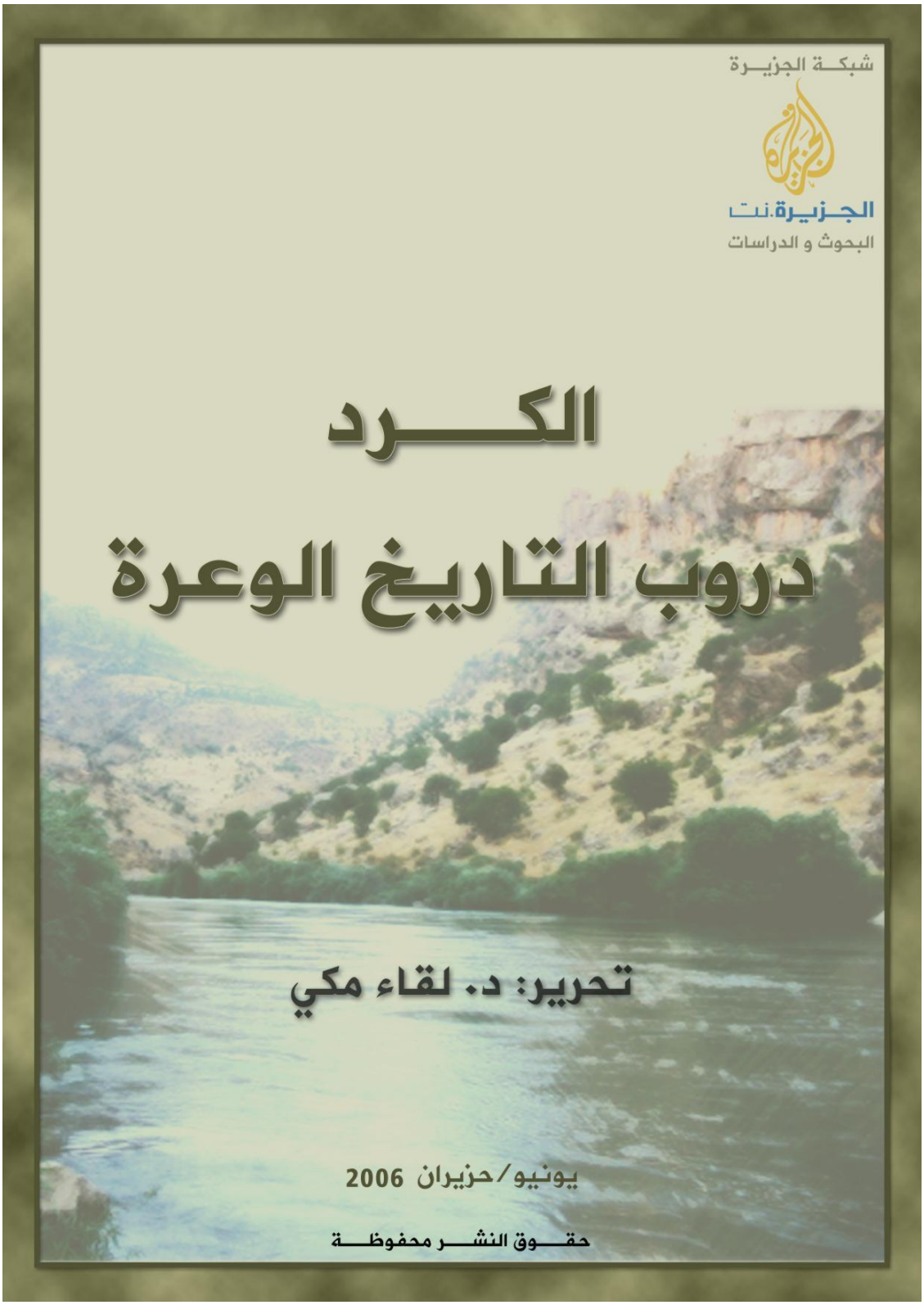
شبكة الجزيرة
الجزيرة.نت
البحوث و الدراسات
الكرد
دروب التاريخ الوعرة
تحرير: د. لقاء مكي
يونيو/حزيران 2006
حقوق النشر محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحرر

منذ آلاف السنين والكرد يمثلون جزءا حيا وفاعلا من الشعوب الكبرى في المنطقة، أسهموا في بناء حضارتها، وتشكيل معالم تاريخها، وكانوا حاضرين في أحداثها المفصلية من غير أن يتبدى في الدول الكبرى التي سادت على هذه الأرض بدءا من الحضارات القديمة مرورا بالساسانيين وحتى الدولة العربية الإسلامية وصولا إلى العثمانيين، ما يعكر صفو العلاقة مع الشعب الكردي أو يهمش دور أبنائه التاريخي لاسيما بعد الفتح الإسلامي، حتى جاء عصر الدولة الحديثة ليبدأ فصل جديد مختلف في مسيرة هذا الشعب.

لقد اعتبر الكرد أنهم تعرضوا للاضطهاد والتنكيل والشرذمة على يد شركائهم في المنطقة، وهو شعور توجه أولا نحو الفرس في الدولة الإيرانية ونحو الترك في الدولة العثمانية، لكن الأمر اتسع بعد الحرب العالمية الأولى ليشمل كل الدول الأربع التي توزع عليها الكرد، وبدأت منذ ذلك الحين معالم علاقة متوترة ومتشككة وأحيانا عدائية ودموية بين الكرد وهذه الدول، حتى باتت القضية الكردية جزءا محوريا من أسباب التوتر في المنطقة منذ نحو تسعين عاما.

ويصر الكرد على أنهم جديرون بدولة حالهم حال بقية شعوب المنطقة، وهم يؤكدون تعرضهم للتنكيل ومحاولة الإلغاء أو انتقاص الحقوق القومية في أحسن الأحوال، لكن هذه الهواجس والطموحات التي استحالت إلى حركات مسلحة تداخلت في مراحل متعددة مع أطماع ومخططات أجنبية أو مع خلافات كردية كردية وتضارب في المصالح الإقليمية والدولية وحلول ناقصة وواجهت الكثير من القمع وقليلا من الحكمة، واصطبغت بلون الدم وتعقيدات الأسى الذي عانته شعوب المنطقة والشعب الكردي بشكل خاص.

إن من حق الأجيال الجديدة التي ورثت المعاناة لاسيما في المنطقة العربية، أن تعرف جذور قصة الكرد وتفاصيلها، برؤية علمية وموضوعية متوازنة وغير منحازة كي تتمكن من التعاطي مع هذه القضية بطريقة أكثر عدلا وحكمة تحقق للجميع الأمن والاستقرار.

وهذا الملف الذي يقدمه قسم البحوث والدراسات في موقع شبكة الجزيرة الإلكتروني (الجزيرة نت) ضمن ملفات العام ٢٠٠٦ إلى القراء هو محاولة جادة في هذا الخصوص توخينا فيها تقديم القضية من شتى الزوايا التزاما بشروط الموضوعية و بقاعدة الرأي والرأي الآخر التي تبنتها الجزيرة منذ انطلاقها.

وقد شارك في كتابة موضوعات هذا الملف كتاب كرد وعرب فضلا عن كتاب وباحثي الجزيرة نت، متناولين محاور متعددة بين التاريخي والاجتماعي والسياسي والمعلوماتي، والهدف بناء إدراك متكامل ومتوازن قدر الإمكان للقضية الكردية ومحاورها ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وعسى أن نكون قد وفقنا في ذلك.

الفهرس

معلومات أساسية

الكرد.. معلومات أساسية	أمين شحاتة
الأحزاب والتيارات السياسية الكردية	أمين شحاتة
شخصيات كردية	مي الزعبي

التاريخ والمجتمع

الدور التاريخي للكرد	د. فرست مرعي
بنية المجتمع الكردي	د. طاهر زيباري
جذور المشكلة الكردية	د. عبد الله علياوي

معالم القضية

تطور الفكر القومي الكردي	د. شيرزاد النجار
القضية الكردية.. استحقاقات التجربة	د. عبد الحسين شعبان
محطات بارزة من تاريخ الكرد	كمال القصير
مستقبل القضية الكردية في العراق	د. عبد الحسين شعبان

الكرد في دولهم

كرد ايران	شفيق شقير
القضية الكردية في سوريا	محمد موسى محمد
الكرد والدمج في تركيا	سيدي أحمد ولد أحمد سالم
الكرد في المجتمع العراقي	محمد عبد العاطي

العمل المسلح

محطات العمل المسلح الكردي في العراق	محمد عبد العاطي
كرد تركيا والعمل المسلح	سيدي أحمد ولد أحمد سالم
محطات العمل المسلح للكرد في ايران	شفيق شقير

العلاقات الاجنبية

التدخلات الاجنبية في القضية الكردية.. ملامح عامة — كمال القصير

علاقة الكرد مع الاجنبي بين رؤيتين:

- رؤية مؤيدة.. ضرورة لحماية الوجود — فرياد راوندزي
- رؤية رافضة.. سلوك مبكر للتآمر — طارق الدليمي

الدولة الكردية

فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية — د. دهام محمد العزاوي

الدولة الكردية .. هل من فرصة؟ — د. لقاء مكي

تجارب الحكم الكردية.. رؤية ناقدة — د. نجدت عقراوي

حوارات

الدكتور كمال مظهر احمد: **التاريخ والجغرافيا ظلما الشعب الكردي** — حوار: لقاء مكي

مسؤول الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني التركي: **نقاتل من اجل حل سياسي** — حوار: احمد زاويتي

ملاحق وتقارير

معاهدة سيفر

حركة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي

عائلة البارزاني والعمل المسلح الكردي

معلومات اساسية

الكرد.. معلومات أساسية

أمين شحاتة
الجزيرة نت

العرق والتسمية

يكتنف الغموض أصل الكرد، لكن أغلب الباحثين متفقون على أنهم ينتمون إلى المجموعة الهندوأوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالكرد.

وهناك ما يمكن أن يسمى بالثغرة التاريخية فيما بين الهيمنة الميدية وبين ظهور الكرد، كما أن أصل التسمية يبقى غامضا. إذ يرى بعض الباحثين أن تسميتهم بالكرد تعود إلى كلمة كوتو (kutu) التي تربطهم بشعب (kutu)، وهو من الأقوام التي عاشت في مملكة جوتيام (Gutium) الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة وبين نهر الزاب ونهر ديالي.

ويرى البعض الآخر أن كلمة "كوتو" مأخوذة من الكلمة الأشورية Kurtu، وقد تطورت إلى شكلها الحالي بانصهار حرف الراء (R) بعد الواو القصيرة (U)، أي أن كرورتو أصبحت جوتو Gutu. ومثل هذا الانصهار هو قاعدة لغوية في أغلب اللغات الهندوآرية. وهناك نظرية ثانية ترجع التسمية إلى كلمة كيرتي Kyrtii أو سيرتي Cyrtii، فتربط الكرد بالكيرتي، وهم قوم كانوا يعيشون أصلا في المنطقة الجبلية في غرب بحيرة وان، ثم انتشروا انتشارا واسعا في بلاد إيران وميديا، وبقية المناطق التي يقطن فيها الكرد اليوم.

ويعتقد الباحثون أن كلمة كيرتي قد تطورت إلى كلمة كورتو Qurtu أو كاردو Kurrdu أولا، ومن ثم إلى كلمة كورت Kurt، ثم إلى كاردوخي Kardouchi التي ذكرها، للمرة الأولى، القائد اليوناني زنفون (Xenephon). وينقسم الكرد إلى أربعة شعوب رئيسية هم: الكُرمانج والكوران (الجوران) واللور والكلهور.

التوزيع الجغرافي

لم تشكل كردستان بلدا مستقلا ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام، على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقا.

وظهرت كلمة "كردستان" كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الـ١٢ الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليه كردستان. وكانت هذه الولاية تشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان (مناطق سنا، دينور، همدان، كرمنشاه.. إلخ) إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، مثل شهرزور وكوي سنجق.

تتوزع كردستان بصورة رئيسية في ثلاث دول هي العراق وإيران وتركيا مع قسم صغير يقع في سوريا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق. وتشكل كردستان في مجموعها ما يقارب مساحة العراق الحديث. وتختلف التقديرات بشأن عدد الكرد بين ٢٥ إلى ٤٠ مليونا، موزعين بنسبة ٤٦% في تركيا، و٣١% في إيران، و١٨% في العراق، و٥% في أرمينيا وسوريا.

ورغم صعوبة تحديد إقليم كردستان وترسيم حدوده، فإنه يمكن تحديد المنطقة التي يقيم بها الكرد بكثافة، مع اعتبار عدم إمكانية عد أي أرض تقيم بها مجموعة من الكرد جزءا من كردستان، بسبب عمليات التهجير والتنقلات السكانية التي حدثت منذ القرن الماضي.

ويشغل الكرد ١٩ ولاية من الولايات التركية البالغ عددها ٩٠، تقع في شرقي تركيا وجنوبيها الشرقي، وفي إيران يعيش الكرد في الجزء الشمالي الغربي، ويتركز الكرد في العراق في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية ويشكلون الأكثرية في ثلاث محافظات من أصل ١٨ محافظة، كما أن لهم وجودا أقل وغير محدد بشكل رسمي في محافظات أخرى أهمها التاميم (كركوك) وديالى وبغداد ونينوى، وفي سوريا يعيش الكرد في الشمال والشمال الشرقي، حيث يجاورون الكرد في تركيا ويشكلون حزاما عمقه ٣٠ كلم وطوله ٢٥٠ كلم، وتعيش أعداد منهم في دمشق وكذلك في حلب.

ويعيش الكرد بشكل متفرق في دول أخرى أهمها أرمينيا وكذلك في أذربيجان وباكستان وبلوشستان وأفغانستان.

اللغة والدين

تتدرج اللغة الكردية ضمن مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعا من أسرة اللغات الهندوأوروبية. لذا فهي تمت بصلة القرابة إلى الفروع الشرقية للغات الهندوأوروبية مثل الفارسية والهندية، وإلى الفروع الغربية من العائلة كاللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية.

وتضم اللغة الكردية ألفاظا كثيرة من العربية والفارسية وبعض المفردات التركية، وتنقسم إلى لهجتين رئيسيتين هما الكرمانجية والبهلوانية، ويتفرع منهما العديد من اللهجات المحلية تصل الآن إلى ١٨ لهجة مختلفة. إذ تنقسم الكرمانجية إلى الكرمانجية الشمالية، أو البهدينانية، والكرمانجية الجنوبية، أو السورانية، وتنقسم البهدينانية إلى الكوراني (الجوراني) والزازا، أو الديميلي. وتتفرع عن اللهجات الأربع الأخيرة عشرات اللهجات التي يسود كل منها في منطقة أو قبيلة أو قرية.

وككل اللغات الهندوأوروبية، فقد سبقت تلك العائلة لغات أخرى، فقد كانت تعيش في كردستان شعوب أخرى إلى أن حصلت هجرة الشعوب الهندوأوروبية مطلع الألف الثانية قبل الميلاد. ومن الشعوب السابقة لها كان هناك الكوتيون Guti واللوللو Lullu والحوريون والكاشيون.. وغيرهم.

ويتكلم الكرد في تركيا وسوريا وقسم منهم في كل من إيران والعراق باللهجة البهدينانية، في حين يتكلم معظم الكرد في العراق وإيران اللهجة السورانية.

والدين الإسلامي هو دين الأغلبية الساحقة في كردستان. والكرد في غالبيتهم العظمى سنيون شوافع، ويوجد بينهم القليل من الشيعة يرتكزون في جنوب كردستان. والنصرانية شبه معدومة بينهم، فالنصارى في كردستان هم من السريان الذين كانوا منذ القرن التاسع عشر يسمون بالأثوريين والآن يسمون أنفسهم أشوريين، وهم يعيشون في النصف الشمالي من كردستان العراق، وكذلك الكلدان وهم أقل من الأشوريين ويعيشون في مدينة السليمانية.

ويوجد بين الكرد أتباع لمذاهب انسلخت من الإسلام وتحمل عقائد غريبة لا يفصحون عنها في الغالب كالطائفة المسماة الكاكائية وطائفة أهل الحق وأغلبهم يعيشون في الجزء الجنوبي من كردستان العراق وإيران. كما توجد بينهم الطائفة اليزيدية وأعضاؤها يتركزون في الجزء الشمالي من كردستان العراق. وقد كانت هناك في كردستان أعداد من اليهود ورحلتهم الحكومة العراقية الملكية إلى فلسطين.

وللدين أثر كبير في المجتمع الكردي وإن اختلط بالخرافات والبدع أو تحول عند البعض إلى رسوم وشكليات. وحسب بعض المؤرخين المسلمين فإن سنة ١٨هـ شهدت أول اتصال بين الفاتحين المسلمين والكرد، أي بعد فتح حلوان وتكريت، حيث استولى الجيش الإسلامي على حلوان التي كان ملك الفرس يزدجرد معسكرا بها، وبعد فتح تكريت أرسل سعد بن أبي وقاص بأمر من عمر بن الخطاب سنة ١٨ هـ ثلاثة جيوش لفتح بقية البلاد.

مدن كردية

سنندج
وتسمى أيضا "سنا"، ومعناها قلعة سنا وهي عاصمة إقليم كردستان الإيراني، وتقع في الجزء الغربي لإيران على حدود العراق. ويقدر عدد سكانها بنحو ٣٦٠ ألف نسمة غالبيتهم من الكرد السنة، وتوجد قلة بينهم من الأرمن واليهود. وتقع على مسافة ٥١٢ كلم من طهران وترتفع ٤٨٠ مترا فوق مستوى سطح البحر. ومن أهم المعالم الرئيسية في سنندج حصن يعود لفترة حكم العباسيين.

مهاباد
تقع شمالي غربي إيران وجنوب بحيرة أورميا في وادي ضيق على ارتفاع ١٣٠٠ متر عن سطح البحر، ويقدر عدد سكانها بنحو ١٧٠ ألف نسمة، وتعتبر مهاباد مركزا لمنطقة زراعية خصبة والمركز الرئيسي للثقافة والأدب الكردي في كردستان إيران. كانت مهاباد مقرا لأول دولة كردية عرفت باسم جمهورية مهاباد أنشئت أواسط الأربعينيات من القرن الماضي ولم تدم غير أقل من عام واحد.

ديار بكر
مدينة كردية تركية رئيسية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا على ضفاف نهر دجلة، ويبلغ عدد سكانها مع الضواحي أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، توجد في المدينة مساجد ومدارس دينية تعود للعصور الوسطى. وأثناء الحرب العالمية الأولى طرد معظم سكان المدنية من الأشوريين والأرمن، وفي عام ١٩٢٥ أصبحت المدينة مركزا للعصيان الكردي الشهير ضد كمال أتاتورك، ولكونها دائما مركزا للقومية الكردية أصبحت ديار بكر معقلا لحزب العمال الكردستاني عقب بداية حرب العصابات في جنوبي شرقي تركيا عام ١٩٨٤.

السليمانية
تقع شمالي شرقي العراق، وهي جزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية العراقية، أنشأها الأمير الكردي إبراهيم باشا بابان عام ١٧٨٦. ومنذ نشأتها كعاصمة لإمارة كردية قوية، نما عدد سكانها ليصبح أكثر من مليوني شخص حاليا حسب الإحصائية الرسمية، وهي مركز ثقافي للكرد الذين يتحدثون بلهجة السوراني، كما أنها تعتبر مركزا اقتصاديا لكردستان العراق، وأحد مركزي القرار الرئيسيين في كردستان العراق إلى جانب أربيل، وتشتهر بعلاقاتها الاقتصادية القوية مع إيران. كانت السليمانية معقلا للعقيدة البهائية، كما تعتبر مركزا للثقافة السورانية في كردستان التي تطورت إلى لغة أدبية حديثة في هذه المدينة في بداية القرن التاسع عشر الميلادي.

أربيل
هي عاصمة إقليم كردستان العراق ومقر رئيسه وحكومته، تتميز بأهمية تاريخية حيث يعود تأسيسها إلى العصر الأشوري وإليه يرجع أصل اسمها كما أنها تعد مركزا ثقافيا وحضاريا موثرا في كردستان العراق، يوجد في أربيل أكثر من ١١٠ تلال ومواقع أثرية يرجع تاريخها إلى أزمان مختلفة من العصر الحجري وحتى الفتح الإسلامي، وصل عدد سكانها إلى حوالي مليون وثمانمائة ألف نسمة.

القامشلي

تقع شمالي شرقي سوريا على الحدود مع تركيا وقريبة من العراق، ويبلغ عدد سكانها نحو ٢٠٠ ألف معظمهم من الكرد. وهي جزء من محافظة الحسكة ومركز المنطقة الإدارية. ويعيش فيها اليوم الأشوريون والعرب والكرد جنبا إلى جنب. وقد شهدت المدينة حوادث احتجاجات كردية عام ٢٠٠٤ خلفت وراءها ٣٠ قتيلا.
القوة العسكرية

القوة العسكرية

البشمركة (الفدائيون) في العراق
تعد قوات البشمركة الأقدم بين المليشيات في العراق وهي تنقسم بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ويمتد عمرها لعشرات السنين، وكانت في بداياتها تخضع لسلطة القبائل في المناطق الشمالية. كما تمتلك خبرة واسعة في حرب العصابات، مستفيدة من الطبيعة الجبلية في مناطق شمالي العراق. ويمتلك البشمركة مختلف أنواع الأسلحة، وهم قوات مدربة وتتوزع على اختصاصات عديدة ومختلفة، ويقدر عددهم نحو ١٠٠ ألف مقاتل.

قوات حزب العمال الكردستاني في تركيا
تطور إلى تنظيم شبه عسكري وشكل جناحا مسلحا أطلق عليه اسم قوة الدفاع الشعبي، واعتبر المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا ساحة للحرب في نهاية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وكان يستهدف تركيا والأهداف التركية في الدول الأخرى. ويعتبر الحزب العنف الذي يمارسه مبررا للدفاع عن الكرد في سياق ما يعتبره قمعا ثقافيا للهوية الكردية. أوقفت هذه المليشيا نشاطها العسكري بعد اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩، لكنها استأنفته عام ٢٠٠٤، وتتحصن اليوم في سلسلة جبال في مثلث الحدود العراقي التركي الإيراني.

المصادر :
http://212.100.198.18/default.asp?id=Mokatel/data/Behoth/Siasia2/akrad17/Study_Home.htm
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E30DCE67-D273-42A9-90B4-5F0BD2CE69C4.htm

http://www.zagros.ws/arabic/a-index.htm
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76D9B55C-B48F-42B6-8E69-390D13BC496F.htm

http://www.alriyadh.com/2005/03/28/article51568.html

http://www.fas.org/irp/world/para/pkk.htm

http://en.wikipedia.org/wiki/PKK

http://en.wikipedia.org/wiki/Kermanshah_Province

http://en.wikipedia.org/wiki/Sanandaj

http://en.wikipedia.org/wiki/Diyarbak%C4%B1r

الاحزاب والتيارات السياسية الكردية

أمين شحاتة
الجزيرة نت

تموج المناطق الكردية في دول المنطقة بالعديد من التشكيلات السياسية المختلفة منها العلماني القومي واليساري ومنها الإسلامي، ومن أبرز تلك التشكيلات:

الاحزاب الكردية في العراق

الحزب الديمقراطي الكردستاني:
تأسس عام ١٩٤٦ ويتزعمه اليوم مسعود البارزاني ابن مؤسس الحزب الملا مصطفى البارزاني. تغلب عليه النزعة القومية، ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البارزانية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق. قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وهو لا يخفي رغبته في تأسيس دولة كردية في نهاية المطاف لكنه يقبل حاليا بالبقاء ضمن عراق فدرالي تكون فيه كردستان إقليما شبه مستقل بصلاحيات واسعة، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقاته مع إيران ليست على ما يرام غالبا.

الاتحاد الوطني الكردستاني:
أسسه جلال الطالباني عام ١٩٧٥ إثر انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. ويتبنى اتجاهات قومية كردية، ويوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبرالية رغم أن زعيمه جلال الطالباني كان شيوعيا في السابق. ينتشر الحزب في معقله بالسليمانية على الحدود مع إيران التي يحتفظ بعلاقة جيدة معها، ويتبنى مواقف مماثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما يتعلق بالعلاقة مع حكومة بغداد المركزية، رغم أنه دخل في صراع طويل مع هذا الحزب اتخذ أحيانا شكل المعارك العنيفة لكن الحزبين اتفقا على توحيد الإدارة المحلية في كردستان العراق.

حزب كادحي كردستان:
وهو حزب يساري يتزعمه قادر عزيز، وتربطه علاقات قوية بالوطني الكردستاني، حيث تحالفا في الانتخابات التي تمت بمحافظة السليمانية سنة ١٩٩٢. كما تحالف الطرفان أيضا في المواجهات المسلحة بالمنطقة الكردية.

حزب الاتحاد الإسلامي:
وقد تأسس عام ١٩٩٢ بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين، وللحزب توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة. وهو يمثل فكر الإخوان المسلمين وله علاقات طيبة مع الجماعة الأم بمصر، وكذلك مع الزعيم التركي نجم الدين أربكان وتنظيمه السياسي. دخل الاتحاد الإسلامي الانتخابات العراقية الأخيرة منفردا وفاز بخمسة مقاعد في مجلس النواب.

الحركة الإسلامية:
أسست الحركة الإسلامية في الثمانينيات بقيادة الملا عثمان ثم ترأسها الملا علي عبد العزيز، وبعد وفاة الأخير آلت رئاستها إلى ابنيه الملا علي والملا صادق. وظلت تلك الحركة لمدة طويلة أهم حزب إسلامي كردي. وهو حزب غير بعيد عن حركة الإخوان المسلمين العالمية من حيث التوجه.

جماعة أنصار الإسلام:
ويُطلق عليها (پاك) وتعد من أحدث التشكيلات السياسية الكردية حيث أسست عام ٢٠٠١، ويتزعمها الشيخ فاتح كريكار ويكنى بـــ "أبو سيد قطب". انشقت عن الحركة الإسلامية وعُرفت بتشددها ولذلك نالها لقب "طالبان الكردية" وإليها ينسب الكثير من العمليات المسلحة ضد الوجود الأميركي وكذلك ضد حكومة إقليم كردستان، كما أنها تتهم بالتعاون مع تنظيم القاعدة وتصنف أميركيا منظمة إرهابية.

الأحزاب الكردية في إيران

جمعية بعث كردستان:
تأسست في كردستان إيران عام ١٩٤٢، وتركز نشاطها في مهاباد ثم تحول اسمها عام ١٩٤٦ إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولقيت دعما من كرد العراق.

الحزب الديمقراطي الكردستاني:
نشأ عشية تأسيس جمهورية مهاباد الكردية عام ١٩٤٦ وتولى قيادتها، ولقي دعما من الاتحاد السوفياتي مما جعل صبغة الحزب ماركسية. وهو يدعو إلى الحكم الذاتي في كردستان في إطار الدولة الإيرانية، ولم يتبن الدعوة إلى الانفصال.

الأحزاب الكردية في تركيا

الحزب الديمقراطي الكردستاني:
تأسس عام ١٩٦٥ من مجموعة من الإقطاعيين والملاك الكرد، وكان ذا اتجاهات يمينية ولم يفكر في التعاون مع القوى اليسارية. ولكن بعد فترة نما داخل الحزب تيار يساري فبدأ منذ عام ١٩٧١ صراعا للسيطرة على قيادة الحزب انتهى عام ١٩٧٧ بانتصاره وطرد كل العناصر اليمينية والمحافظة، وأصبح له دور بارز في قيادة الإضرابات العمالية وأنشأ له قواعد في المدن والأرياف.

حزب عمال كردستان التركية:
يساري خرج من عباءة الديمقراطي الكردستاني بعد الصراع الذي وقع داخل الحزب عام ١٩٧١، وكان يعمل باسم أحد قادته وهو الدكتور شوان (فنان ومغن شعبي كبير). وفيما بعد أخذ يعمل تحت اسم نوادي الثقافة الثورية والديمقراطية، وكان له فروع بالمحافظات والأقاليم التركية ونشاط سياسي وتثقيفي واسع أواسط السبعينيات. وكانت له صلات مع الأحزاب الكردية في العراق وإيران، ولكنه تعرض لانشقاقات عديدة طرد فيها بعض عناصره.

الحزب الاشتراكي الكردستاني:
عُرف بجماعة "طريق الحرية" نسبة إلى المجلة التي كان يصدرها وله نفوذ واسع بين المثقفين والطلبة، ويصدر إضافة إلى "طريق الحرية" جريدة باسم "روزاولات" أي شمس الوطن. وقام الحزب بدور كبير في نشر الأفكار اليسارية باللغتين الكردية والتركية في كردستان، مستثمرا النشر العلني أو شبه العلني الذي كان مسموحا به في فترة حكم حزب الشعب الجمهوري اليساري بقيادة بولند أجاويد أواخر السبعينيات ويقوده أمينه العام كمال بورقاي.

حزب العمال الكردستاني:
يعرف اختصارا بـــ(PKK) وقد تأسس عام ١٩٧٩، وهو منبثق من منظمة تركية شيوعية كانت تعمل في السبعينيات باسم منظمة الشباب الثوري. وقد أسس الحزب عبد الله أوجلان الذي كان معروفا شعبيا باسم "آبو" وتعني "العم". ويؤكد الحزب في برنامجه الداخلي على أن الماركسية اللينينية أيديولوجيته في العمل.

وهو يهدف إلى إنشاء دولة كردية ديمقراطية مستقلة في الشرق الأوسط، وكانت إستراتيجيته ترتكز على استعمال العنف وتصعيده في مواجهة عنف القوات التركية مما خلق هوة واسعة بينه وبين الأحزاب الكردية الأخرى. ولكن بعد القبض على زعيمه عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩ أوقف الحزب أنشطته المسلحة بدعوة من أوجلان الذي أعلن عن مبادرة سلام تتضمن الحوار مع أنقرة، غير أنه غير اسمه إلى "مؤتمر كردستان الحرية والديمقراطية" ثم عاد عام ٢٠٠٥ إلى النشاطات المسلحة متخذا من مناطق بشمال العراق مأوى له. وللحزب نفوذ سياسي وعسكري قوي في المناطق الحدودية مع العراق وسوريا، كما يحظى بنفوذ قوي لدى العلويين من الكرد في منطقة تونجالي.

الأحزاب الكردية في سوريا:

يعمل في سوريا العديد من الأحزاب الكردية لكنها لم تحظ بترخيص قانوني ومن بين هذه الأحزاب:

الحزب الديمقراطي الكردستاني:

تأسس عام ١٩٥٧ وترأسه الدكتور نور الدين زازا، ودعا عند انطلاقه إلى تحرير كردستان وتوحيدها عن طريق الثورة. واعتقل معظم قياديي الحزب فانفرط عقده، وبعد خروج قادته من السجون عام ١٩٦١ أعادوا النظر في برنامجهم وقصروه على المطالبة بحقوق الكرد السوريين الثقافية والسياسية.

الحزب الديمقراطي اليساري الكردي:

ظهر أواخر الخمسينيات من القرن الماضي وأراد السير في النهج الثوري الأول للديمقراطي الكردستاني، لكنه اضطر بدوره إلى انتهاج سياسة معتدلة أواخر الستينيات.

المصادر:

الحزب الديمقراطي الكردستاني http://www.kdp.pp.se (العراق)

موسوعة مقاتل–الكرد http://www.moqatel.com

شخصيات كردية

مي الزعبي
الجزيرة نت

الصحابي جابان أبو ميمون

صحابي كردي عاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، ويعتبر رمزا لدخول الكرد المبكر في الاسلام حتى قبل الفتح الإسلامي للعراق ومناطق الكرد في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.

لم تتوفر عن الصحابي جابان الكردي معلومات كثيرة، وهو عرف باسم أبي ميمون نسبة لابنه ميمون الكردي الذي نقل الحديث وروى بعضه عن أبيه الذي سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورد ذكر جابان الكردي في بعض المصادر الإسلامية مثل (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير وفي (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني.

صلاح الدين الأيوبي

أحد أهم الشخصيات في التاريخ الإسلامي، يذكر له المسلمون قيادته حملة تحرير بيت المقدس من احتلال الصليبيين في القرن الثاني عشر الميلادي، وكذلك العديد من الإنجازات والإصلاحات السياسية والعمرانية في كل من مصر وبلاد الشام.

صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي بن مروان، كردي مسلم ولد في تكريت بالعراق سنة ١١٣٨م، وتعود جذوره إلى منطقة حرير شمال غرب أربيل، سافر مع والده وعمه إلى الموصل ليدخلوا في خدمة صاحبها عماد الدين زنكي، ثم أخيه نور الدين .

شارك مع عمه أسد الدين شيركوه الذي قاد جيش نور الدين زنكي في حملته إلى مصر لنجدة العاضد الفاطمي ضد خصومه، وهناك تولى الوزارة وقيادة الجيش ولقب بالملك الناصر، ثم أنهى حكم الفاطميين وأصبح صاحب السلطة في مصر واستقل بها.

بعد وفاة نور الدين زنكي شهدت الشام اضطرابات دعي صلاح الدين إلى ضبطها، فقام هناك بتهدئة الأوضاع وتوحيد البلدان حولها وبدأ إصلاحات فيها وكذلك في مصر التي بنى قلعتها الشهيرة والعديد من المدارس والمستشفيات، وتتابعت إنجازاته حتى دانت له البلاد وأصبحت دولته الأيوبية تمتد من النوبة في أقصى جنوب مصر إلى بلاد الأرمن شمالا والجزيرة والموصل شرقا، وحينها بدأ يكرس جهده لمواجهة حملات الصليبيين وغاراتهم.

غادر صلاح الدين مصر آخر مرة سنة ١١٨٢م متوجها إلى الشام لمواجهة الصليبيين بنفسه، ودخل معهم في معارك عديدة حتى جاءت المعركة الحاسمة في حطين سنة ١١٨٧م التي كسرت شوكة الصليبيين وفتحت أمام جيوش صلاح الدين الطريق لتحرير القدس في نفس العام وقبلها استرداد طبرية وعكا ويافا إلى ما بعد بيروت.

عرفت عن صلاح الدين مزايا عديدة وضعته في مكانه من التاريخ الإسلامي، فقد كان حاكما عادلا يجلس للقضاء بنفسه ولا يحكم بالشبهة وقد بلغ عدله جنود أعدائه الصليبيين من الأسرى الذين أمر بمعاملتهم برفق في الوقت الذي كان فيه الصليبيون يقتلون أسرى المسلمين.
تمكن صلاح الدين من توحيد شتات المسلمين بعد تفرقهم في دويلات متناحرة هيأت للصليبيين السيطرة على أراضيهم ومنها بيت المقدس سنين طويلة، وكان رجل سياسة وحرب بعيد النظر، كما أنه عرف بعطائه وإنفاقه في سبيل الله حتى إنه لم يدخر لنفسه مالا ولا عقارا، وكان يهتم بإصلاح الشؤون العامة من عمران ومجالس علم وحلقات أدب.
وكان فقيها درس الفقه الشافعي والحديث والعقيدة وتعلم على يد كبار فقهاء ومحدثي عصره مثل قطب الدين النيسابوري وأبي طاهر السلفي وأبي الطاهر بن عوف وعبد الله بن بري النحوي وغيرهم.
توفي بدمشق سنة ١١٩٣م وكان عمره سبعة وخمسين عاما، وتفرقت دولته بعده بين أولاده.

ابن خلكان

قاض ومؤرخ وأديب كردي مسلم ولد عام ٦٠٨هـ-١٢١١م في أربيل بالعراق، وتتلمذ على يد كبار الفقهاء مثل المؤيد الطوسي وتفقه بالموصل على يد الكمال بن يونس وبالشام على يد ابن شداد، ولقي كبار العلماء وبرع في الفضائل والآداب.

كان ابن خلكان عالما وإماما فقيها، وقضى معظم حياته في مصر والشام، واشتغل بالقضاء في مصر ودمشق التي أصبح قاضي قضاتها، وتوفي فيها عام ٦٨١هـ - ١٢٨٢م.

اشتهر ابن خلكان بمؤلفه الشهير وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الذي يتناول التراجم الشخصية للشخصيات العربية والإسلامية البارزة منذ العصر الجاهلي حتى عام ٦٥٤هـ، ويحتوي على سير لـ (٨٢٦) شخصية، ويعتبر هذا الكتاب مرجعا أساسيا لدراسة التاريخ العربي والإسلامي وقد ترجم إلى العديد من اللغات.

ابن تيمية

عالم ومصلح وفقيه حنبلي اسمه أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. ولد لأبوين كرديين في حران عام ١٢٦٣م، تعلم القرآن الكريم واللغة العربية صغيرا. وانتقل مع أهله وعمره سبع سنين إلى دمشق إثر زحف المغول نحو بلده.

تعلم في دمشق على يد أكثر من مائتي شيخ حتى وصفه بعض معاصريه بأنه ما تحدث في المسألة من العلم إلا وقال مستمعه إنه لا يعرف في العلم سواها من شدة ما يفصل فيها.

كان عصر ابن تيمية مليئا بالجدل الفكري والتغييرات السياسية، فقد اجتاح التتار بغداد قبل مولده ببضعة أعوام واحتلوا بعدها دمشق.

شرع ابن تيمية في التأليف والتدريس بالشام ومصر، فألف كما يقول أبو المحاسن بن تغري بردي أكثر من خمسمائة مجلد وصلنا منها حتى الآن أقل من مائة مجلد، وكتب في نقد الفلسفة وعلم الكلام والتصوف، وجدد في الآراء الفقهية فقال باحتساب طلاق الثلاثة طلقة واحدة في المجلس الواحد.

وكتب رسالة الحسبة بين فيها آراءه وأفكاره في الإصلاح الاجتماعي، وخاض بنفسه عمليات الحسبة فكان يدخل محال بيع الخمر بين المسلمين فيأمر بإغلاقها، وهاجم بيوت البغاء في مصر والشام، وألف رسالة في فضل العرب، وقال بوجوب العربية إذ كان حكام المسلمين من غير العرب كالأيوبيين قد انتشرت بينهم العجمة.
وكتب ابن تيمية رسالة القتال، فبين فيها أن حكم رد الصائل فرض عين ولو كان مسلما، حيث كان المغول في عهده قد دخلوا الإسلام مع البقاء على ما هم فيه من بطش وفساد كما فعل السلطان غازان. وقال في رسالته تلك إن حكم دفع المغول فرض عين باعتباره جهاد دفع وليس جهاد طلب.

وألف في مصر الرد على المنطقيين وفيه قدم نقدا للمنطق الأرسطي، وانتقد أيضا فلاسفة الإسلام من أمثال الفارابي وابن سينا وابن سبعين. ويُعد كتاب منهاج السُنة الذي ألفه فيما بين عامي ١٣١٦ و ١٣٢٠م من أهم كتبه، وكان ردا على كتاب منهاج الكرامة للحلي تلميذ نصر الدين الطوسي.
تعرض ابن تيمية للسجن في مصر ورأى ما فيها من عذاب، فطلب من السلطان بن قلاوون إصلاحها، كما وضع للسلطان كتابا حول السياسة الشرعية بين فيه دور الحاكم وواجباته.

حرض الناس على الجهاد دفاعا عن دمشق من المغول، وسافر إلى مصر لحث ابن قلاوون على القتال، وكذلك فعل مع أمير العرب مهنا بن عيسى الطائي. ولما دارت المعركة في شقحب أو مرج الصفر جنوبي دمشق كان ابن تيمية قد حشد لها قوة كبيرة هيأت للمسلمين النصر، وفي تلك المعركة التي وقعت خلال رمضان أفتى ابن تيمية بالإفطار للجند وأنه خير من الصيام.

لم يشفع لابن تيمية ما قدم، فقد استدعاه ابن قلاوون إلى مصر بعد أن وشى به بعض الفقهاء والمتصوفة والمتكلمين ورموه بتهم التجسيم والتشبيه وانتقاص قدر النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأقوال أخرى حول عدم جواز الاستغاثة بالرسول الكريم أو بالأولياء، وحاول ابن تيمية أن يرد في مجلس السلطان بأن الاستغاثة لا تكون إلا بالله لكن الحكم كان قد صدر فحبس ثم أخرج ثم حبس ثم عاد إلى دمشق.

اتهم ابن تيمية مرة أخرى في دمشق بنفس التهم، وحبس في سجن القلعة حتى مات في سجنه عام ١٣٢٨م.

عبيد الله النهري

أول من أعلن مبدأ الدعوة إلى توحيد الكرد وإنشاء كردستان المستقلة، وقاد ثورة ضد العثمانيين والإيرانيين في القرن التاسع عشر، هو عبيد الله الشمزيني من كردستان الشمالية التي أصبحت تابعة لتركيا بعد ذلك، لقب بالنهري نسبة إلى منطقة نهري التي ينتسب إليها، وهو عالم ديني ومرشد للطريقة النقشبندية.

بدأ النهري عام ١٨٧٧م الإعداد العلني لثورته ضد السلطات العثمانية والإيرانية، وتحرير الكرد مما يوصف بالاضطهاد والتمييز الذي كان يمارس ضدهم من قبل السلطتين.

وعقد في شمزينان عام ١٨٨٠ مؤتمرا حضره حوالي ٢٢٠ زعيما كرديا، وطلب من المؤتمر إقامة اتحاد بين العشائر الكردية، والإعداد للثورة ضد الدولة العثمانية والإيرانية، وطلب من بريطانيا عن طريق القنصل في الأناضول الدعم الدولي لقضية كردستان مع إعطاء ضمانات للحقوق المسيحية.

تنبه النهري لمحاولة تركيا خلق فتنة بين الكرد والأرمن لإضعاف موقفه، فسعى إلى توطيد الصداقة مع الأرمن وعين أرمنيا مستشارا للأمور الخارجية لديه.

اندلعت ثورته المسلحة عام ١٨٨٠ في كردستان الشمالية الغربية على الحدود التركية الإيرانية، وانتشرت ثورة النهري بسرعة واستطاعت قواته السيطرة على أغلب مناطق ومدن كردستان الإيرانية، وأنشأ فيها دوائر كردية رسمية للإدارة المحلية.

أرسلت تركيا جيشا لمساندة الجيش الإيراني في إخماد ثورة الكرد بناء على اتفاق مسبق بين البلدين، لكن قوات النهري استمرت في تقدمها، وعندما اقتربت من مدينة تبريز طلبت إيران مساعدة الحكومتين الروسية والإنجليزية، فأرسلت روسيا جيشا لمساعدة القوات الإيرانية في إخماد الثورة الكردية.

حاصرت الجيوش الإيرانية والتركية والروسية القوات الكردية من جميع الجهات، واستطاعت السلطات التركية اعتقال النهري وأسره في إسطنبول حيث عاش فيها بصفة "أسير فخري" ثم نفي عام ١٨٨٣ مع مائة عائلة كردية إلى المدينة المنورة وتوفي فيها عام ١٨٨٨.

سعيد النورسي

الشيخ العالم والفقيه بديع الزمان النورسي، أثر في تاريخ تركيا الحديثة بعلمه ومكانته، وخاض معارك سياسية مدافعا عن القرآن الكريم والإسلام الذي اعتبره دائما أهم من القومية، فلم يعرف عنه نشاط سياسي خاص بالكرد. عاش حياة حافلة بالإنجازات العلمية في قضايا الفقه والشريعة، وتعرض للأسر والنفي والملاحقات.

ولد سعيد عام ١٨٧٧م في قرية نورس الواقعة شرقي الأناضول بتركيا، حفظ القرآن الكريم مبكرا، وتتلمذ على أيدي المشايخ والعلماء. وكان ذا ذكاء وبداهة ودقة ملاحظة وقوة ذاكرة وقدرة كبيرة على الاستيعاب والحفظ، الأمر الذي جعله ينال الإجازة العلمية وهو ابن أربعة عشر ربيعا.

تبحر في العلوم العقلية والنقلية، وحفظ الكثير من كتب علم الكلام والمنطق وكتب التفسير والحديث الشريف والفقه والنحو. كما عكف على دراسة العلوم الكونية الطبيعية في الرياضيات والفلك والكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والجغرافيا والتاريخ والفلسفة الحديثة، وتعمق فيها إلى درجة التأليف في بعضها فسمي بـــ "بديع الزمان" اعترافا من أهل العلم بذكائه الحاد وعلمه الغزير واطلاعه الواسع.

أسس الاتحاد المحمدي عام ١٩٠٩ رداً على دعاة القومية الطورانية والوطنية الضيقة، كجمعية الاتحاد والترقي وجمعية تركيا الفتاة، وتجول عام ١٩١٠ بين القبائل والعشائر الكردية في مدينة وان يعلمهم أمور دينهم. عين النورسي عام ١٩١٢ قائدا لقوات الفدائيين الكرد الذين جاؤوا من شرقي الأناضول، واشترك هو وتلاميذه عام ١٩١٦ في حرب الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية.

رفض جميع الوظائف التي عرضت عليه من قبل الدولة إلا ما عينته له القيادة العسكرية عام ١٩١٨ من عضوية في دار الحكمة الإسلامية التي كانت تضم كبار العلماء والشعراء والشخصيات، فنشر في هذه الفترة أغلب مؤلفاته منها تفسيره (إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز)، (المثنوي العربي النوري)، (السنوحات)، (الطلوعات)، (لمعات)، (شعاعات) وسواها باللغة العربية.

اعتزل النورسي الناس عام ١٩٢٣ في مدينة وان وانقطع للعبادة على جبل أرَك، ورفض تأييد حركة الشيخ سعيد بيران ضد حكومة مصطفى كمال أتاتورك، لأنها تؤدي إلى اقتتال المسلمين فيما بينهم وإراقة دمائهم، وهذا لا يجوز شرعا حسب رأيه.

ورغم موقفه إلا أن الحكومة التركية ألقت القبض عليه ونفته إلى مدينة بوردور جنوبي غرب الأناضول، ثم نفي إلى مدينة بارلا في شتاء ١٩٢٦ على أمل أن يلقى حتفه في بردها القارس، لكنه أمضى في منفاه ثماني سنوات ونصف السنة، ألف فيها معظم رسائل النور التي تصدى بها للعلمانيين والقوميين ودعا إلى إنقاذ الإيمان وعودة الإسلام إلى الحياة، وعودة المسلمين إلى دينهم وقرآنهم، وتحكيم شرع الله في سائر أمورهم وأحوالهم، ونسخت هذه الرسائل يدويا ونشرت من أقصى تركيا إلى أقصاها.

توفي النورسي عام ١٩٦٠، ودفن في مدينة أورفه، ثم نقل رفاته إلى جهة غير معلومة.

محمود الحفيد البرزنجي

زعيم قبيلة برزنجة الكردية الكبيرة، قاد أول حركة كردية مسلحة ضد البريطانيين قبل تأسيس الدولة العراقية واستمر بعدها، تعرض للنفي أكثر من مرة، لكنه كان يعود للعمل المسلح في محاولة للحصول على حكم مستقل في إقليمه بالسليمانية.

ولد محمود بن الشيخ سعيد بن كاكا أحمد بن الشيخ معروف الحفيد البرزنجي في مدينة السليمانية عام ١٨٨١. درس علوم الشريعة والفقه والتفسير والمبادئ الصوفية، وورث عن والده مشيخة الطريقة القادرية، وأتقن اللغة العربية والفارسية والتركية إلى جانب الكردية.

في سنة ١٩٠٤ قابل مع والده السلطان عبد الحميد، وتولى عام ١٩١٠م زعامة السليمانية وسعى إلى التخلص من سيطرة الدولة العثمانية على كردستان خلال الحرب العالمية الأولى، وطالب بحكم ذاتي للكرد تحت الإشراف البريطاني، واتجه إلى التعاون مع الإنجليز فسلم إليهم لواء السليمانية والقوات العثمانية الموجودة فيه، وكافأه الإنجليز بتعيينه عام ١٩١٨ حاكمدارا على السليمانية بوصفه ممثلا للحكومة البريطانية.

وفي عام ١٩١٩ قاد أولى حركاته المسلحة ضد البريطانيين بعدما تأزمت العلاقة بينهما وبعدما منع البريطانيون الحفيد من إرسال وفد إلى مؤتمر الصلح بباريس لطرح مطالب الكرد، ورده بإعلان الاستقلال في مايو/ أيار من ذلك العام، وكانت حركته أول مواجهة عسكرية للبريطانيين في العراق بعد احتلاله، لكن حركته انتهت بهزيمته وأسره ونفيه إلى الهند.

أعاد البريطانيون الحفيد إلى السليمانية عام ١٩٢٢ ليساعدهم في التصدي للهجوم التركي على منطقة السليمانية، فنجح في مهمته لكن علاقته ساءت من جديد بالبريطانيين بعدما تنكروا لوعودهم بمنح الكرد حكما ذاتيا، فأعلن نفسه ملكا على كردستان في نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام، وأرسل إلى القنصل السوفياتي في أذربيجان رسالة يطلب مساعدة بلاده والاعتراف بحقوق الكرد القومية.

هاجم البريطانيون السليمانية، وفي عام ١٩٢٤ تمكنوا من القضاء على نفوذ الحفيد، وإجباره على الانسحاب إلى الجبال ليخوض حرب عصابات استمرت إلى العام ١٩٢٧، ثم توجه إلى إيران حيث أقام فيها.
عاد إلى السليمانية في مايو/أيار ١٩٣٠، وتزعم حركة مسلحة أخرى ضد الإنجليز انتهت أيضا بالفشل ليتم نفيه إلى جنوب العراق في العام التالي، حيث قضى هناك عشر سنوات حتى استطاع الهرب عام ١٩٤١ إلى كردستان عن طريق بغداد.

تجددت الحركة المسلحة للشيخ الحفيد، ولم يلق سلاحه إلا بعد موافقة حكومة بغداد على بقائه في السليمانية.
مرض الحفيد عام ١٩٥٦ وذهب للعلاج في بغداد، لكنه توفي هناك في خريف العام ذاته عن عمر ناهز السادسة والسبعين، ونقل جثمانه ودفن في السليمانية.

إسماعيل سيمكو

إسماعيل آغا بن محمد باشا بن علي خان بن إسماعيل خان، زعيم قبيلة الشكاك الكردية في إيران، ولد نهاية القرن التاسع عشر، ويعرف بلقب سيمكو الشكاك.

قام بحركات تمرد وعصيان ضد الدولة القاجارية الإيرانية والعثمانية والروسية على حد سواء، حيث قتل الإيرانيون والده محمد آغا وشقيقه جوهر آغا.

قاد بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥ حركة مسلحة على الحكومة الإيرانية في إقليم أرومية بهدف إقامة دولة كردية، واستطاع أن يسيطر على المنطقة الكردية غرب بحيرة أروميا الإيرانية، وأقام علاقات وطيدة مع محمود الحفيد في السليمانية بالعراق عام ١٩٢٣.

أرسل شاه إيران رضا خان بهلوي عقب تسلمه السلطة عام ١٩٢٥ حملة عسكرية للقضاء على سيمكو، مما أرغم الأخير على اللجوء إلى العراق والإقامة في شماله.

واستمر إسماعيل آغا في شن معارك ضد القوات الإيرانية والتركية والعراقية، وعام ١٩٣٠ دعاه شاه إيران للتفاوض مع قائد الجيش الإيراني بمدينة شنو الواقعة في كردستان الإيرانية على مقربة من الحدود العراقية، لكن دعوة الشاه كانت على ما يبدو فخا لاستدراج سيمكو وقتله بعد وصوله إلى موقع المفاوضات.

ويتهم سيمكو الشكاك باغتيال البطريرك مار بنيامين شمعون الزعيم الروحي والديني والسياسي للنساطرة المسيحيين الجبليين الآشوريين نهاية عام ١٩١٨م أثناء زيارة الزعيم الديني له، واعتبر الكتاب المسيحيون هذا

التصرف خيانة وغدرا، واللافت أن الزعيم القبلي الكردي لقي حتفه بنفس الظروف تقريبا بعد ذلك باثني عشر عاما.

سعيد بيران

هو أبرز زعماء الكرد في تركيا وأول من قاد حركة مسلحة ضد سلطة الزعيم التركي كمال أتاتورك، للمطالبة بما يعتبره الكرد حقوقهم القومية التي وعدهم بها أتاتورك ثم تراجع عنها.

ولد سعيد بن محمود بن علي في قرية بالو عام ١٨٦٥م، وهو سليل أسرة دينية نقشبندية، حفظ القرآن الكريم ودرس الفقه والشريعة الإسلامية، وأصبح مرشدا للطريقة النقشبندية في بالو عقب وفاة والده وانتقال الزعامة الدينية إليه.

خاض الشيخ سعيد العمل السياسي منذ بدء تأسيس الجمعيات في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨، وأقام صلات مع العائلات الكردية الكبيرة في المناطق الكردية المختلفة، وعرف عنه انشغاله بالعلم وسعيه لتحديث علوم الدين ورغبته بإنشاء جامعة في مدينة وان الكردية على غرار الجامع الأزهر، لكن المشايخ التقليديين والحكام الأتراك وقفوا ضد رغبته.

تولى عام ١٩٢٤ رئاسة جمعية آزادي الكردية التي قررت القيام بحركة مسلحة شاملة ضد الحكم التركي للحصول على ما وصفوه الحقوق القومية للشعب الكردي، بعدما تراجع أتاتورك عن وعوده للكرد بمنحهم حكما ذاتيا في مقابل مساعدتهم له في حروبه ضد أعدائه، وبعد اعتقاله بعض قادة جمعية آزادي.

نشبت حركته المسلحة قبل حلول ربيع عام ١٩٢٥ وسرعان ما امتدت المعارك إلى ١٤ ولاية تمثل معظم الأراضي الكردية جنوب شرقي تركيا، وشارك فيها نحو ٦٠٠ ألف كردي ومعهم مجاميع من الشركس والعرب والأرمن والآثوريين كما تقول الروايات الكردية، وتمكن المقاتلون الكرد من تحقيق مكاسب عسكرية مهمة

وحاصروا مدينة ديار بكر الإستراتيجية، لكن قوات أتاتورك فكت الحصار وتمكنت من قمع الحركة بشدة وقسوة. حاول الشيخ سعيد أن ينجو بمقاتليه عبر دعوته لهم للتراجع، لكن القوات التركية أحكمت الطوق حولهم، واعتقلت الشيخ سعيد وقادة الحركة أواسط أبريل/ نيسان ١٩٢٥، وحكمت عليه بالإعدام الذي نفذ بحقه مع ٤٧ من قادة الكرد يوم ٣٠ مايو/ أيار من نفس العام.

قاضي محمد

رئيس ومؤسس أول دولة كردية في التاريخ الحديث، ويعتبره الكرد بطلا أسطوريا ورمزا للحرية والكفاح في تاريخهم.

هو ابن القاضي علي بن قاسم بن ميرزا أحمد، ولد لأسرة غنية عام ١٩٠١ في مدينة مهاباد الإيرانية القريبة من مناطق الحدود الإيرانية مع الاتحاد السوفياتي (سابقا).

عُرف عن قاضي محمد اهتمامه بأمور العلم والشريعة والفقه الإسلامي، وإتقانه مع لغته الكردية الأم العربية والتركية والفارسية والفرنسية إلى جانب إلمامه بالإنجليزية والروسية.

عين مسؤولا ثقافيا في مهاباد عندما افتتحت أول مدرسة بالمدينة، حيث شجع الناس على تعلم العلوم والفنون لمواجهة ما كان يوصف بالاضطهاد والظلم بحق الكرد، عارض القبلية بشدة، وعرف عنه تواضعه واهتمامه بالفقراء. وتشير الكتابات الكردية إلى التأثير الكبير لشخصية قاضي محمد بين مختلف طبقات الشعب الكردي. تأثر قاضي محمد بالأفكار الديمقراطية والوطنية، وانضم في ثلاثينيات القرن المنصرم إلى حزب خويبون الذي تأسس عام ١٩٢٧.

عام ١٩٤٢ تأسست جمعية بعث كردستان، وتركز نشاطها في مهاباد، ثم تحول اسمها عام ١٩٤٥ إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وكان بزعامة قاضي محمد، وكان برنامجه يتلخص في تحقيق الحرية بإيران، والحكم الذاتي لكردستان داخل الحدود الإيرانية، والإخاء مع الشعب الأذربيجاني وكل الأقليات غير الفارسية، وانتشرت شعبية الحزب في المنطقة وضمت مختلف فئات الكرد.

استثمر قاضي محمد ظروف ضعف الحكم في طهران ووجود القوات السوفاتية في الأراضي الإيرانية، ليعلن يوم ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٤٦ قيام ما عرف بجمهورية مهاباد أو جمهورية كردستان الديمقراطية بالوصف الكردي، وانتخب رئيسا لها.

حاول التفاوض مع حكومة طهران حول علاقة جمهوريته بوصفها سلطة حكم ذاتي بالحكومة المركزية، لكن الحكومة الإيرانية ردت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٦ بإرسال حملة عسكرية (بعد انسحاب القوات السوفياتية من إيران) نجحت في القضاء على الجمهورية الكردية الفتية.

اعتقلت القوات الإيرانية قاضي محمد، وحكمت عليه محكمة عسكرية بالإعدام إلى جانب عشرات من مساعديه، ونفذ فيه الحكم نهاية مارس/آذار١٩٤٧ بساحة جوار جرا بمهاباد التي أعلن منها ولادة جمهوريته.

مصطفى البارزاني

رجل أثار الجدل وشغل المنطقة لنحو ربع قرن، يصفه الكرد بالزعيم الخالد، ويطلق عليه خصومه أوصافا تبدأ بالدهاء ولا تنتهي بالخيانة، لكن أحدا لا يستطيع أن ينكر على الملا مصطفى البارزاني إصراره وقدرته على المناورة السياسية وزعامته للحركة الكردية في العراق طوال عدة عقود بلا منازع.

سمي بالملا لمكانة عائلته الدينية التي ورثتها عن جده وأبيه، وبدأ في عمر مبكر رحلة العمل المسلح، فقد شارك على رأس قوة من مائتي مقاتل في حركة الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩ بينما كان في السادسة عشرة فقط، وسافر عام ١٩٢٠ إلى تركيا مبعوثا من أخيه الأكبر أحمد البارزاني للتنسيق مع الشيخ سعيد بيران الذي قاد بعد ذلك حركة واسعة ضد حكم أتاتورك، وبعد ذلك بنحو عقد كان قد بدأ رحلة طويلة من التحرك المسلح ضد الحكومات العراقية حتى موته.

في عام ١٩٣٢ شارك بصحبة أخيه في مقاتلة القوات العراقية المدعومة من البريطانيين، لكن الحركة فشلت، ونفي الملا مصطفى إلى السليمانية عام ١٩٣٣ حيث بقي عشر سنوات ليهرب بعدها عائدا إلى قريته بارزان التابعة لأربيل شمال العراق.

في عام ١٩٤٥ عاد لمقاتلة القوات العراقية، لكن حركته انتهت ليتوجه إلى مهاباد الإيرانية حيث أعلنت أول جمهورية كردية بمساعدة السوفيات عام ١٩٤٦، وليتولى هناك قيادة جيش الجمهورية الناشئة بعد أن منحته موسكو رتبة جنرال حتى لقب لفترة بالجنرال الأحمر.

كان من بين قادة جمهورية مهاباد القلائل الذين تمكنوا من الهرب قبل انهيار تلك التجربة الكردية في نفس عام إنشائها، فقد نجا من جيش شاه إيران الذي اقتحم مهاباد وأعدم رئيسها ومساعديه، لكنه قبل ذلك كان قد أسس في مهاباد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عرف آنذاك بالبارتي، وأرسل مساعديه إلى السليمانية ليعقدوا أولى مؤتمرات الحزب هناك.

هرب إلى الاتحاد السوفياتي بعد أن ضاقت به السبل، ولم يعد منها إلى العراق إلا بعد ثورة تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالملكية، حيث استقبله زعيم الثورة عبد الكريم قاسم بحفاوة ومنحه الكثير من الامتيازات، لكن ذلك لم يكن كافيا لحل المشكلة الكردية، فاستأنف الملا مصطفى عام ١٩٦١ حركته المسلحة ضد قاسم التي استمرت هذه المرة أربعة عشر عاما متصلة برغم تغير الوجوه والنظم الحاكمة في بغداد.

في عام ١٩٧٥ عقد العراق اتفاقية مع إيران أنهت طهران بموجبها دعمها لحركة الملا مصطفى، فانهارت قواته على الفور وبدأ من جديد رحلة لجوء إلى إيران ثم إلى أميركا قبل أن يموت هناك عام ١٩٧٩ متأثرا بمرض السرطان.

خلال حياته تقلب البارزاني في تحالفاته مع أطراف عديدة لدعم حركاته المسلحة، فقد تحالف مع إيران وسوريا وأميركا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وإسرائيل من أجل تحقيق أهدافه، لكن خصومه الذين يعترفون بدهائه السياسي والعسكري يتهمونه بتفويت فرص عديدة للحل وبالارتهان للقوى الأجنبية التي دعمته على حساب الأمن العراقي لا سيما من خلال علاقاته الوثيقة مع إسرائيل، أما أنصاره فيقولون إنه من وضع القضية الكردية على الطاولة الدولية وإنه فعل ما كان يتوجب فعله لخدمة قضية الكرد حسب وصفهم.

جلال الطالباني

أول رئيس كردي للعراق منذ تأسيسه قبل أكثر من ثمانين عاما، وزعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، تميز بتغير تحالفاته وإقامته علاقات متحولة شملت مختلف الأطراف، على سيرة معلمه القديم الملا مصطفى البارزاني الذي ما لبث أن انشق عنه ليؤسس لنفسه كيانا سياسيا وعسكريا سحب جزءا من سلطة العائلة البارزانية في كردستان العراق.

ولد جلال حسام الدين الطالبانى صيف عام ١٩٣٣، وانضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني الأب نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وخلال بضع سنين أصبح عضوا قياديا في الحزب.
درس الحقوق في بغداد، وبدأ نشاطاته الخارجية مبكرا، فقد سافر عام ١٩٥٧ إلى موسكو ودمشق مروجا لدولة كردية، وأقنع الحكومة المصرية بفتح إذاعة كردية من القاهرة.

عمل في الصحافة الكردية السرية منها والعلنية، وخدم كضابط مجند في الجيش العراقي قبل أن يصبح من قادة البيشمركة الكردية في حركة البارزاني المسلحة عام ١٩٦١، لكنه استمر في العمل السياسي رئيسا للوفد الكردي المفاوض مع الحكومة العراقية عام ١٩٦٣، وممثلا للبارزاني في جولة شملت عدة دول أوروبية في نفس العام.

بدأت تحولات الطالباني العلنية بدءا من عام ١٩٦٥، حينما شكل مع آخرين جناحا منشقا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وشارك مع الحكومة العراقية العام التالي في حملة عسكرية ضد قوات الملا مصطفى فيما اعتبره كثير من الكرد وصمة في تاريخه، لكن فصيله المنشق انحل عام ١٩٧٠ بعدما عقد الملا مصطفى اتفاقا مع الحكومة العراقية فيما عرف ببيان ١١ مارس/ آذار.

في عام ١٩٧٥ أسس الطالباني في دمشق –التي منحته جواز سفر دبلوماسي– حزبه الحالي الاتحاد الوطني الكردستاني بعد قليل من انهيار قوات البيشمركة وخروج الملا مصطفى من العراق إثر اتفاق الجزائر بين العراق وإيران، وتبنى اتجاها يساريا وأصبح لاحقا عضوا في الاشتراكية الدولية، لكن علاقاته بالغرب لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا تواصلت بقوة.

في عام ١٩٧٦ بدأ الطالباني حركة مسلحة ضد السلطة المركزية، وتمركز نشاطه العسكري في منطقة السليمانية التي أصبحت بعد ذلك معقله، ومع بدء الحرب العراقية الإيرانية مطلع الثمانينيات فشلت محاولات السلطة المركزية للتفاوض معه، وقد استغل تلك الحرب للمناورة في علاقاته بين إيران وسوريا من جانب والسلطة في بغداد من جانب آخر، الأمر الذي دعم مركزه في كردستان لا سيما بعد وفاة البارزاني الأب عام ١٩٧٩.
يتهمه بعض الشيوعيين العراقيين بالتعاون مع المخابرات العراقية ورئيسها آنذاك برزان التكريتي حينما قام بالهجوم لصالحها على موقع للحزب الشيوعي العراقي في منطقة بشتا شان المعزولة شمال العراق في مايو/أيار ١٩٨٣ وارتكاب ما يصفونه بالمجزرة هناك، كما يتهم بالتعاون مع القوات الإيرانية خلال الحرب، وقد تعرضت قواته لانتكاسة بعد عام ١٩٨٨ مع نهاية الحرب وسيطرة الجيش العراقي على كردستان مما اضطره للجوء إلى إيران، لكن صلاته بالرئيس السابق صدام حسين تواصلت.

أسس الطالباني لنفسه إقليما وحكومة في السليمانية منذ انسحاب الإدارة المركزية من كردستان عام ١٩٩٢، لكنه دخل في صراع نفوذ على المنطقة مع مسعود البارزاني، وخاض الطرفان حربا ضروسا منذ عام ١٩٩٤، وكادت قوات الطالباني أن تقضي على قوات مسعود تماما بعد أن دخلت معقله في أربيل عام ١٩٩٦، لولا أن الأخير استنجد بالرئيس السابق صدام حسين الذي أرسل قوات طردت مقاتلي الطالباني الذين هربوا مع زعيمهم إلى إيران.

احتفظ الطالباني بعلاقات جيدة مع الأميركيين قبل غزو العراق وبعده، ودخل منذ البداية في العملية السياسية تحت إشرافهم وأصبح عضوا في مجلس الحكم، ثم اختير رئيسا مؤقتا للعراق ربيع عام ٢٠٠٥، وجدد انتخابه من قبل مجلس النواب لرئاسة من أربع سنوات في أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

مسعود البارزاني

أول رئيس لكيان كردي شبه مستقل في إطار واحدة من دول الإقليم، ووريث العائلة البارزانية التي تحولت إلى زعامة تاريخية للكرد في العراق على مدى أكثر من سبعين عاما.

ولد عام ١٩٤٦ وهو نفس العام الذي أسس فيه والده الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه اليوم، والمفارقة الأخرى أنه ولد في الدولة الوحيدة التي أنشأها الكرد حتى الآن وهي جمهورية مهاباد في إيران، والتي لم تستمر سوى أقل من عام واحد وشغل فيها والده الملا مصطفى منصب قائد الجيش.

خاض مع والده كل المعارك ضد الحكومة المركزية منذ عام ١٩٦١ وحتى ١٩٧٥ حينما انهارت الحركة البارزانية المسلحة بعد اتفاق الجزائر بين العراق وإيران، حتى غادر مع والده لاجئا إلى الولايات المتحدة وكان قربه عند وفاته.

في عهد والده عمل مسعود رئيسا لمخابرات الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارستن) وتسلم رئاسة الحزب بعد وفاة البارزاني الأب عام ١٩٧٩، لكنه حينما عاد إلى العراق بعد ذلك لم يكن لديه القوة التي كانت لأبيه من قبل، لاسيما وأن حزب غريمه ثم حليفه بعد ذلك جلال الطالباني كان قد تصدر واجهة العمل الكردي المسلح.

يتهم بالتعاون مع إيران خلال الحرب بين عامي ١٩٨٠– ١٩٨٨، ورغم ما يشاع عن وجود إسرائيلي شمال العراق، فإنه لم تتأكد علاقة مسعود بالاسرائيليين الذين انقطعت علاقتهم بالحركة الكردية بعد عام ١٩٧٥، ومع ذلك فقد منحته منظمة تسمى الجمعية اليهودية العراقية ومقرها نيويورك لقب منقذ الشعب اليهودي، لأنه كما جاء ببيانها في الرابع من أبريل/نيسان ١٩٨٧ "أنقذ حياة خمسة آلاف يهودي عراقي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣".

بعد انسحاب الإدارة المركزية من كردستان عام ١٩٩٢ أسهم حزبه في الإدارة المشتركة للمنطقة الكردية مع حزب الطالباني، لكن الخلافات نشبت بين الطرفين وتحولت إلى معارك عنيفة عام ١٩٩٤ أسفرت عن مصرع وإصابة عشرات الآلاف من الكرد، وكادت قوات الطالباني أن تحتل معقل مسعود في أربيل لولا أن الأخير استنجد بالرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي أرسل يوم ٣١ أغسطس/ آب ١٩٩٦ كتيبة من الجيش، طردت قوات الطالباني من المدينة وأعادت البارزاني الذي كان يتهيأ للجوء إلى تركيا.

بعد غزو العراق كان له دور مباشر في العملية السياسية إذ أصبح عضوا ورئيسا لمجلس الحكم، وشارك في تحالف انتخابي مع الطالباني حصل على المرتبة الثانية من مقاعد البرلمان العراقي، لكنه ترك لعدد من مساعديه أن يتولوا مناصب رسمية في الحكومة العراقية، فيما فضل هو أن يكون رئيسا لإقليم كردستان الذي توحد في إدارة مشتركة وبرلمان موحد عام ٢٠٠٦، وبات يتمتع باستقلال نسبي هو أكثر ما حصل عليه الكرد في المنطقة حتى الآن.

يصر البارزاني على نيل كل ما يعتبره حقوق الشعب الكردي ومنه مدينة كركوك الغنية بالنفط، وهو لم يؤكد حتى الآن رغبته بالانفصال عن العراق لكنه يشدد على الحق في تقرير المصير، كما أنه يرفض بإصرار رفع العلم

العراقي في كردستان ويستخدم بدلا من ذلك علم إقليم كردستان ذا الشمس الصفراء في الوسط، وهو ذاته علم جمهورية مهاباد التي ولد البارزاني الابن على أرضها.

عبد الرحمن قاسملو

هو أبرز زعماء الكرد في إيران خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وواحد من المثقفين الكرد الذين روجوا لقضايا ومطالب شعبهم.

ولد عبد الرحمن قاسملو عام ١٩٣٠ في وادي قاسملو المجاور لبلدة رضائية بإيران، درس في العراق وأتم دراسته في أوروبا حيث حصل على شهادة الدكتوراه من تشيكوسلوفاكيا.

انتخب عام ١٩٧٣ سكرتيرا للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بينما كان يعمل محاضرا في جامعة براغ بتشيكوسلوفاكيا، قبل أن ينتقل إلى فرنسا ليعمل في جامعة السوربون أستاذا في اللغة والتاريخ الكردي.
في أواخر عام ١٩٧٨ عاد إلى كردستان الإيرانية ليؤسس هناك فروعا لحزبه، واستولى أتباعه على مقاليد الأمور بالمناطق الكردية في الاضطرابات التي عمت البلاد خلال الثورة الإيرانية.

في أعقاب الثورة الإسلامية شعر الكرد بسير الأمور ضدهم، وتقول الروايات الكردية إنهم منعوا من المشاركة في كتابة الدستور الإيراني عام ١٩٧٩ بسبب كونهم من السُنة، ولم يحصلوا في ذلك الدستور على ما يعتبرونه حقوقا قومية فجرت مواجهات مسلحة بين الكرد والقوات الحكومية كان دور قاسملو فيها قياديا، وتم إعدام أعداد كبيرة من الكرد الإيرانيين في محاكم خلخالي الشهيرة.

حصل قاسملو على دعم العراق في مواجهته للحكم الإيراني، لكن ذلك الدعم لم يكن كافيا لمواجهة القوات الإيرانية التي أخمدت الحركة الكردية بقوة.

حاول بعد ذلك تحقيق مكاسب لشعبه عن طريق المفاوضات، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس/آب ١٩٨٨، دعا قاسملو للحوار مع وفد إيراني رسمي في فيينا، لكن الدعوة كانت على ما يبدو محاولة لإيقاع الزعيم الكردي في فخ إيراني.

خلال وجوده في فيينا لغرض التفاوض مع الوفد الإيراني، تم اغتيال قاسملو مع اثنين من مساعديه يوم ١٣ يوليو/تموز ١٩٨٩، واتهمت المخابرات الإيرانية بتنفيذ عملية الاغتيال، وغداة الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران أعلنت السلطات النمساوية أنها تمتلك وثائق تؤكد ضلوع الرئيس الإيراني الجديد أحمدي نجاد بالمشاركة في اغتيال قاسملو.

عبد الله أوجلان

مؤسس وزعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا، قاد حركة تمرد مسلح ضد الحكومة التركية على مدى خمسة عشر عاما، كما قاد حملات دموية لتصفية معارضيه من الكرد، ويعد بطلا قوميا مناضلا في نظر العديد من الكرد بالرغم من اختلافهم معه في توجهاته العقائدية والفكرية.
ولد عام ١٩٤٩، في بلدة أومرلي إحدى قرى ولاية أورفه الواقعة جنوبي شرقي تركيا على مقربة من الحدود السورية، انخرط في التنظيمات اليسارية منذ وقت مبكر من حياته، وفي عام ١٩٧٢ ألقي القبض عليه وسجن لمدة سبعة أشهر بسبب نشاطات موالية للكرد.

أسس أوجلان حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ بالاشتراك مع أقرانه من الطلاب الكرد ذوي الميول الشيوعية، ليحل محل حزب التحرير الوطني لكردستان، وفضل الكفاح المسلح على "إضاعة الوقت على القضية الكردية في جدال سياسي" حسب رأيه، سعيا لقيام دولة كردستان الكبرى المستقلة. واتخذ لنفسه لقب (أبو APO). قاد الحزب بزعامته صراعا دمويا عام ١٩٨٤ ضد قوات الأمن التركية، كما اتجه إلى تصفية معارضيه من الأحزاب الكردية الأخرى.

اتخذ من دمشق ملجأ له خلال مرحلة اضطراب العلاقات التركية السورية، وأنشأ معسكرات لتدريب مقاتلي حزبه في سهل البقاع اللبناني الذي كان تحت السيطرة السورية. وقد أغلق بعض هذه المعسكرات عام ١٩٩٢ بعد ضغط من تركيا على سوريا ولبنان.

حاول فتح حوار سياسي مع الحكومة التركية، فأعلن عام ١٩٩٣ هدنة لوقف إطلاق النار رفضت الحكومة التركية الاعتراف بها، وكرر محاولاته بإعلان هدنة ثانية عام ١٩٩٥ وثالثة ١٩٩٨ وباءت كلها بالفشل.

اضطر أوجلان إلى ترك دمشق بعد تحسن العلاقات بين تركيا وسوريا، ولجأ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ إلى روسيا، ثم تنقل بطائرة خاصة بين عدة عواصم أوروبية رفضت استقباله. ثم انطلق نحو كينيا بجواز سفر قبرصي مزور، وأقام في مبنى السفارة اليونانية في نيروبي بصفة رجل أعمال يوناني.

تمكنت قوة خاصة من القوات التركية من خطفه من كينيا في فبراير/ شباط ١٩٩٩، ونقل إلى تركيا لتدينه محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الخيانة العظمى ومسؤولية قتل ثلاثين ألف شخص، وأصدرت قرارا بإعدامه يوم ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٩٩.

لم يتقدم أوجلان أثناء المحاكمة بأي دفاع في مواجهة الاتهامات، لكنه قدم اعتذاره لأسر الضحايا من الأتراك الذين قتلوا في أعمال العنف التي نفذها حزبه، كما طالب أعضاء حزبه بتسليم السلاح وترك أعمال المقاومة المسلحة، وأبدى استعداده لأن يكون وسيطا بين تركيا والكرد بشرط عدم إعدامه.

أيدت الولايات المتحدة قرار إعدام أوجلان باعتباره "إرهابيا دوليا" إلا أن هذا القرار أثار استياء الاتحاد الأوروبي الذي اشترط على تركيا إلغاءه لنيل عضوية الاتحاد، فألغى البرلمان التركي عقوبة الإعدام على أوجلان وحولها إلى سجن مؤبد صيف ٢٠٠١.

التاريخ والمجتمع

الدور التاريخي للكرد

د. فرست مرعي
رئيس مركز الدراسات الكردية / دهوك

لا يزال الغموض يكتنف أصل الكرد وتاريخهم القديم، شأنه في ذلك شأن المراحل الأخرى من تاريخهم التي لم تدرس بعد دراسة علمية دقيقة، بعيدة عن الخرافة والأسطورة والعاطفة والأيديولوجيا والمصالح السياسية.

الاصول التاريخية

تباينت آراء الباحثين والمؤرخين حول الانتماء الحقيقي للكرد وجنس أسلافهم التاريخيين، وهذا ما انعكس بدوره على العصر التاريخي الذي يستطيع الباحث أن يعتمده كبداية للتاريخ الكردي قبل الإسلام.

ولكن استنادا إلى مصادر تاريخ الكرد قبل الإسلام من دينية (توراتية ومسيحية) ويونانية وإرمنية وفارسية وإلى الرأي الراجح بانتماء اللغات الميدية والكردية والفارسية إلى أرومة اللغات الهندوإيرانية، استنادا إلى هذه البينات فإن المستشرق الروسي مينورسكي طرح نظرية مفادها أن الكرد ما هم إلا أحفاد الميديين الذين هاجروا من المناطق التي تحيط ببحر قزوين غرباً وجنوباً نحو الغرب (كردستان) بعد سقوط الدولة الآشورية عام ٦١٢ ق.م.

جاء ذلك في المؤتمر العشرين للاستشراق الدولي الذي عقد في بروكسل عام ١٩٣٨ م.

وكان الصراع سجالاً بين الميديين (أجداد الكرد الحاليين) والآشوريين في الفترة من ٨٣٦ ق.م إلى غاية ٦١٢ ق.م عندما تمكن الميديون بالتحالف مع الكلدانيين بقيادة زعيمهم نبوبلاصر من إلحاق الهزيمة بالآشوريين واحتلال عاصمتهم نينوى عام ٦١٢ ق.م، وبذلك تقاسمت الدولتان الميدية والكلدانية منطقة الشرق الأدنى مناصفة بينهما.

وفي الوقت الحاضر فإن غالبية المؤرخين والباحثين الكرد يعتبرون الميديين أسلاف الكرد الحاليين وعلى هذا الأساس اعتبروا بداية ظهور الميديين ككيان سياسي عام ٧٠٠ق.م تقريبا بداية للتاريخ الكردي على غرار الأمم الأخرى.

وفي سنة ٥٥٠ ق. م تمكن زعيم قبائل البارسيين(الفرس) كورش الإخميني من الانقلاب على جده لأمه الملك الميدي (أستياكس) في العاصمة (همكتانا – همدان) فأسس أول دولة فارسية في التاريخ تحت اسم (الدولة الإخمينية).

وبخصوص الحضارة الميدية وإسهاماتها في خدمة البشرية فإن العديد من التنظيمات الإدارية والسياسية والعسكرية الميدية اقتبسها مهنم الإخمينيون، كالألقاب الرسمية وتنظيم إدارة الدولة والمصطلحات العسكرية كـــ(قائد مائة جندي– أو آمر الفصيل– والمسؤول عن العينة– وهيئة العقاب)، وقد نظم أحد الباحثين الأوروبيين قائمة بتلك المصطلحات الميدية التي كانت تستعملها الإدارة الإخمينية، واستعارها فيما بعد اليونانيون الإغريق والرومان.

كما أن إحدى قبائل الميديين وهي الزاكروتيين طغى اسمها على الجبال التي تفصل العراق عن إيران وهي سلسلة جبال زاكروس.

أما زرادشت الذي يعد نبياً أو فيلسوفاً إيرانياً على أقل تقدير فقد ولد في منطقة الشيز في مقاطعة ميديا وعاش في

العصر الميدي في الحقبة ما بين ٦٦٠-٥٨٣ ق.م. وكتب وصاياه بالخط الميدي، ولغة كتابه المقدس (الآفيستا- الآوستا- الآبستاق) في نظر غالبية الباحثين الأوروبيين هي اللغة الميدية، فلاعجب إن كان للحضارة الميدية تأثير كبير وإسهام فعال في تكوين البنية الفكرية والروحية للشعوب الهندوإيرانية وجيرانهم الساميين.

ومن جانب آخر كان من نتائج التحالف الميدي الكلداني أن حدثت مصاهرة بين الجانبين، حيث تزوج نبوخذ نصر ابن الملك الكلداني نبوبلاصر أميتس ابنة الملك الميدي أستياكس، وعندما لم تستطع أن تساير البيئة الجديدة التي بدأت العيش فيها لأن مدينة بابل عاصمة الدولة الكلدانية أرض سهلية وهي ابنة الجبال، بنى لها زوجها الملك نبوخذ نصر برجا هائلاً على شكل جبل وبطريقة ميكانيكية رفع إليها الماء من نهر الفرات، وقد سمى الأقدمون هذا البرج بالجنائن المعلقة، وعدت إحدى عجائب الدنيا السبع.

الإسهام الحضاري

مما لاشك فيه أنه كان للكرد إسهام لابأس به في الحضارة الإنسانية لأنه على أرضهم ظهرت أولى الحضارات البشرية، فقد حدد سكان العراق القدماء من السومريين والأكديين والآشوريين بداية انتشار الموجة الثانية من البشرية بعد استقرار فلك أوتونابشتم (نوح عليه السلام) في جبل من الجبال الكردية هو كشاد كوتيوم حسب النص الأكدي ونيسير أو كينيبا حسب النص الآشوري. وفي التوراة وتحديداً سفر التكوين (٨: ٣-٥) يشير ناسخو العهد القديم إلى أنه "بعد مائة وخمسين يوماً نفضت المياه واستقر الفلك في اليوم السابع عشر من الشهر على جبل آراراط"، في حين حدد القرآن الكريم موقعاً قريباً لهذا الحدث الجلل في الآية ٤٤ من سورة هود "... وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي...".

وعلى أية حال فقد حفظت لنا السجلات التاريخية التي تعود إلى الألف الثالثة ق.م أسماء عدد من الآلهة التي عبدها سكان شمال وادي الرافدين (سكان كردستان القدماء)، فضلا عن عدد من الملاحم والأساطير التي كان لها تأثير في تطوير الوعي الاجتماعي والبنية الذهنية لهذه الشعوب والشعوب المجاورة التي انتقلت إليها هذه المعبودات وكانت لها تأثيرات واضحة وجلية في خلق مشاعر مشتركة حددت بمرور الزمن روابطها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مطورة أوجها عديدة للحياة العامة، اندثر قسم كبير منها وظل أقلها مدوناً في وادي الرافدين ومصر وإيران والهند واليونان. ومن هذه الآلهة: نيني Nini (إينانا)، الإله موس (MUS)، أودو (UDU)، إله الشمس سوريا (آسورا) SURIYA، الإله تيشوب (TESUP)، كوماربي (KOMARBI)، الإلهان شيميكا وكوشوخ (إلها الشمش والقمر عند الخوريين).

وبجانب المعبودات الزاكروسية التي ذكرناها آنفاً، فقد شاركت آلهة أخرى في عقيدة سكان المناطق الشمالية والشرقية لوادي الرافدين (سوبارتو) ترجع أصولها إلى المعتقدات والأساطير الميثولوجية للأقوام الهندية – الآرية) التي تركت مواطنها في جنوب روسيا في بداية الألف الثانية ق.م والتجأت إلى كل من الهند وإيران والأناضول وبلاد سوبارتو (كردستان)، وكان أشهر هذه المعبودات:

آسورا الهندية أو سورياش الكاشية خالق الكون والإنسان، وهورفتات (هاروت في القرآن الكريم) وماروتاش (ماروت في القرآن الكريم)، ووارونا وإندرا وناساتيا المذكورة في الفيدا (الكتاب الهندوسي المقدس)، وميثرا الذي انتشر خارج المنطقة الكردية حتى وصل أوربا، فقد آمن به اليونانيون والرومان واعتبروه إله الملوك والمعاهدات الدولية وإله الجنود حيث كانت تنحر الثيران في عيد ميلاده.

وبعد انهيار الدولة الإخمينية الفارسية عام ٣٣٠ ق.م انتشرت عبادة ميثرا (إله الشمس المنير) في بقعة واسعة بين كردستان والأناضول وخاصة بين افراد الطبقات الأرستقراطية وأمراء الأقاليم، لذلك دخل اسمه في تركيبة عدد كبير من الألقاب الملكية مثل: ميثرادات الأول والثاني والثالث البرثي وميثرادات السادس ملك البنطس (منطقة البحر الأسود)، وميثرادات ملك الإرمن وغيرهم. ومنذ عام ١٣٦م صنعت في الإمبراطورية الرومانية مئات التماثيل والأصنام لهذا الإله وأصبحت الميثرائية عند الرومان دين إطاعة الملوك، وقد شجعها الأباطرة.

أما في العصر الساساني فيقول المؤرخ الدانماركي آرثر كريستنسن "إن الشمس التي كان يعبدها مجوس العهد الساساني ليست خور وإنما هي مهر، ميثرا اليشتات القديم الذي جعل منه الميثريون الشمس التي لا تقهر".

وانعكست صيغة كنيته الحديثة (ميهر) في بعض الكلمات والأسماء الكردية مثل ميهربان (الرحيم) وميرزا (السيد والمبجل)، و(المار) عند السريان المسيحيين بمعنى الشيخ، كما دخل اسم الاحتفال بيوم مولده إلى العربية بصيغة (مهرجان). أما الكنيسة المسيحية فقد جاملت ميثرا مجاملة عظمى باحتضان عيده الأكبر الذي يقع في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول، وهو يوم ميلاد (الشمس التي لا تقهر)، واتخذت منه عيد مولد السيد المسيح عليه السلام.

الكرد والإسلام

كان الكرد يعيشون كمجموعات قبلية ضمن الإمبراطورية الفارسية الساسانية في غياب أي كيان سياسي خاص بهم في هذه الفترة، وبالتالي كانوا جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الفارسية. في هذا الوقت توالت الانتصارات الإسلامية على القوات الفارسية في معارك القادسية وجلولاء ونهاوند (فتح الفتوح). وكان من نتائجها أن حدث احتكاك بين العرب المسلمين الفاتحين وبين الكرد.

ومهما يكن من أمر فإن غالبية المناطق الكردية من مدن وقرى وقلاع وزموم في أقاليم الجبال الغربية ومناطق الجزيرة الفراتية وأرمينيا وأذربيجان قد فتحت صلحاً، ماعدا مناطق قليلة فتحت عنوة كشهرزور (محافظة السليمانية) فقد لاقى المسلمون مقاومة شديدة من سكانها، فضلاً عن مناطق ماسبذان والصيمرة الواقعة في جنوب إقليم الجبال الغربي (لورستان) حيث جرت بين المسلمين والفرس المدعومين من قبل الكرد معارك طاحنة كانت نتيجتها انتصار المسلمين.

وبحلول عام ٢١هـ دخلت غالبية المناطق الكردية في الإسلام، وبدأت عملية أسلمة المجتمع الكردي تمشي على قدم وساق.

إن دخول الكرد في الإسلام ربما أشعرهم بكينونتهم كجماعة متميزة بلغتها وتراثها ضمن الجماعة الإسلامية. ومن جانب آخر فإن فقدان الكرد لدولتهم الميدية وتقلص دورهم الحضاري في ظل الدول الأجنبية التي توالى حكمها على كردستان مثل الإخمينيين واليونانيين والبرثيين (ملوك الطوائف) والساسانيين، جعل من الطبيعي أن يرحبوا بالإسلام باعتبار ذلك وسيلة انتقال إلى وضع أفضل مما كانوا فيه، فضلا أنهم تخلصوا من ظلم الدهاقنة الفرس وتعقيدات رجال الدين الزرادشت (المجوس) التي كانت تلقي عليهم تقاليد وطقوسا لا قبل لهم بها.

وفي حقيقة الأمر لم يمس الإسلام الكيان القومي للكرد داخل وطنهم، بل إنه ساعد على تعزيز ذلك الكيان في وجه الشعوب والأنظمة غير الإسلامية المتاخمة لكردستان، ولا سيما في طرفها الشمالي. يقول باحث محايد إن الخلفاء المسلمين لم يحاولوا التدخل في الكيان المستقل لزعماء الكرد. وذلك يدخل دون شك في الأسباب الأساسية التي دفعت الكرد إلى الترحيب بالدين الجديد والإخلاص له والتفاني من أجله. إن احتفاظ الكرد بخصائصهم القومية وبلغتهم في ظل الإسلام وحضارته لهو درس بليغ من التاريخ كان يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

ومما يضفي أهمية خاصة على هذا الأمر أن أبناء الكرد رحبوا بالعربية بوصفها لغة القرآن وأداة الروح والتقرب من الله سبحانه وتعالى. ومع ذلك فإن الكرد وعلماءهم لم يروا أي تعارض بين إيمانهم بالإسلام وإخلاصهم للغة قومهم. كما كان لعلماء الكرد دور متميز في الحضارة الإسلامية بوجود العديد من اللغويين والنحاة والمؤرخين والمفسرين والمحدثين. وهكذا فقد كان اعتزازهم بالعربية وبالإسلام كبيرا بوصفها لغة القرآن الكريم ولم تدر في خلدهم الكتابة بغيرها حتى وإن كان لغتهم، وهذا ما جعل التراث الكردي جزءا من التراث الإسلامي وليس منفصلا عنه.

وهكذا ظل الكرد يؤلفون باستمرار روح الإسلام، كما أنهم أصبحوا جنودا للخلافة الإسلامية في شتى عصورها ولم تؤثر فيهم الاحتكاكات العقائدية والحزبية والمذهبية التي طغت على العديد من القوميات التي تؤلف المجتمع الإسلامي آنذاك، بل أصبحوا سندا ومدافعا أمينا عن الثغور الإسلامية في وجه الروس والبيزنطينيين وحلفائهم من

الإرمن والكرج (الجورجيين)، أما دورهم في مقاومة الصليبيين والباطنيين بقيادة الناصر صلاح الدين الأيوبي فأشهر من أن يعرف.

وفي العصور العباسية كان لهم دور مشهود في الدفاع عن حياض الخلافة، وحتى عندما شكلوا إمارات خاصة بهم كغيرهم من الأمم أيام تدهور الخلافة العباسية في العصر البويهي ٣٣٤-٤٤٧ هـ فإنهم بقوا على إخلاصهم لرمز الإسلام آنذاك (الخلافة العباسية)، ولم يحاولوا القيام بحركات التمرد والانفصال أو احتلال بغداد مثل أمم أخرى كالفرس والبويهيين، وكان في استطاعتهم فعل ذلك لو أرادوا، ولكنه في اعتقادي الإخلاص للإسلام وللخلافة العباسية لا غير.

بنية المجتمع الكردي

د. طاهر حسو الزيباري
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين/ أربيل

يمكن تعريف المجتمع، بأنه كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، والتي تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان. وينطبق هذا التعريف على الشعب الكردي بكونه مجتمعاً مثل أي مجتمع بشري آخر، بما يتوفر له من المقومات الأساسية، كالوطن، البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، مؤسساته التي تفاعلت فيما بينها وبين المجتمعات الأخرى عبر التاريخ.

مظاهر المجتمع الكردي

يقطن الكرد في الشرق الأوسط من آسيا الغربية، وهذه البقعة التي يطلق عليها كردستان منذ القرن الثاني عشر تعد موطنهم التاريخي وإن لم يجر الاعتراف بها كدولة، ويمثل هذا الوطن عنصرا أساسيا لوجود المجتمع الكردي كسائر المجتمعات الأخرى.

ومنطقة كردستان هي عموما جبلية وعرة وقاسية وقد أثرت العوامل الطبيعية على تطور ورقي كردستان، وكان لها أثران: فمن ناحية ساعدت الشعب الكردي على الاحتفاظ بهويته، ولغته وتقاليده وثقافته على مر القرون، رغم كل الغزوات العربية والتركية والفارسية لأراضيه واحتلالها، ومن ناحية أخرى عزلته إلى حد كبير عن المدنية. رغم أنها –أي المدنية– بدأت في كردستان كما يذهب إلى ذلك بعض المؤرخين.

ومن الصعب تقدير العدد الدقيق لسكان كردستان إلا أن بعض الدراسات تقدرهم بنحو ٤٠ مليونا، وهؤلاء السكان الموزعون بين أربع دول بصفة أساسية، تطوروا اجتماعيا بفعل عوامل عديدة منها التفاعل مع الطبيعة التي ميزت موطنهم وهي تتوزع على مناطق جبلية، وسهول، وأودية، وهو التنوع الذي أوجد سمات أيكولوجية خاصة في كردستان يمكن إجمالها فيما يأتي:

قيام حياة رعوية ارتبطت بشكلٍ مباشرٍ بتأثير الطبيعة وما يرافقها من طغيان الأنماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية، وكذلك الكرم والشجاعة وغيرها من الصفات أو السمات الشخصية فضلا عن الحياة الزراعية الريفية، وحياة حضرية تجارية إدارية في المدن.

تنوع الشعوب والثقافات التي قطنت هذه المنطقة إلى جانب الكرد والتي تمازجت عبر التاريخ من آرية وسامية، وعربية وأرمنية وتركمانية وآشورية وكلدانية، مما أدى إلى تكوين مجتمع تنوعي، وهذا التنوع في حد ذاته قد يكون مصدر ثراء ثقافي للمجتمع، ولكنه قد يكون أيضا مصدر توتر كامن أو ظاهر.

نشوء أقاليم لها مزاياها الخاصة بعد تقسيم كردستان بين العراق وإيران وتركيا وسوريا وأرمينيا، من حيث العادات والتقاليد والأعراف، وتأثرهم بثقافة بلدهم المحتل، ورغم وجود أقاليم عديدة للمجتمع الكردي فإنها امتداد واحد من الناحية الجغرافية.

ظهور ديانات ومذاهب عديدة، منها الديانات التوحيدية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية) وظهور مذاهب أخرى غير إسلامية كاليزدية والكاكائية والعلية وغيرها، مما شكل متحفاً اثنوغرافياً.

تزايدت أهمية كردستان اقتصادياً وحضارياً وسياسياً خاصة بعد الانتفاضة الربيعية والهجرة المليونية عام ١٩٩١ إلى تركيا وإيران وسوريا إلى حد ما من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب مواردها المعدنية كالنفط وغيرها.

العادات والتقاليد

العادات والتقاليد، هي حصيلة التطور التاريخي والحضاري للأفراد والزمر الاجتماعية في البيئة الكردية، وقد استقرت عليها منذ الأزمنة القديمة وحتى الآن، إلا أن هناك اختلافا في بعض نواحيها حسب اختلاف البيئات الجغرافية الكردية .

ومن التقاليد التي رصدها المستشرقون والرحالة عند المجتمع الكردي، وأوردها (تومابوا) احترام العائلات القديمة النبيلة، وفي الواقع فإن ملاحظة هؤلاء المستشرقين صائبة ولم تزل قائمة، إذ ما زال المجتمع الكردي ينظر بإجلال كبير إلى أحفاد رؤساء الأسر التي ناضلت من أجل الشعب الكردي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، رغم أن هؤلاء الأحفاد ربما لم يبذلوا شيئاً يُذكر تجاه قومهم. لكن المجتمع مازال ينظر إليهم كأحفاد لسلالة طيبة، ومثل هذا ينسحب على أحفاد الأسر الدينية أو أحفاد رؤساء العشائر والوجهاء، رغم أن هؤلاء الأحفاد لا ثراء لهم اليوم. إن مثل هذا السلوك يمثل وفاء من الكرد إزاء قادتهم السياسيين أو الدينيين أو الاجتماعيين.

وهناك عادة أخرى في المجتمع الكردي، وهي عادة (الثأر) وإن اختفت كلياً في المدينة، وبقيت إلى حد ما في القرى، فالثأر الكردي هو مظهر من مظاهر الانتقام الذي يلجأ اليه الشخص المعتدي عليه. وخلافاً للثأر العربي أو الثأر العشائري بوجه عام، فإن الثأر الكردي مسؤولية عائلية وليس عشائرية أو نسبية كما في المجتمع العربي، أي أنه مسؤولية الأقرباء الأقربين فقط. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تأثير العامل الجغرافي، فالانعزال الجغرافي للقرية والبناء الطبوغرافي الوعر للمنطقة قد جنب مجتمع القرية تبني سياسة الانتقام من أجل الفرد.

أما ظاهرة تعدد الأبناء، فما زالت لها قيمة أساسية في المجتمع الكردي الحضري بصورة عامة وفي المجتمع الريفي بصورة خاصة، وتفضيل الأبناء الذكور على الإناث شائع أيضاً. ولا تستطيع المرأة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي إلا بعد إنجاب الابن الوارث. وتقاس قوة الأسرة عن طريق أبنائها الذكور. وفي إطار سيطرة هذه القيمة خضعت المرأة لهذه القيمة ولديناميات السوق، فقد تؤدي حالتها إلى الطلاق إذا لم تنجب طفلاً ذكراً في كثير من الأحيان.

بين التدين والانفتاح على الغرب

إن القيم التي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة الكردية قد تتحكم إلى حد بعيد بالعلاقات ضمن المؤسسات الأخرى في المجتمع، كالمؤسسات الدينية والسياسية والتربية والعمل. وبالرغم من ظهور القيم السلفية والأصولية والقدرية والانغلاق وغيرها، يشهد المجتمع الكردي في مرحلته الانتقالية منذ فترة التسعينيات أو بالأحرى استقلال كردستان عن الحكومة المركزية في بغداد ظهور قيم جديدة في المجتمع الكردي خاصة عند الشباب، كقيم الانفتاح على الغرب، حيث تبنى الشباب الكثير من معتقدات الغرب وأزيائه ومفاهيمه، بما في ذلك ثقافة العولمة والإنترنت، حتى أن بعض الشباب المتخرجين في الجامعات الغربية، يحاول التكلم باللغة الإنجليزية والتخلي عن تقاليدها القديمة.

وهكذا تتصارع في المجتمع الكردي المعاصر تيارات عديدة تميل باتجاه السلفية من ناحية والمستقبلية من ناحية أخرى (معاكسة) وخاصة عند الجيل الصاعد من الشباب الكردي الرافض للماضي والتقاليد، ويتجلى هذا الصراع في الحياة اليومية، والحركات السياسية، والاتجاهات الفكرية ومختلف النشاطات الإنسانية.

ومن القيم الاجتماعية التي برزت بشكل واضح أيضاً بعد فترة التسعينيات من القرن العشرين، بسبب هجرة العمالة والكفاءة الكردية للخارج وسياسة الانفتاح الاقتصادي، تنامي قيم الاتجاهات الاستهلاكية المفرطة، وسيادة القيم

الفردية، والإغراق في تحقيق الطموحات الشخصية القصيرة الأجل، وسيادة قيمة المال على كل قيمة أخرى، وظهور قيم التعددية السياسية وقبول الرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة، وقيم التغرب عن المجتمع.

غالبية الكرد مسلمون، وأكثرهم من أهل السنة والجماعة، وقبل دخولهم الإسلام في القرن السابع الميلادي كان الكرد يعتنقون الديانة الزرداشتية التي لم تعرف إلا بين الأقوام الارية. ولقد تحول الكرد عام (٢٠) للهجرة من الديانة الزرداشتية إلى الإسلام من دون أن يمروا بالمسيحية، وكانت الزرداشتية الديانة المشتركة التي ينتمي إليها جميع الكرد.

وينتمي غالبية الكرد إلى المذهب الشافعي. وقد أختاروا هذا المذهب، لتأكيد اختلافهم عن الأتراك الذين اختاروا المذهب الحنفي، ويعزى الباحثون انتماءهم لهذا المذهب إلى خضوع كردستان المبكر للحكام السُنة، وكذلك نشاط علماء الدين الكرد الذين درسوا العلوم الدينية في المدرسة النظامية ببغداد أثناء الخلافة العباسية التي كانت تتبنى المذهب الشافعي.

وتنتشر بين الكرد الطرق الصوفية التي تختلف عن بعضها اختلافاً بسيطاً، وأكثر الطرق شيوعاً هي الطريقة القادرية، والطريقة النقشبندية، وقد لعب رجل الدين الذي يدعى (ملا) في كردستان دوراً بارزاً وإيجابياً في الحركة الوطنية التحريرية الكردية من حيث الولاء والانخراط فيها.

وبين الكرد، فضلاً عن الدين الإسلامي، اتباع لأديان ومذاهب اخرى، كالمسيحية، واليزدية، والعلي اللاهيين، والعلويين، وأهل الحق، والكاكائية. أما اليهود في كردستان العراق، فقد هاجروا إلى إسرائيل بداية عام ١٩٤٨، وهم معروفون ألآن كجالية كردية يهودية.

الاغتراب الديني

تركت البيئة الطبيعية المتنوعة للمجتمع الكردي تأثيراً على معتقدات الكرد الدينية بحيث جعلتهم أكثر ميلاً للاعتقاد بالأشياء الملموسة أكثر من الإيمان بالرموز المجردة، وربما يفسر هذا الميل الانحرافات الكثيرة عن الإسلام التي تتبناها مجموعات عديدة من الكرد بالانتماء إلى ديانات تحاول أن تترجم الرموز الدينية المجردة إلى معان واقعية ملموسة، كما قد يفسر هذا الميل إيمان الكرد بالأولياء والشيوخ والشخصيات الدينية المرموقة، وقد اتفق على هذا الرأي جميع الكتاب والرحالة الذين درسوا المجتمع الكردي.

إن الدين (إذا عرفناه كواقع اجتماعي وليس كنصوص) لا يستطيع في المرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع الكردي، أن يشكل حركة إنقاذ ثورية في المجتمع كما يؤكد عليها بعض علماء الاجتماع، لأن المجتمع الكردي بعد الانتفاضة الربيعية عام ١٩٩١ وتشكيل البرلمان الكردي والحكومة عام ١٩٩٢ وحتى الآن تمخض عن ظهور قيم جديدة في المجتمع، والواقع الاجتماعي الحاضر هو واقع طائفي أكثر منه واقع ديني وذلك لانتشار الشعور القومي لدى الكرد بصورة عامة أكثر من أي وقت مضى، بوجود كيان سياسي مستقل لهم، فضلاً عن العامل الإثني (العرقي) وهناك عامل آخر يكرس حالة الاغتراب في الدين، وهو الشعور العام السائد لدى الكرد باحتلال أراضيهم من قبل الحكومات الإسلامية المجاورة على أساس أننا إخوة في الدين ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، مما أدى إلى احتلال أراضي الكرد منذ ظهور الدولة الاسلامية باسم الدين حتى اليوم.

ورغم أن المجتمع الكردي محافظ ومتمسك بالمعتقدات الدينية، فإني وجدت في دراسة لي حول التنشئة السياسية الاجتماعية في كردستان العراق أن الدين يأتي بعد الوطن من حيث الأهمية لدى شباب الجامعات الكردية، غير أن تيارات دينية سياسية عدة تنامت في المجتمع الكردي في عقد التسعينيات من القرن الماضي مثل الوهابية والإخوان المسلمون عكست هذا التسلسل ووضعت الولاء الديني قبل الوطني، وتبنت هذا الاتجاه قوى إسلامية كردية مثل الرابطة الإسلامية الكردية، والاتحاد الإسلامي لكردستان العراق، والحركة الإسلامية الكردية، والجماعة الإسلامية.

المرأة والمجتمع

تشكل العائلة واحدة من بين أهم مصادر القيم السائدة في المجتمع الكردي خاصة أنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها. ومن بين الاتجاهات القيمية التي تتصل اتصالاً مباشراً بالحياة العائلية، ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع الكردي. وهنا يمكن أن نلحظ ظاهرتين متلازمتين، فمن ناحية وكما يؤكد (مينورسكي) فإن الكرد هم أكثر تسامحاً من جميع الشعوب الإسلامية الأخرى المجاورة تجاه المرأة، ويعني بالتسامح هنا حرية التعبير والرأي وإعطاء المرأة مكانتها التي تستحقها. وبذلك فالكرد أكثر تقبلاً لحرية المرأة ومكانتها قياساً بالأقوام الإسلامية (الترك والفرس والعرب) التي بدت (لمينورسكي) غير متسامحة مع المرأة.

ويعزى هذا الاهتمام النسبي بالمرأة الكردية من قبل الرجل الكردي وثقته العالية بها، إلى أسباب أو عوامل تاريخية ودينية وأنثروبولوجية ممتدة إلى عمق التاريخ لا مجال لتحليلها.

وفي الميدان السياسي، يؤكد الرحالة والمستشرقون وجود زعامة للمرأة الكردية على رأس القرية والقبيلة، وتؤكد هذه الظاهرة مع قلة انتشارها، أن المجتمع الكردي يتقبل زعامة المرأة ولا عقد له إزاء ذلك عندما تفرض المرأة وجودها بمبررات منظورة أو غير منظورة، وتعزى أسباب زعامة المرأة إلى الحروب الكثيرة التي خاضتها الأمة الكردية ضد الغزاة، دفاعاً عن وجودها وخيرات مواطنها.

إن موضوع الانفتاح والحرية والتسامح والتعددية والديمقراطية، احتلت موقعاً أساسياً ضمن المشروع النهضوي الكردي الذي شكل منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالتحديد منذ انبثاق البرلمان الكردستاني والحكومة الكردية عام ١٩٩٢، واتخذت قضية المرأة أهميتها في صلب هذا المشروع، في ضوء العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي وتحرير المرأة من ناحية، وبالنظر إلى الدور المؤكد للمرأة في الشأن الكردي العام (تحريراً وتنمية ووحدة) من ناحية أخرى.

وبما أن المرأة الكردية جزء حيوي في المجتمع، وكان لها دور فعال في انتفاضة مارس/آذار عام ١٩٩١، إذ حررت المرأة من الظلم والأشكال المختلفة من العنف والقمع والإرهاب والإهانات الممارسة ضدها من قبل الحكومة المركزية في بغداد، بذلك تولد بالمقابل مناخ من الحرية والتعبير والمطالبة بحقوقها ومشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. حيث شكلت نسبة النساء (٥,٧%) في الدورة الأولى لبرلمان كردستان عام ١٩٩٢، وارتفعت النسبة إلى (٢٧%) للدورة الثانية عام ٢٠٠٥. وأعتقد أن هذه النسبة تشكل أعلى نسبة للنساء في منطقة الشرق الأوسط، والمرأة رئيسة لعدة لجان في البرلمان الكردي، وأصبحت قاضية لأول مرة عام ١٩٩٧.

إن مشكلة المرأة الكردية هي مشكلة المجتمع الكردي الذي لا يزال يناضل من أجل تقرير المصير وتثبيت كيان سياسي له (أي الدولة الكردية). وهذا هو الرأي السائد للرجال والنساء في المجتمع الكردي في كافة أجزائه. غير أنه وبرغم هذه الحقائق فإن بعض القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة مازالت سائدة وتمثل عقبة رئيسية أمام تحسين مركزها ومشاركتها السياسية ومساهمتها خارج المنزل. ومن أمثلة القيم البارزة في هذا المجال، سيطرة الرجل على المرأة، وخضوع المرأة وطاعتها طاعة مطلقة للرجل، تفضيل الذكور على الإناث، الزواج المبكر وخاصة في المجتمع الريفي، مكانها الطبيعي هو البيت رغم التغير الذي طرأ على دورها في هذا المجال خلال الحقبة الاخيرة، عدم الثقة بها....إلخ.

العلاقة مع الشعوب المجاورة

يرجع تاريخ علاقة الشعب الكردي مع الشعب العربي إلى ما قبل ظهور الإسلام، وتوطدت هذه العلاقة أثناء الفتوحات الإسلامية التي شارك فيها الكرد، ورغم هذه الصلة الوثيقة بين الشعبين العربي والكردي، فإن الرأي

العام العربي، سواء رجل الشارع أو معظم المثقفين، لا يعرفون إلا القليل عن الشعب الكردي وعن قضاياه، وعن تأثير حل القضية الكردية على الأمن القومي العربي خاصة، وعلى استقرار المنطقة عامة.

وقد تسبب التعامل السيئ والمتعسف للحكومات المتلاحقة في بغداد، واعتماد الإعلام العربي مرجعيات غير منصفة وغير دقيقة في تناول القضايا الكردية، حتى باتت كردستان توصف عربيا بأنها إسرائيل ثانية في حين أنها فلسطين أخرى.

تسبب كل ذلك بتنمية شعور قوي لدى الكرد بأنه لا يوجد فرق بين النظام البعثي ونظام شيعي وسُني آخر في العراق، كما نما شعور آخر بأنه لا أمان ولا استقرار ولا كرامة إلا بوجود دولة كردية مستقلة في العراق، بل إن التعامل العربي الخاطئ مع قضية الشعب الكردي أدى إلى ردة فعل عكسية من قبل الكرد الذين باتوا يرغبون بدراسة اللغة الأجنبية دون العربية. وهناك جيل من الكرد في العراق لا يعرفون العربية ولا يعرفون عاصمة العراق (بغداد) فهو جيل الإنترنت والحاسوب والعولمة وليس أصدقاء الجبال كما كانوا يطلقون على الكرد من قبل الأنظمة العربية والتركية والفارسية المحتلة لأرض كردستان، رغم أن الكرد في الماضي ساهموا مساهمة جادة في تطوير وإغناء اللغة العربية.

المصادر:
Gerhard, Lenski, “Human Societies
د. شاكر خصباك، الأكراد–دراسة جغرافية إثنوغرافي
د. عبد الرحمن قاسملو، كوردستان والأكراد–دراسة سياسية واقتصادية
د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي
درية عوني، الأكراد
تومابوا، مع الأكراد
طاهر حسو الزيباري، دور المرأة الكوردية في المشاركة السياسية
طاهر حسو الزيباري، التنشئة السياسية الاجتماعية في كوردستان–العراق
مينورسكي، الأكراد، ملاحظات وانطباعات
د. بدرخان السندي، المجتمع الكردي في المنظور الاستشراقي

جذور المشكلة الكردية

د. عبد الله محمد علي العلياوي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد،
جامعة صلاح الدين/ أربيل

تعود جذور المشكلة الكردية إلى ما قبل الميلاد بفترة طويلة وإن لم تعرف بهذا الوصف، فقد تسبب سقوط الإمبراطورية الميدية التي أسسها الكرد على يد الفرس الأخمينيين وتعرضهم لاستعباد الأقوام الهندوأوروبية التي نزحت لمنطقة كردستان الحالية، في ظهور شعور مبكر بالظلم واغتصاب الهوية، لم يتخذ ذلك مظاهر قومية في حينه لكنه أسس للمشكلة التي مرت عليها فترات هدوء بعد الفتح الإسلامي الذي أنقذ الكرد ومنحهم حقوقا قومية وحرية تأسيس إمارات عديدة تحكم نفسها بنفسها في إطار الدولة الإسلامية، وذلك قبل أن تبدأ المعالم الحديثة للمشكلة الكردية بالتشكل منذ بدايات القرن السادس عشر.

البدايات

بدأت المشكلة الكردية بصورة واضحة في العصر الحديث عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية عام (١٥١٤م) في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، كان من نتائجها تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية.

كانت كردستان قبل سنة (١٥١٤م) تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شؤونها الداخلية، لكن سوء معاملة الشاه إسماعيل الصفوي إضافة إلى الاختلاف المذهبي أدى إلى انضمام أكثرية الإمارات إلى جانب الدولة العثمانية فضلاً عن جهود العلامة ملا إدريس البدليسي الذي لعب دوراً كبيراً في استمالة الكرد إلى جانب الدولة العثمانية، وجاءت المعركة المذكورة لتضع أغلبية أراضي كردستان تحت سيطرة العثمانيين.

تقسيم كردستان

في عام (١٥١٥م) قام العلامة إدريس، بعد تفويضه من قبل السلطان العثماني، بعقد اتفاقية مع الأمراء الكرد، يتضمن اعتراف الدولة العثمانية بسيادة تلك الإمارات على كردستان وبقاء الحكم الوراثي فيها ومساندة الأستانة لها عند تعرضها للغزو أو الاعتداء مقابل أن تدفع الإمارات الكردية رسومات سنوية كرمز لتبعيتها للدولة العثمانية وأن تشارك إلى جانب الجيش العثماني في أية معارك تخوضها الإمبراطورية إضافة إلى ذكر اسم السلطان والدعاء له من على المنابر في خطبة الجمعة.

تضمن هذا الاتفاق اعترافا من الدولة العثمانية ً بالسلطات الكردية، وهذا الأمر ليس شيئا هيناً، حيث يقدم اعترافاً واضحاً بوجود المشكلة الكردية، يقتضي حلها، حتى لو كان الحل وقتياً!!

وفي عام (١٥٥٥م) عقدت الدولتان الصفوية والعثمانية اتفاقية ثنائية عرفت بـــ"أماسيا" وهي أول معاهدة رسمية بين الدولتين. وتم بموجبها تكريس تقسيم كردستان رسمياً وفق وثيقة رسمية نصت على تعيين الحدود بين الدولتين، وخاصة في مناطق شهرزور، وقارص، وبايزيد(وهي مناطق كردية صرفة).

وتبعت تلك المعاهدة، معاهدات واتفاقيات لاحقة منها: معاهدة "زهاو" أو تنظيم الحدود عام (١٦٣٩م) بين الشاه عباس والسلطان مراد الرابع، وتم التأكيد على معاهدة أماسيا بالنسبة لتعيين الحدود، وهذا زاد من تعميق المشكلة

الكردية، ثم عقدت بعد ذلك معاهدات أخرى مثل "أرضروم الأولى" (١٨٢٣م) و "أرضروم الثانية" (١٨٤٧م) واتفاقية طهران

(١٩١١م) واتفاقية تخطيط الحدود بين الدولتين: الإيرانية والعثمانية عام (١٩١٣م) في الأستانة، وكذلك بروتوكول الأستانة في العام نفسه.
وكرست جميع هذه المعاهدات تقسيم كردستان وشعبها بشكل مجحف، وبسبب ذلك تعقدت المشكلة الكردية يوماً بعد آخر، ولا سيما بعد بدء انتشار الأفكار القومية في الشرق، وبالأخص منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث بدأت الدول الأوروبية تحتك بكردستان عن طريق الرحالة الأجانب والإرساليات التبشيرية، وكذلك عن طريق بعض القنصليات وأهمها البريطانية والروسية والفرنسية ثم الأميركية.

ومارست كل هذه الجهات أدوارا مهمة في تحريض العشائر الكردية ضد الدولة العثمانية خاصة، ثم الإيرانية، لكي يأخذوا الامتيازات، أو يزداد نفوذهم في الدولة العثمانية خاصة. وبالرغم من هذا، فإن الدولتين العثمانية والإيرانية، لم تتمكنا من بسط سيطرتهما على كردستان لأسباب عدة، منها طبوغرافية كردستان المعقدة، ودفاع الكرد عن أراضيهم ببسالة.

تدويل القضية

ويمكننا القول إن اشتداد الصراع الدولي في الشرق، وخاصة بين القوتين البريطانية والروسية أثرّ بشكل سلبيً في مستقبل الشعب الكردي، وأخرج المشكلة الكردية من الطابع الإقليمي إلى الطابع الدولي، كما يتضح من خلال النقاط الآتية:

أولاً: الاتصال المبكر بالكرد من قبل روسيا، ثم بريطانيا، حيث كانت الحكومة الروسية شديدة الاهتمام بأوضاع البلدان والشعوب المتاخمة لحدودها، ونظرت الحكومة البريطانية بقلق إلى المطامح الروسية خوفاً من أن يمتد الروس إلى بلاد ما بين النهرين. وكانت شركة الهند الشرقية من أهم بؤر التجسس في المنطقة، كما كانت هناك محاولات فرنسية للتغلغل في كردستان عن طريق الإرساليات التبشيرية.

ويمكن القول إن أميركا كانت موجودة في المنطقة على عكس ما كان شائعاً من تطبيقها لمبدأ "مونرو" الذي يؤكد على عدم التورط في المشاكل السياسية خارج أميركا.

ثانياً: محاولات الكرد أنفسهم للتقرب من الأجانب، وخاصة البريطانيين في بداية القرن العشرين، حيث كانت جهود الدبلوماسي الكردي شريف باشا واضحة في هذا المجال، إذ حاول الاتصال بالإنجليز عام (١٩١٤) لكي يعرض خدماته، لكن الحكومة البريطانية لم تستجب له، وبحلول عام (١٩١٨) وعند احتلال بريطانيا للعراق طلبت وزارة الخارجية البريطانية من السفير برسي كوكس أن يلتقي بشريف باشا في مدينة مرسيليا الفرنسية للاستماع إلى أقواله فقط !

ثالثاً: اتفاقية سايكس بيكو عام (١٩١٦) حيث اجتمع وزراء الخارجية الروسية والبريطانية والفرنسية، ودارت بينهم مباحثات سرية حول الترتيبات المقبلة للشرق الأوسط، بعد أن أصبحت هزيمة ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية وشيكة، وتضمنت الاتفاقية تقسيم تركة الدولة العثمانية، وبما أن القسم الأكبر من كردستان كان تحت السيطرة العثمانية، فقد شملها التقسيم، وهذا الوضع الجديد عمق بشكل فعّال من تعقيد المشكلة الكردية، وأخرجها من الطابع الإقليمي إلى الطابع الدولي، حيث تعد معاهدة سايكس بيكو أول معاهدة دولية اشتركت فيها ثلاث دول كبرى، وحطمت الآمال الكردية في تحقيق حقهم المشروع في تقرير المصير.

ما بعد الحرب

برزت إمكانية حل المشكلة الكردية إلى الوجود لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولعل سببها إيجاد منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والأقوام التي تتكلم اللغة التركية في آسيا الوسطى والقفقاس وبصورة خاصة في أذربيجان.

وقد تحرك الكرد وبذلوا جهوداً مضنية لإيصال صوتهم إلى مؤتمر الصلح في باريس عام (١٩١٩) على أمل أن ينالوا حقوقهم المشروعة، ولا سيما بعد أن صرح رئيس الولايات المتحدة الأميركية ويدرو ويلسن بحق الشعوب في تقرير مصيرها في بنوده الأربعة عشر المشهورة، ولم يكن للكرد كيان سياسي مستقل حتى يشارك وفدهم رسمياً في ذلك المؤتمر، شأنهم شأن القوميات والشعوب المضطهدة الأخرى، ولذلك خول الشعب الكردي من خلال العشائر والجمعيات السياسية شريف باشا لتمثيلهم والمطالبة بالمطالب الكردية المشروعة.

وأصدر الحلفاء بعد استكمال تحضيراتهم للمؤتمر قراراً في شهر يناير/كانون الثاني ١٩١٩ نص على ما يأتي: "... إن الحلفاء والدول التابعة لهم قد اتفقوا على أن أرمينيا وبلاد الرافدين وكردستان وفلسطين والبلاد العربية يجب انتزاعها بكاملها من الإمبراطورية العثمانية".

وانطلاقاً من هذا القرار قدم الممثل الكردي شريف باشا مذكرتين مع خريطتين لكردستان إلى المؤتمر، إحداهما بتاريخ (١٩١٩/٣/٢١م) والأخرى يوم (١٩٢٠/٣/١). كما طلب من القائمين على شؤون المؤتمر تشكيل لجنة دولية تتولى تخطيط الحدود بموجب مبدأ القوميات، لتصبح كردستان المناطق التي تسكن فيها الغالبية الكردية، وإضافة إلى ذلك فقد جاء في المذكرة الأولى "إن تجزئة كردستان لا يخدم السلم في الشرق...".

كما جاء في المذكرة الثانية "إن الترك يتظاهرون علناً بأنهم مع المطالب الكردية، وإنهم متسامحون معهم، لكن الواقع لا يدل على ذلك مطلقاً..." كما طالب شريف باشا رسمياً من رئيس المؤتمر جورج كليمنصو أن يمارس نفوذه مع حكومة الأستانة لمنع اضطهاد الشعب الكردي، وجاء في رسالته إلى رئيس المؤتمر: إنه منذ أن تسلمت جماعة الاتحاد والترقي السلطة فإن جميع الذين يحملون آمال الحرية القومية قد تعرضوا للاضطهاد المستمر.. وإنه من الواجب الإنساني في المجلس الأعلى أن يمنع إراقة الدماء مجدداً، وإن السبيل لضمان السلم في كردستان هو التخلي عن مشروع تقسيم هذه البلاد (أي كردستان)..

ودل كل ذلك على أن المشكلة الكردية تقدمت خطوة كبيرة إلى الأمام في أعقاب الحرب. وما تصريح كليمنصو عندما أعلن على الملأ في مؤتمر الصلح إلا إحدى العلامات حيث قال "إن الحكومة التركية ليست قادرة وكفؤة لإدارة الأمم الأخرى، لذلك لا يوثق بها ولا يجوز أن تعاد إلى سيطرة الأتراك قومية عانت من مظالم الأتراك واستبدادهم".

وعندما رأى شريف باشا أن تعاطف الدول الأوروبية كثير للقضية الأرمنية –ربما بسبب الانتماء الديني للأرمن– بادر إلى عقد اتفاقية مع ممثل الأرمن بوغوص نوبار وبحضور الرئيس المؤقت لوفد جمهورية أرمينيا أوهانجيان. ووقع الجانبان –باسم الشعبين– الاتفاقية، مؤكدين فيها على أن للكرد والأرمن مصالح وأهدافا مشتركة هي: الاستقلال، والتخلص من السيطرة العثمانية.. وقدما نص الاتفاقية بمذكرة رسمية إلى المجلس الأعلى للمؤتمر، ووافق المجلس مبدئياً على المذكرة، ووصف المندوب السياسي البريطاني في الأستانة الاتفاقية بأنها من أسعد البشائر.

معاهدة سيفر (١٩٢٠)

نجح شريف باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في معاهدة سيفر التي أبرمها الحلفاء بباريس في أغسطس /آب ١٩٢٠، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية بصورة رسمية، رغم أن الدولة العثمانية حاولت مراراً أن تصف القضية الكردية بأنها قضية داخلية تستطيع الدولة حلها.

وتعد معاهدة سيفر وثيقة فريدة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل المشكلة الكردية بمراحل، وإذا اجتاز الكرد هذه المراحل، وطالبوا بالاستقلال، ورأت دول الحلفاء أهلية الكرد لذلك يصبح الاستقلال أمرا واقعياً، وعلى الحكومة التركية الاعتراف بذلك... ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي، ولا سيما حق تقرير المصير حيث طرحت المسألة في العرف القانوني للمعاهدات الدولية، وقد وصف كمال أتاتورك المعاهدة بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا، وحاول بمختلف الوسائل وضع العراقيل لمنع تطبيق المعاهدة...

ولذلك بقيت معاهدة سيفر حبراً على ورق، إلا أن هذا الورق أصبح وقوداً لنضال الحركة القومية الكردية فيما بعد.

انتهاك الوعود

ولم تر معاهدة سيفر النور، وذلك –حسب رأيي– للأسباب الآتية:

أولاً: صعود نجم "مصطفى أتاتورك" والحركة الكمالية، وتوسيع مناطق نفوذها، إضافة إلى تأسيس المجلس الوطني الكبير في أنقرة بديلاً لسلطة الأستانة.

ثانياً: خوف الدول الأوروبية، وبالأخص بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي الصراع الكمالي– الأوروبي لصالح نفوذهم في المنطقة.

ثالثاً: ذكاء مصطفى كمال باستغلاله الصراع الدولي لإلغاء معاهدة سيفر وقبرها.

لذلك لم يمر عام ونصف العام على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت فكرة إعادة النظر فيها، وجاءت هذه المواقف من قبل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتخذ المجلس الأعلى للحلفاء قراراً بهذا الشأن يوم (٢٥ يناير ١٩٢١) إضافة إلى توجيه الدعوة إلى وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي دلّ على اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا.

مؤتمر لندن (١٩٢١)

عقد مؤتمر بلندن في فبراير/ شباط ١٩٢١ لبحث المشاكل العالقة، ومن ضمنها المشكلة الكردية، حيث اعتزم الحلفاء إعطاء تنازلات مهمة في هذه القضية، لكن الحكومة التركية أصرت على أن المسألة داخلية، يمكن حلها داخلياً، لا سيما وأن الكرد لهم الرغبة في العيش مع إخوانهم الأتراك حسب ما زعمت آنذاك، وأثناء انعقاد مؤتمر لندن، عقدت حكومة أنقرة عدداً من الاتفاقيات الدولية التي كرست الشرعية الدولية القانونية للنظام الجديد في تركيا... ثم قامت الحكومة الجديدة بإلغاء جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها حكومة الأستانة ومن ضمنها معاهدة سيفر. كل ذلك أدى إلى تعزيز مكانة الحكومة التركية الجديدة.. وبذلك فشل مؤتمر لندن لتوجه ضربة إضافية للآمال القومية الكردية.

معاهدة لوزان (١٩٢٣)

جاءت فكرة عقد معاهدة لوزان بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها الحكومة التركية الجديدة على الجيش اليوناني، وبذلك ظهرت تركيا كدولة فتية قوية لأول مرة بعد قرنين، وقامت الحكومة الجديدة بتحسين العلاقة مع جارها الاتحاد السوفياتي، وعقدت مباحثات المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام ١٩٢٢ وبداية العام ١٩٢٣، والفترة الثانية استمرت الفترة ذاتها ما بين ربيع وصيف عام ١٩٢٣.

ونصت معاهدة لوزان على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، من غير أن ترد أية إشارة للكرد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر، وعدّ الكرد هذه المعاهدة ضربةً قاسية ضد مستقبلهم ومحطمة لآمالهم... وبذلك يتحمل الحلفاء المسؤولية الأخلاقية الكاملة تجاه الشعب الكردي ولا سيما الحكومة البريطانية التي ألحقت فيما بعد ولاية الموصل –التي يشكل الكرد فيها الأغلبية المطلقة– بالعراق.

وأدى كل ذلك إلى ازدياد المشكلة الكردية تعقيداً بعد أن أصبح الشعب الكردي موزع عمليا وقانونيا بين أربع دول بدل دولتين، لتزداد معاناته وليبدأ فصل جديد من فصول علاقته بالدول الجديدة طغى عليها التوتر والعنف الذي لم

يجد حتى اليوم حلولا عادلة، فيما بدأت الأحزاب والقوى القومية الكردية تتشكل لكي تقود النضال والكفاح من أجل حق تقرير المصير.

المصادر
١- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة.
محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية
باسيل نيكتين، الكرد.
٢- عبد الله محمد علي، كردستان في عهد الدولة العثمانية.
٣- سعدي عثمان، كردستان والإمبراطورية العثمانية (١٥١٤-١٨٥١).
٤- نجاتى عبد الله، كردستانء كيَشةى سنووري عوسمانى-فارسى (١٦٣٩-١٨٤٧).
٥- د.إبراهيم خليل وخليل علي مراد، إيران وتوركيا.
٦- منذر الموصلي، الحياة الحزبية في كوردستان.
٧- لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣).
٨- محسن محمد المتولي، كرد العراق (١٩١٤-١٩٥٨).
٩- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية.
١٠- د.أحمد عثمان أبو بكر، كردستان قي لجنة كينغ كراين.
١١- د.عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن (١٩٠٨-١٩٥٨).
١٢- د.نوري طالباني، مذكرة جنرال شريف باشا إلى مؤتمر فرنسا.
١٣- محمود درّة، القضية الكردية.
١٤- د.أحمد عثمان أبو بكر.
١٥- كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين؟

محطات بارزة من تاريخ الكرد

كمال القصير
الجزيرة نت

يسجل تاريخ الكرد في المنطقة محطات مهمة رسمت معالم الأحداث التي أثرت في تاريخهم ومصيرهم:

سنة ١٥١٤م: معركة جالديران وهزيمة الصفويين
إثر معركة جالديران بين العثمانيين والصفويين سنة ١٥١٤ تم تقسيم كردستان بينهما. وثبت ذلك التقسيم نهائيا بموجب معاهدة قصر شيرين التي أبرمت بين الإمبراطوريتين سنة ١٦٣٩م.

سنة: ١٨٥٣:حركة يزدان شير
بدأت حركة يزدان شير سنة ١٨٥٣ في مناطق بوتان التي كانت تمتد في السابق إلى زاخو والعمادية في بعض الفترات، وكذلك الجزيرة وهي المنطقة الواقعة شمال شرقي سوريا وكانت جزءا من جنوب غرب كردستان.

وقد استطاعت هذه الحركة أن تسيطر على مناطق شاسعة، لكنها انتهت بانهزام القوات الكردية بعد أن تخلى عدد من زعماء العشائر الكردية عن يزدان شير إثر مصالحتهم مع السلطات التركية.

سنة١٨٨٠: حركة شمزينان
اندلعت حركة شمزينان بين سنة ١٨٨٠-١٨٨١ على الحدود التركية الإيرانية بقيادة الشيخ عبيد الله النهري الذي ترأس جمعية العشائر، لكنها انتهت بالفشل وأودع على إثرها الشيخ النهري السجن في إسطنبول.

سنة ١٩١٦: اتفاقية سايكس بيكو
قضت اتفاقية سايكس بيكو بتقسيم كردستان وضم الموصل وكردستان الجنوبية وغرب كردستان إلى فرنسا وإلحاق معظم كردستان الشمالية(جنوب وجنوب شرق الأناضول) بروسيا، واحتفظت بريطانيا بالمنطقة الواقعة من جنوب حدود ولاية الموصل إلى الخليج العربي.

سنة ١٩٢٠: حركة الشيخ محمود الحفيد
كان الشيخ محمود الحفيد مصمما على إقامة الدولة الكردية لما حل محل والده زعيما للسليمانية، حتى إنه أعلن الاستقلال سنة ١٩١٩ فقصفت القوات البريطانية السليمانية فاندلعت فيها ثورة ضد الإنجليزعام ١٩٢٠ كان الشيخ محمود يقود فيها قواته بنفسه، وانتهت الثورة بنفيه إلى الهند بعد تخفيف عقوبة الإعدام عنه.

وعندما اندلعت حركة ٦ مايو/أيار في السليمانية سنة ١٩٣٠ عاد إليها وتزعم مواجهات ضد الإنجليز استمرت حتى سنة ١٩٣١ ثم قضي عليها.

سنة ١٩٢٠: إبراهيم هنانو
استطاع الزعيم إبراهيم هنانو الذي كان يقيم في الجنوب الغربي من حلب بالاتفاق مع بعض زعماء العشائر الكردية أن يشكل أربع فرق عسكرية أغلبها من الفلاحين الكرد وأن يعلن الثورة على الفرنسيين سنة ١٩٢٠. وقد دارت معارك طاحنة بين الجانبين راح ضحيتها الكثير من الكرد، وانتهت بأن استطاع الجنرال الفرنسي (غورو) إخماد تلك االحركة.

سنة ١٩٢٠: حركة إسماعيل آغا سيمكو في إيران
كان إسماعيل آغا شيخا لعشيرة (شكاك) الكردية في إقليم أورمية، فاستطاع عام ١٩٢٠ أن يقود حركة مسلحة ضد السلطة المركزية في إيران واستقطب عددا من الكرد، وظل سيمكو يخوض المعارك متنقلا بين المناطق الكردية العراقية والإيرانية حتى تمكنت السلطات الإيرانية من اغتياله سنة ١٩٣٠ بعد أن استدرجته للتفاوض.

سنة ١٩٢٠: اتفاقية سيفر
أقر الحلفاء في اتفاقية سيفر التي ابرمت قرب باريس عام ١٩٢٠في المادة السادسة منها إعطاء الكرد حق الحكم الذاتي، ونوهت المادة ٦٤ بإمكانية تأسيس دولة كردية مستقلة. غير أن تلك الاتفاقية لم يتم تطبيق بنودها المتعلقة بحقوق الكرد.

سنة ١٩٢٣: معاهدة لوزان
لم يرد ذكر المسألة الكردية في متن هذه الاتفاقية على عكس سابقتها (سيفر) وتم الاقتصار على ذكر الحقوق الثقافية والدينية للأقليات. وصار موضوع الكرد أقل حضورا.

سنة ١٩٢٥: حركة الكرد في تركيا
حدثت الحركة الأولى بقيادة الشيخ سعيد بيران، لكنها أحبطت بالقوة.
ثم وقعت الحركة الثانية بين ١٩٣٠ و١٩٣١ بقيادة إحسان نوري (الضابط السابق في الجيش التركي)، وقد طالب قادة الحركة عصبة الأمم بإقامة دولة كردستان. وسحقت الحركة أواخر سنة ١٩٣١ ونتج عنها هجرة قسم كبير من كرد تركيا إلى سوريا.

سنة ١٩٣٠_ ١٩٧٥: حركات البرزانيين
في عام ١٩٣٠ قاد الشيخ أحمد وأخوه الملا مصطفى البرزاني في شمال العراق حركة مسلحة استمرت حتى سنة ١٩٣٢، واستأنف الملا مصطفى الحركة المسلحة عام ١٩٤٥ضد الحكومة العراقية واستمرت نحو عام واحد، وفي عام ١٩٦١ عاد الى المواجهة المسلحة في شمال العراق حتى عام ١٩٧٥ حيث انتهت حركته بعد اتفاق الجزائر بين العراق وايران.

سنة ١٩٤٦: إعلان جمهورية مهاباد
أعلن عن قيام جمهورية كردستان في مدينة مهاباد غربي ايران بمعاونة قوات الاتحاد السوفيتي التي كانت متواجدة آنذاك في ايران حيث احتشد آلاف الأكراد وسط المدينة ليشاهدوا رفع العلم الكردي لأول مرة، وأصبح قاضي محمد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني رئيسا للجمهورية، وقد اقتحمت القوات الايرانية اراضي مهاباد بعد بضعة أشهر لتقضي على اول تجربة لدولة كردية.

سنة ١٩٧٠: بيان ١١مارس/آذار
اتخذت حكومة البعث في العراق قرار الاعتراف بالوجود الشرعي للكرد وإقرار حقوقهم الثقافية والقومية، وأجرت مفاوضات مكثفة مع الكرد لحل المسألة الكردية على أساس حكم ذاتي للأكراد ضمن الوحدة الوطنية. وقد حظي البيان بتأييد واسع.

سنة ١٩٧٥: اتفاقية الجزائر
توصل العراق وإيران إلى اتفاقية في الجزائر تقضي بتصفية المشاكل الحدودية ووضع الحدود في شط العرب. وقد ساهمت الاتفاقية عمليا في انهيار الحركة الكردية المسلحة في العراق وأرغمتها على إلقاء السلاح بعد أن تخلت ايران عن دعمها.

سنة ١٩٨٨: عملية حلبجة
في ١٦ مارس/آذار قتل الاف الكرد في مدينة حلبجة العراقية بهجمات استعملت فيها الغازات السامة، وقد اتهم الغرب إيران آنذاك بشن الهجوم لكنه عاد بعد ذلك بسنوات لاتهام الحكومة العراقية بتدبير الحادث.

سنة ١٩٨٩: اغتيال عبد الرحمن قاسملو
اتهمت إيران باغتيال الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران عبد الرحمن قاسملو في فيينا يوم ١٣ يوليو/تموز سنة ١٩٨٩ حيث تم استدراجه إلى اجتماع مع ممثلين للحكومة الإيرانية للمفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية في إيران.

سنة ١٩٩٤: مواجهات مسلحة بين الحزبين الكرديين الكبيرين
في سنة ١٩٩٤ بدأ الاقتتال بين الحزبين الرئيسيين في شمال العراق وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني.

سنة ١٩٩٨: الصلح بين الديمقراطي والوطني
وقعت قيادتا الحزبين (البارزاني والطالباني) في واشنطن على اتفاق صلح بحضور وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت.

سنة ١٩٩٩: اعتقال عبد الله أوجلان
تم اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني التركي في العاصمة الكينية نيروبي من قبل قوة خاصة للجيش التركي، وقد كان عبد الله أوجلان الذي أسس حزبه سنة ١٩٨٠ قد ترك تركيا ليسعى في المنفى لإقامة معسكرات تدرب أعضاء الحزب على خوض العمل المسلح ضد الحكومة التركية، وحكم على أوجلان بالإعدام ثم خفف الحكم في ما بعد الى السجن، وكان قد أطلق أثناء اعتقاله دعوة من داخل السجن إلى المقاتلين في حزب العمال لإلقاء السلاح.

سنة ٢٠٠٤: أحداث القامشلي في سوريا
عرفت مدينة القامشلي السورية يوم ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٤ اندلاع مواجهات أثناء مباراة لكرة القدم قتل فيها ١٤ من الكرد، ونتيجة لاتساع دائرة الأحداث ارتفع عدد القتلى في مناطق أخرى، وقد تحولت إلى مواجهة بين الكرد وقوات الأمن.

سنة ٢٠٠٥: انتخاب البرلمان الكردي
الجلسة الأولى للبرلمان الكردي في أربيل وانتخاب مسعود البرزاني رئيسا لأقليم كردستان العراق.

المصادر
١- دراسات في المسألة القومية الكردية، سعد ناجي جواد.
٢- المسألة الكردية في العراق، صلاح سعد الله.
٣- القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي، حامد محمود عيسى.

معالم القضية

تطور الفكر القومي الكردي.. نظرة عامة

د. شيرزاد أحمد النجار
أستاذ علم السياسة المساعد/ كلية العلوم السياسية
جامعة صلاح الدين/أربيل

حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين دراسة مسألة التميز بين المجموعات البشرية وعناصر هذا التميز، وكيف يمكن تحديد أن مجموعة من هؤلاء يمثلون أمة خاصة بهم(١)، وبرز هنا اتجاهان:

الأول: يؤكد على "الفعل الشعوري لقوة عليا" لدى المجموعة البشرية، وهذا الفعل حدده الألمان بمصطلح خاص هو (روح الشعب) الذي يمكن التعرف عليها من خلال العديد من المظاهر منها: اللغة، والعادات والتقاليد، والانتماء العرقي(٢).

الثاني: اعتبر الشعور والإحساس محركين أساسيين لتشكيل الأمة، ولذلك يقول (مازيني١٨٢٣-١٨٩٢) البطل القومي الإيطالي، "إن الوطن هو قبل كل شيء الإحساس بالوطن"، وهذا ما استند عليه المفكر الفرنسي (رينان١٨٢٣-١٨٩٢) في نظريته حول الامة.

تكوين الفكر القومي الكردي

هذا الإحساس والشعور سيكونان الإرادة المشتركة للأشخاص الراغبين في العيش المشترك ومنها ينبثق مبدأ "حرية التصرف" للشعوب، بمعنى حق كل شعب في تقرير مستقبله السياسي(٤)، وهذا يعني أنه لتأسيس الدولة يجب توفير قاعدة قومية. ولذلك نلاحظ أن مبدأ القوميات بدأ ينتشر في تلك الفترة بأوروبا مما دفع العديد من الحركات القومية إلى الظهور فيها، ومنها: حركات وحدوية قومية في إيطاليا وألمانيا(٥).

وفي الواقع فإن هذه الحركات لم تكن لتظهر بالشكل الذي ظهرت به دون مساهمة الفلاسفة والمفكرين الذين قدموا "تنظيرات" لدعم أهداف تلك الحركات ومشروعيتها. لقد كان "نشاط المفكرين حاسماً في الأصل: لقد أحيوا الذكريات التاريخية وأظهروا ديمومة التقاليد المشتركة، فهموا وأفهموا أهمية اللغة المشتركة وعرفوا كيف يدركون ويعبرون عن الأحاسيس الغافية فأعطوها قوة"(٦).

وعند التصدي لهذا الموضوع يبرز التساؤل الآتي: هل هناك حقاً فكر قومي كردي يعبر عن حالة أمة موجودة لها الإرادة في العيش المشترك؟

إن تاريخ الشعب الكردي كما يقول -مينورسكي- تأريخ طويل ومعقد(٧)، وكان له "دوماً دور بارز وحاسم في تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي"(٨)، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المنافسة الشديدة العنيفة بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية في القرن السادس عشر (التي بدأت مع حملة السلطان سليم الأول ١٥١٤) قد أدت إلى تزايد دور الكرد في المنطقة(٩)، حيث تحولت منطقتهم إلى (مناطق تماس Buffer Zones) في الصراع بينهما وازدهرت في هذه الفترة العديد من الإمارات الكردية "شبه المستقلة" منها: بوتان، هكاري، بادينان، سوران، بابان في الإمبراطورية العثمانية. وأردلان وموكريان في الإمبراطورية الصفوية(١٠).

إن هذا الصراع المستمر الدائم العنيف أدى إلى تقسيم "واقعي، فعلي" لكردستان كنتيجة لمعركة (جالديران) ١٥١٤ وتم تثبيت هذا التقسيم عن طريق معاهدة دولية بين الإمبراطوريتين عام ١٦٣٩(١١).

لقد كان لهذا الحدث أثر سيكولوجي على الشعب الكردي (إلى جانب آثاره السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية) حيث وضع "عوائق" أمام إقامة العلاقات والاتصالات بين الكرد في الإمبراطوريتين. وهذا ما أثر بعمق على بدايات الفكر القومي وتكون الشعور القومي لدى الكرد.
يقول الباحث (جيلنرGellner) إن "القومية ليست هي إيقاظ الوعي الذاتي للأمم، بل هي إيجاد ذلك حيث لا يوجد"، وتعلق الباحثة (Oshea) على فكرة (جيلنر) بقولها إن هذه الفكرة يجب أن لا تكون مرادفة للتحريف أو التزوير بل يجب أن تكون إشارة إلى عملية إبداعية تتخيلها جميع المجتمعات.

وعليه فإن الكرد كما تقول (Oshea) لهم اسم مشترك (على الرغم من تعرضه للعديد من التغيرات) ولهم تخيلات معينة حول تاريخهم وأصلهم وهم يتكلمون لغة واحدة (بلهجات مختلفة١٢).

وفي كتاب تاريخي مهم حول الكرد ألفه (شرف الدين خان البرليس) بعنوان (شرفنامه) باللغة الفارسية عام ١٥٩٦ إشارات مهمة حول موطن الكرد– كردستان.وقد أثرت حالة الكرد على شاعر مهم من شعراء الكرد هو (أحمد خاني ١٦٥/١٧٠٨) حيث ظهر في ديوانه الشهير (مم وزين) "بعض ملامح نواة الفكر القومي الكردي إذ أدرك أن أهم الأسس لبناء كيان قومي لأي شعب هو اللغة ثم التاريخ المشترك(١٣)، ويقول الباحث (فرهاد شاكلي) "إن هذه الملحمة تكشف عن أوضاع وأحوال الشعب الكردي وهمومه... وتعبر عن الطموحات التي ناضل الكرد من أجلها"(١٤). "

و مع ذلك فإن ظهور الحركة القومية الكردية قد تأخر إلى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث يكتب الباحث الدكتور عيسى ما يأتي: "كانت ثورة الشيخ عبيد الله ١٨٧٨–١٨٨١ ثورة قومية بالمفهوم الحديث وكان الشيخ عبيد الله ابن الشيخ الديني الذي سكن كردستان التركية وهو أول من دعا إلى الوحدة الكردية والاستقلال الذاتي للكرد" (١٥).

وهكذا كما يقول الدكتور عيسى شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار الوعي القومي الحديث للكرد الذين أصبحوا ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية(١٦).

ومع ذلك فإن الحركات والثورات الكردية لم تتمكن من تحقيق ما كانت تريده وأدى ذلك إلى اهتمام الكرد بصورة متزايدة بالتنظيمات السياسية والحزبية(١٧). وبدأ الشعور القومي ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار الذين انتبهوا إلى أهمية الإعلام في نشر أفكارهم وخدمة القضية الكردية ولذلك فقد صدرت أول جريدة كردية باسم (كردستان) في إسطنبول عام ١٨٩٨ من قبل الأمير مدحت بدر خان ثم نقلت إلى القاهرة ثم إلى جنيف وعادت إلى إسطنبول بعد إعادة العمل بالقانون الأساسي العثماني. لقد كان للجريدة اتجاه ليبرالي تنويري ثم اتجهت نحو معارضة الإمبراطورية.

وبعد هذه الفترة فإن مرحلة جديدة من النضال الكردي قد بدأت بتأسيس جمعيات وأحزاب سرية تزامنت مع الفترة الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ثم انهارت وتأسست الجمهورية التركية ١٩٢٣، حيث دخلت الحركة القومية الكردية عهدا جديدا تميز بكونها أخذت بعدا جديدا، فداخليا تجزأت إلى ثلاث دول، ودوليا لم تعد القضية الكردية محصورة في داخل الدولة التركية (كوريثة للإمبراطورية العثمانية) بل إن التدخلات الإقليمية والدولية بدأت تلعب دورا مهما في مسيرة هذه القضية وما زالت الحركة القومية الكردية لم تفقد هذه الخاصية وأصبحت "إحدى أكثر المسائل المعقدة والمتفجرة التي تواجه الشرق الأوسط في الوقت الحاضر وهي تمثل مكانة بارزة بين العديد من المشكلات العرقية –القومية في فترة ما بعد الحرب"(١٨).

إيديولوجية الفكر القومي الكردي

بعد استعراض تطور الحركة القومية الكردية يبرز التساؤل: هل ارتبطت هذه الحركة بإيديولوجية قومية وكيف بدأت الظهور؟

إن بدايات انتشار الوعي القومي الكردي لدى المتعلمين ورجال الأعمال في أواخر القرن التاسع عشر يمكن اعتبارها بدايات حقيقية لانبثاق فكر قومي كردي ويمكن اعتبار جريدة (كردستان) عاملاً مهماً في بث الفكرة القومية التي تركزت على توحيد القوى الكردية وجمعها حول الفكرة الوطنية الداعية إلى إنقاذ كردستان وتحريرها من السيطرة التركية وتشكيل دولة كردية مستقلة(١٩).

فقد أصبح المتعلمون قادرين لأول مرة على التأثير في قيادة الحركة القومية الكردية وقد أثرت فيهم الأفكار التي احتوت عليها النقاط الـــ١٤ للرئيس الأميركي ويلسون وعلى الأخص النقطة ١٢ حول وجوب ضمان الفرصة للأقليات بالإمبراطورية العثمانية في التطوير والاستقلال الذاتي(٢٠). إن انهيار الإمبراطورية العثمانية أدى إلى ظهور هويات قومية جديدة وبالأخص القومية العربية والقومية الكردية.

ويركز الباحثون في هذه الفترة الحساسة والحرجة بالنسبة للحركة القومية الكردية على دور الفئة المتعلمة في تطوير فكرة القومية الكردية، ويرجع ذلك في الأساس إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الدول التي تَوزَع الكرد عليها (٢١).

ولكن هذه النخبة المتعلمة لم تكن تملك النفوذ القوي في المجتمع الكردي، ولذلك احتفظت القوى التقليدية بموقعها وصدارتها في توجيه وقيادة الأفكار القومية ولعبت دوراً حاسماً في الثورات والانتفاضات التي ظهرت في تلك الدول.

إن الفكر القومي الكردي لم يتبلور في حركة فكرية فلسفية يقودها مفكرون وسياسيون كالذي حدث في الحركات القومية بأوروبا أو في الشرق الأوسط، ولذلك فإنه وإن كان إطاره العام معروفاً (كمفاهيم الاستقلال، الحرية، التمتع بالحقوق القومية المشروعة) فإن الحركة القومية الكردية بقيت تعانى من أزمة فكرية فلسفية لكونها لا تملك فلسفة خاصة بها ولذلك أيضا فإنها بقيت تتأرجح بين الأفكار والمفاهيم الرجعية والليبرالية والاشتراكية والماركسية، ونشأت صراعات عنيفة فيها أثرت وبعمق على توحيد هذه الحركة.

إن الفكر القومي الكردي (ويسمى باللغة الكردية "كورداية تي" وتوازي ما اصطلح على تسميته فى الفكر القومى بالعروبة) له الإطار العام فقط، بينما التفاصيل يتناولها كل حزب أو حركة سياسية أو تجمع قومي حسب رؤيته الخاصة.

وهكذا فإنه لم يظهر مفكر قومي كردي يستطيع أن يبلور الإطار الفلسفي للحركة القومية الكردية، فبقيت تلك الحركة بيد قادة سياسيين يقودون أحزابا سياسية أو حركات ثورية أو انتفاضات شعبية(٢٢).
ومن أهم هؤلاء القادة الذين ساهموا في دفع الحركة القومية الكردية نحو الأمام والتطور (حتى وإن لم يتمكنوا من تحقيق أهداف حركتهم):

الأمير بدر خان ١٨٢١الذي استمرت حركته للفترة من عام ١٨٢١ ولغاية العام ١٨٤٧
الشيخ عبيد الله النهري واستمرت حركته للاعوام ١٨٧٨ – ١٨٨٣
الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥ (تركيا)
الجنرال إحسان باشا ١٩٢٧ – ١٩٣٠ (تركيا)

الشيخ محمود الحفيد وقاد حركات مسلحة في الاعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠، ١٩٢٣(العراق)
الشيخ أحمد البارزاني ١٩٤٣ (العراق)
مصطفى البارزاني وقاد حركات مسلحة في الاعوام ١٩٤٥و ١٩٦١ –١٩٧٥ (العراق)
القاضي محمد ١٩٤٦–١٩٤٧ (إيران)
وكذلك لعبت التنظيمات الكردية دورها في نشر الوعي القومي الكردي.

ومن أهم هذه التنظيمات السياسية القومية والوطنية(مع تواريخ تأسيسيها):

في تركيا:
جمعية تعالي وترقي الكرد ١٩٠٨
حزب خويبون – الاستقلال ١٩٢٧
حزب العمال الكردي وتأسس ١٩٧٨
الحزب الديمقراطي الكردستاني ١٩٦٥

في إيران:
جمعية كومه له ي زيانه وه ي كردستان – بعث كردستان ١٩٤٢
الحزب الديمقراطي الكردستاني ١٩٤٥

في العراق:
جمعية كردستان ١٩٢٢
الحزب الشيوعي لكردستان العراق شورش – الثورة ١٩٤٥
حزب رزكاري كورد – الخلاص الكردي ١٩٤٥
الحزب الديمقراطي الكردستاني ١٩٤٦
الاتحاد الوطني الكردستاني ١٩٧٦

الهوامش:
١– من هؤلاء (هيردر Herder) الفيلسوف الألماني (١٧٤٤–١٨٠٣) مؤلف كتاب شهير تحت عنوان (فلسفة تاريخ البشرية–٤ أجزاء صدرت في الفترة ما بين ١٧٨٤ و ١٧٩١)
٢– من الفلاسفة المساهمين في هذا الاتجاه الفيلسوف الألماني (فيخته Fichte- 1762-1814) الذي بنى فلسفته أصلا على فلسفة (كانت النقدية) ولكنه طورها إلى فلسفة مثالية ميتافيزيقية. ومن اهم مؤلفاته (خطابات إلى الأمة الألمانية ١٨٠٧–١٨٠٨) وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية المترجم البارع د. سامي الجندي ونشرته دار الطليعة في بيروت عام ١٩٨١
٣– في محاضرة له حول: ما هي الأمة؟ ألقيت في جامعة السوربون الشهيرة في باريس عام ١٨٨٧ قال (رينان): إن ما يشكل الأمة ليس التكلم باللغة نفسها أو الانتماء إلى الجماعة الإثنوغرافية، بل هو الأمور الجسام التي صنعت معا في الماضي والرغبة في صنع مثلها في المستقبل.
نقلا عن:
بيير رينوفان و جان باتيست دوروزيل، مدخل في تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٧، ص٢٤٢
٤– الصفحة نفسها من المصدر أعلاه.
٥– المفكر ساطع الحصري يكتب بهذا الصدد: "إن القرن التاسع عشر كان – عصر القوميات– بالنسبة للشعوب الأوروبية وحدها، وأما القرن العشرين فصار –أو سيصير– عصر القوميات بالنسبة لسائر الشعوب بأسرها". ساطع الحصري، ما هي القومية؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٥
٦– الصفحة نفسها من المصدر أعلاه.
٧– نقلا عن: روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية–الإيرانية، ترجمة و تعليق: محمد إحسان رمضان، أربيل ٢٠٠١، ص ١٠
٨– المصدر أعلاه، ص ٢٣

٩- يشير الباحث (انتصار) إلى أنه خلال الفترة من ١٢٥٨ إلى ١٥٠٩ لم يكن للكرد دور في الأحداث الجارية في المنطقة مع أنهم قبل ذلك ساهموا في صد الحملات الصليبية بقيادة صلاح الدين الأيوبي. انظر:
Nader Entessar, Kurdish Ethnonationalism, London,1992,p.3
وكذلك: حميد رضا جلال بور، المشكلة الكوردية، ترجمة:أ.د.محمد علاء الدين منصور، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٩ ومابعدها.
١٠- انتصار، المصدر أعلاه. وانظر كذلك: د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩٢، ص ص١٣-١٤
١١- هذه المعاهدة هي (معاهدة الحرب والسلام) التي تسمى أيضا (معاهدة زهاب) انظر: أولسن، المصدر السابق، ص ٢٤ ويشير أولسن إلى أن هذه المعاهدة قد حددت الحدود بين الإمبراطوريتين وبقيت هي نفسها لحد الآن (مع بعض التعديلات عليها في معاهدة ١٩٣٢). أولسن، الصفحة نفسها من المصدر أعلاه. ومما يجدر التنويه به أن معاهدة الحدود بين الدولتين العراق و إيران قد رسمت على أساس تلك المعاهدة ومعاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣ ومعاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ ومعاهدة إسطنبول ١٩١٣
١٢- Maria T.O'Shea, Between the Map and Reality.Some Fundemental Myths of Kurdish Nationalism. دراسة منشورة في المجلة الفصلية (Peuples Mediterranees) العدد المزدوج: ٦٨-٦٩، باريس ١٩٩٤، ص ١٦٥-١٨٤ (هنا الإشارة إلى ص ١٦٨).
١٣- حيدر عمر، أحمد خاني في الملحمة الشعرية (مم و زين)، حلب ١٩٩١ ص ٩٠-٩١ وكذلك: فرهاد شاكلي، الوعي القومي الكردي في مم و زين- أحمد خاني، ترجمة: سيف الدين داود، برزان محمود، بيروت ١٩٩٠ ص ٩١
١٤- شاكلي، المصدر أعلاه، ص ٦٣
١٥- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦٣. بينما يؤكد أولسن أن ظهور الحركة القومية الكردية "يتمحور حول كون ثورة الشيخ سعيد ١٩٢٥ حركة قومية أو دينية" انظر: أولسن، المصدر السابق، ص ٢٥، يحدد الباحث ياسين انتفاضة بدر خان في تركيا ١٨٤٣-١٨٤٧ بكونها ثورة قومية. انظر: برهان أبو بكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١-١٩٤٧، ترجمة: هوراس، دهوك ٢٠٠١، ص ٣٦
١٦- د. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٤٥
١٧- المصدر أعلاه، ص ٨٢
١٨- ياسين، المصدر السابق، ص ٨
١٩- د.عيسى، القضية... ، المصدر السابق، ص ٤٨
٢٠- حول هذه النقاط (١٤) للرئيس الأميركي ويلسن انظر:
Rene Albrecht-Carrie, A Diplomatic History of Europe,London 1970 pp.353-4
٢١- ياسين، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨
٢٢- انظر في هذا الصدد:
Jemal Nebez, Die kurdische Zeitschrift"Nischtiman" und das Geistgut des intellektuellen nationalistischen Kleinburgertums in Kurdistan
(جمال نبز، جريدة – نيشتمان- وفكر البرجوازية القومية الصغيرة في كردستان، استوكهولم، ١٩٨٥، ص ٢٤ وما بعدها).

القضية الكردية.. استحقاقات التجربة

د.عبد الحسين شعبان
مفكر وباحث في القضايا الإستراتجية

برزت القضية الكردية في المنطقة منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، فبعد أن جرى التغاضي عن معاهدة سيفر ١٩٢٠، وانحياز القوى الكبرى إلى جانب تركيا الكمالية، جرى إبرام معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تناست الكرد وحقوقهم، وكان ذلك بداية هذه القضية التي أصبحت مصدر قلق وتوتر للعديد من دول المنطقة وازدادت تعقيداً مع مرور الأيام تاركة آثارا سياسية وإنسانية كبيرة وخطيرة.

التقاطع القومي

حظيت القضية الكردية بأهمية لتوزعها على أربع دول في المنطقة وللأهمية الجيوسياسية الإستراتيجية والاقتصادية خصوصاً بوجود النفط إضافة إلى كونها تحفل بصراعات قومية ودينية وبمشاكل إثنية وعرقية غير قليلة تؤثر على دول المنطقة وعلى المصالح الإقليمية والدولية.

وخلال النظر إلى القضية الكردية بتاريخها يبرز اتجاهان أساسيان: الأول يرجح الحل العسكري، وتعود جذور هذا التيار الذي ينتمي إلى المدرسة القومية التقليدية إلى بعض النزعات الاستعلائية والتنكر لحقوق الشعب الكردي. ويقابل هذا الاتجاه أو يكون أحيانا رد فعل له ضيق الأفق القومي لدى بعض التوجهات الكردية واستعدادها للتحالف مع قوى معادية للبلاد (لاسيما في حالة العراق) وفي ظروف ملتبسة على أمل الحصول على بعض المكاسب.

والاتجاه الثاني هو الذي انتشر على المستوى الشعبي (في العراق بشكل خاص) ويدعو إلى اعتماد الحل السلمي للقضية الكردية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وشراكته في الوطن سواء عن طريق الحكم الذاتي أو من خلال شكل من أشكال الفيدرالية أو أية صيغة تضمن هذه الحقوق.

وكانت الورقة الكردية جاهزة على الدوام لـــ"اللعب والاستثمار" من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الرئيسية فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وكانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم هو التنكر للحقوق القومية للشعب الكردي وظلت بؤرة ساخنة وعامل قلق دائم.

فبعد فشل الانتفاضة الكردية في العراق إبان الحرب العالمية الثانية انتقل بعض الكرد العراقيين للقتال إلى جانب الكرد الإيرانيين عند قيام جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ ومن المفارقات أن يكون الحكم قد صدر بالإعدام في كل من العراق وإيران على الملا مصطفى البارزاني الذي التجأ إلى الاتحاد السوفياتي، ولم يلغ هذا الحكم عن البارزاني إلا بعد عودته إلى العراق عام ١٩٥٨، واستمر الحكم عليه في إيران حتى عام ١٩٦٨ رغم قيام بعض الاتصالات بين الحركة الكردية في العراق ونظام الشاه قبل هذه الفترة.

وكان لإقرار "شراكة العرب والكرد في الوطن العراقي" وتحقيق بعض المنجزات القانونية والإدارية للشعب الكردي أثره في استنهاض الشعور القومي الكردي في كل من إيران وتركيا. وقد سارعت إيران بعد اندلاع الحركة المسلحة في كردستان العراق إلى الاتصال بقيادتها منذ عام ١٩٦٢ كما تقول وثيقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) أثناء احتدام الخلافات عام ١٩٧٩.

وعند إعلان بيان ١١ مارس/آذار ١٩٧٠ الذي هو بمثابة اتفاق بين الحكومة العراقية والثورة الكردية على إنهاء القتال ووضع أسس حل سلمي، لم تكن إيران مرتاحة من تثبيت بعض الحقوق الكردية خصوصاً أن العلاقات الإيرانية العراقية كانت على درجة عالية من التوتر حيث أقدمت إيران من طرف واحد على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ العراقية الإيرانية بخصوص تنظيم الحدود خلافاً للقانون الدولي، وهو ما كرره النظام السابق في العراق حين مزق اتفاقية ٦ مارس/آذار لعام ١٩٧٥ في ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ عشية الحرب العراقية الإيرانية.

وفي أواسط الثمانينات خصوصا في ظل الاحتراب الكردي – الكردي العراقي وفي ظروف الحرب العراقية–الإيرانية انقسمت الحركة الكردية العراقية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) تعاون مع إيران، في حين تعاون الاتحاد الوطني الكردستاني (اوك) مع الحكومة العراقية خصوصا عشية وبُعيد مجزرة بشتاشان ١٩٨٣ ضد الأنصار الشيوعيين في كردستان.

ومن المفارقة إن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني استعانت بالحكومة العراقية عام ١٩٩٦ لاستعادة أربيل من الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتعاون مع إيران في تلك الفترة، بما يؤكد فكرة تلاعب القوى الإقليمية والدولية بالقضية الكردية ومحاولة استغلالها، واضطرار القيادات الكردية، خصوصا بإصرار الحكومات العراقية على عدم تلبية مطالب الشعب الكردي المشروعة، لمثل هذا التعاون الذي يلحق ضرراً بليغاً به وبقضيته وبمستقبل علاقاته بجيرانه وخصوصاً العرب بشكل عام وعرب العراق بشكل خاص.

استغلال القضية

يصح القول استناداً إلى التجربة التاريخية خصوصاً بعد اندلاع القتال بين الحكومة العراقية والحركة الكردية عام ١٩٧٤ إن إيران التي تخلت عن دعم الحركة الكردية عام ١٩٧٥ لم تستهدف من معاونتها للحركة الكردية دعم الشعب الكردي وإنما إضعاف العراق وإشغال جيشه بنزاع داخلي في حين كانت إسرائيل هي المستفيد الأول من ذلك.
وعندما اصطدمت مصالح إيران مع الحركة الكردية أقدمت على الفور على قطع المساعدة عنها. يقول تقرير للمستر بايك قدم إلى الكونغرس في ٩ يناير/كانون الثاني ١٩٧٦ إن شاه إيران لم يعتبر مساعدته للحركة القومية الكردية في العراق سوى "ورقة يلعب بها في النزاع مع جيرانه"، وبالمقابل فإن بغداد بعد انتصار الثورة الإيرانية في فبراير/شباط ١٩٧٩ عمدت إلى استخدام سلاح الشاه في مدّ يد العون إلى كرد "العدو" مشجعة إياهم على مواجهة السلطة الجديدة وخلق المتاعب في وجهها، مبدية حرصاً زائفاً على مطالب الشعب الكردي في إيران في حين كانت توغل في اضطهاد الشعب الكردي بالعراق.

وعلى الرغم من دعم طهران للحركة الكردية العراقية في أواخر السبعينيات والثمانينيات فإنها لاحقت الحركة الكردية الإيرانية بل إن هناك اتهامات بضلوعها في اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملو بالنمسا.

أما في تركيا فإن الموقف من القضية الكردية رغم التطورات التي حصلت على الصعيد العالمي ما زال قاصراً حيث عانى الكرد من سياسة التتريك والحرمان من الحقوق لنحو سدس سكان تركيا الذين كان يطلق عليهم مصطلح "أتراك جبليون"، وعملياً هضمت حقوق أولية للكرد بما فيها حق التعلم بلغتهم ناهيكم عن حقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم في حكم ذاتي وكانت إيران تعتبر الحديث عن المسألة القومية، هو بدعة وضلال لأن المسلمين متساوون "كأسنان المشط" في محاولة للتنكر وعدم الاعتراف بحقوق الكرد.

كما أن القيادة السورية كانت تستقبل القيادات الكردية العراقية وتبدي تعاطفاً مع كرد العراق في حين تمتنع من تلبية بعض الحقوق الكردية بما فيها منح عشرات الآلاف منهم الجنسية.
ودوليا يبرز استغلال الولايات المتحدة للقضية الكردية، فهي كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية في التسعينيات وخلال فترة الحصار الدولي.

وقد عبّرت بعض القيادات الكردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١ فأكدت أن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق مما يؤكد أن هذه القضية التي فشلت الحكومات في حلها سلمياً كانت قد

استثمرتها قوى خارجية دافعة الأمور باتجاه التباعد والصدام وتشجيع النزعات الافتراقية على حساب التعايش والوحدة الوطنية.

وكان الكثير من القيادات الكردية يتذكر مواقف كيسنجر عام ١٩٧٤-١٩٧٥ حين تمت التضحية بالقضية الكردية بتلك المساومة المعروفة، وهو ما كان يردده وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك عن الفارق بين السياسة والأخلاق.

ولعل الموقف من أحداث حلبجة وعمليات الأنفال عام ١٩٨٨ خير دليل على ازدواجية المعايير وانتقائية المواقف بالنسبة للولايات المتحدة التي سكتت عنها أو بررتها في حين عادت إلى استخدامها بعد غزو القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠.

الاستحقاقات العراقية

حتى وقت قريب كانت برامج معظم الأحزاب السياسية القومية العربية تخلو من تحديد واضح للمسألة القومية الكردية في العراق خصوصاً عندما تكون قريبة من مواقع السلطة، ولم ينظر التيار الإسلامي بشقيه إلى المسألة القومية الكردية باعتبارها أحد أركان مشكلة الحكم في العراق.

ولهذا لم يبلور حلاً واضحاً بخصوصها سوى الدعوة إلى المساواة من زاوية هي أقرب إلى الأخلاق منها إلى السياسة. وإذا كان اليوم قد جرى تأكيد شعار "الحكم الذاتي" وفيما بعد "قبول الفيدرالية" إرغاماً أو اقتناعا جزئيا في برامج وأنشطة مشتركة خصوصاً مع الأحزاب الكردية، فإن هذه القوى والأحزاب تختلف إلى حدود غير قليلة حول مضمون ودلالات هذا الشعار وما يشمله.

وفي التطبيق العملي فإن التيار الماركسي أيضاً لم يخلُ من التشوش في الموقف من الحركة القومية ومن الحل المطروح وذلك بالقرب أو البعد من مواقع السلطة أيضاً رغم تقدم أطروحاته النظرية بصدد الحل المنشود للقضية الكردية على أساس حق تقرير المصير.

ومن الحركات القومية العربية التي اتخذت منذ وقت مبكر موقفاً متميزاً من الحركة الكردية وأيدت فكرة الحكم الذاتي على أساس حق تقرير المصير الحركة الاشتراكية العربية بعد مؤتمرها الذي انعقد عام ١٩٦٨.

أما الحزب الاشتراكي وبعض التيارات الناصرية فقد وافقت على فكرة الحكم الذاتي وفيما بعد الفيدرالية بدرجات متفاوتة وكان حزب البعث -قيادة قطر العراق قد أيّد فكرة الحكم الذاتي للكرد في المؤتمر القومي الحادي عشر (دمشق ١٩٧١)، أما حزب البعث في العراق فقد ساهم في التوصل إلى بيان ١١ مارس/آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي وأصدر "قانون الحكم الذاتي" عام ١٩٧٤ الذي يعتبر رغم نواقصه وثغراته خطوة متقدمة في حينها، خصوصاً ما تضمنه دستور ١٦ يوليو/تموز ١٩٧٠.

وبخصوص الحركة الإسلامية العراقية فإن أول حزب إسلامي وافق على فكرة الحكم الذاتي الحقيقي كان هو حزب الدعوة الإسلامي في برنامجه الصادر في مارس/آذار ١٩٩٢.

وخلا مشروع السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الذي عرضه في مطلع عام ١٩٩٢ من الإشارة إلى موضوع الحكم الذاتي. وحين وافقت القوى الإسلامية في مؤتمرات المعارضة وخصوصاً مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ على الفيدرالية أردفتها بكلمة "الولايات" ذات الأبعاد الإسلامية.

لكن البرامج الخاصة للأحزاب الإسلامية بما فيها قائمة الائتلاف الوطني العراقي اتخذت منحًى آخر بعد احتلال العراق وشروعها في طرح فكرة الفيدرالية للقسم الجنوبي من العراق وفي إطار مناقشات الدستور الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، وهذا يعني ضمناً قبول المبدأ الفيدرالي للمنطقة الكردية ولبقية مناطق العراق وفقاً للرؤية الخاصة التي كان قد عرضها السيد عبد العزيز الحكيم.

أما الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق العراقية وقوى أخرى فإنها –وإن كانت قد تحدثت عن خصوصية القضية الكردية دون تأييد الفيدرالية صراحة– عارضت بشدة فكرة الفيدرالية لوسط وجنوب العراق، واعتبرتها خطوة للتقسيم وهو ما تؤكد عليه دائما حتى عندما وافقت على دخول الانتخابات الأخيرة في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، حيث علقت مسألة مناقشة الدستور الذي تم التصديق عليه إلى ما بعد أربعة أشهر من إجراء الانتخابات، وهي تطمح ومعها قوى أخرى إلى التأثير على صياغة موضوع وحدة العراق على أساس واضح يبعد فكرة الفيدرالية الجنوبية.

أما التيار الماركسي والحزب الشيوعي فقد تبنى فكرة الاستقلال الذاتي للأكراد عام ١٩٥٦ في الكونفرنس الثاني للحزب وفي عام ١٩٧٠ أكد على حق تقرير المصير لجميع الأمم صغيرها وكبيرها وحق التحرر من نير الاضطهاد القومي وإنشاء الكيان القومي المستقل والموحد لكل أمة في معرض حديثه عن الأمة الكردية المجزأة. ومن الجدير بالذكر أن الحزب قد رفع شعار الفيدرالية منذ عام ١٩٩١ وهو ما أكده مؤتمره الخامس المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣.

تدويل القضية

لقد خرجت القضية الكردية في العراق أو في المنطقة كلها من الدائرة المحلية إلى الدائرة الدولية لتصبح من ألحّ القضايا الدولية المعقدة التي تتطلب حلولاً عاجلة وسريعة وذلك بالارتباط بحرب الخليج الثانية ومشاهد الهجرة الجماعية المرعبة للكرد بعد قمع "الانتفاضة".

وإذا ما استثنينا القضية الفلسطينية وعدوان إسرائيل المتكرر والبعد الإنساني والسياسي لقضية اللاجئين فلربما كانت القضية الكردية من القضايا ذات البعد الإنساني والسياسي الأكثر سخونة والتهاباً بعد القضية الفلسطينية، ليس في العراق فحسب بل على صعيد الأمة الكردية التي تعاني مثل الأمة العربية من التجزئة والتقسيم.
وقد كان صدور القرار ٦٨٨ في ٥ أبريل/نيسان ١٩٩١ من مجلس الأمن الدولي عودة جديدة بالقضية الكردية إلى الأروقة الدولية وتحديداً في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر ١٩٢٠.

ويمكننا القول إن هذا القرار هو القرار اليتيم والتائه الذي ظل منسيا من بين جميع قرارات مجلس الأمن التي بلغت ما يزيد عن ٦٠ قراراً مجحفاً كلها صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات واستخدام جميع الإجراءات بما فيها القوة لفرض امتثال الحكومة العراقية لجميع تلك القرارات الجائرة والمذلّة وغير الإنسانية باستثناء هذا القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي حين دعا إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين ووقف القمع الذي تتعرض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ومن المفارقة أن هذا القرار لم يصدر ضمن الفصل السابع ولم يصرّ مجلس الأمن على تطبيقه أسوة بالقرارات الدولية الأخرى، كما لم تضغط الولايات المتحدة على تنفيذه دون قيد أو شرط كما فعلت بالنسبة لقرارات الحصار الدولي وكذلك لم توافق عليه الحكومة العراقية، التي وافقت على جميع القرارات الدولية المجحفة.

مستقبل القضية الكردية في العراق

د.عبد الحسين شعبان
مفكر وباحث في القضايا الإستراتجية

تطورت نظرة معظم القوى السياسية العراقية نحو القضية الكردية، لكن الاختلاف بينها ما زال قائما ويتعاظم أحيانا خصوصاً بتعاظم دور الكرد وبعض النزعات التي برزت على السطح بعد الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق حول مضمون هذه الحقوق وحدودها ومستقبلها فضلاً عن اختلاف زاوية النظر إليها بما فيها ما يتعلق بوحدة العراق أرضا وشعباً.

العلاقات العربية الكردية

تحتاج المعالجة السليمة للقضية الكردية إلى نقاشات علنية وصريحة وواسعة وإلى توفير اقتناعات مشتركة وعامة في ظل ضمانات قانونية ومشروعة لتطور العلاقات العربية الكردية في عراق دستوري موحد.

وتثير "الضمانات" التي وردت في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وفي الدستور العراقي الدائم الكثير من الإشكاليات والتداعيات وربما ستثير المزيد منها في المستقبل، مما يقتضي البحث عن صياغات مقبولة فيما يتعلق بهذه الضمانات أو بغيرها لتأسيس العلاقات والاتحاد الطوعي على نحو تعاقدي وفقا لعقد سياسي اجتماعي جديد وليس بنصوص مشوشة.

يضاف إلى ذلك أن صدور الدستور في وقت وقوع العراق تحت الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤٣ الصادر في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٣ أو القرارات التي تبعته بما فيها القرار رقم ١٥٠٠ أو ١٥١١ أو ١٥٤٦ يجعل تلك الضمانات غير مضمونة، فضلا عن إمكانية الطعن فيها من الناحية القانونية والسياسية، ولذلك وعلى صعيد الوضع المستقبلي اقتضى الأمر البحث عن ضمانات دستورية لتأمين الشراكة العربية الكردية مع بقية الأقليات وفي ظل أوضاع سليمة وبعيدة عن التداخلات الخارجية التي تجرح السيادة الوطنية العراقية وتعوّمها.

ويمكن القول إن هناك تحديات وتهديدات ومخاوف تعترض طريق العلاقات العربية الكردية ليس على صعيد الوضع الداخلي العراقي فحسب، بل على الصعيد العربي والإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي أهمها:

محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي وإضعاف ما هو مشترك وإيجابي في تاريخ العلاقات وتقديم ما هو خلافي وإشكالي. وقد يذهب البعض إلى تحميل عرب العراق بل والعرب عموماً ما قام به صدام حسين ونظام حكمه طيلة السنوات العجاف الماضية، ولا شك أن هذه النزعات ستساهم في تعميق الخلاف بل إنها ستثير نقاطا خلافية أخرى، ولعل التحفز والاستقطاب الذي جرى في كركوك والموصل عقب احتلال العراق ومناطق أخرى ليس بعيداً عن هذه الأجواء وعن بعض المساعي المحمومة لإحداث نوع من الصدع في الوحدة الوطنية، خصوصاً الصدامات وأعمال العنف والاحتكاكات الإثنيّة والرغبة في الاستحواذ على مراكز النفوذ.

وليس من باب الاتهام المسبق الإشارة إلى بعض القوى الخارجية والإقليمية التي ظلّت تعزف على هذا الإيقاع لأسباب مصلحيه تعود إلى رغبتها في تأمين مصالحها السياسية، التي قد تكون على حساب الكرد والعرب بل إن الوقائع في السابق والحاضر تقودنا إلى القول إن تلك القوى لم تكن بعيدة عن إثارة وتعميق النعرات وتضخيم نقاط الاحتقان والتوتر.

مساعي العزل

إن هناك مساعي حثيثة لعزل العرب عن الكرد واتهام الكرد باعتبارهم أحد المسؤولين عن الاحتلال خصوصا أن الحركة الكردية تعاملت مع نتائجه. وقد تكون بعض المواقف والتصريحات بشأن ما حدث في الفلوجة أو النجف أو الرمادي أو غيرها خصوصا أعمال العنف والقسوة التي استخدمتها قوات الاحتلال وبخاصة العقوبات الجماعية والقصف العشوائي سببا إضافيا في ذلك، ناهيكم عن مسؤولية المشاركة في الحكم وما تقوم به أجهزة الحكم من أعمال قمع.

السعي لإظهار العروبة باعتبارها مسؤولة عما حدث للكرد، مقابل ذلك السعي لاتهام الكرد بالانفصالية والعداء للعرب والعروبة، إن العرب غير مسؤولين عن الاجتهادات أو المواقف الخاطئة لبعض النّخب العربيّة بما فيها سكوت بعضهم عن أعمال القمع والإبادة التي تعرض لها الشعب الكردي، مثلما هي اجتهادات بعض النّخب السياسية الكرديّة بخصوص العامل الخارجي والتعويل عليه في الإطاحة بالنظام السابق لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررا من جانب العرب والعروبة لاتخاذ مواقف سلبية أو لا مبالية إزاء الكرد ومن حق تقرير المصير أو الفيدرالية أو غير ذلك من الصيغ المناسبة لحل القضية الكردية.

لا شك أن هناك نزعة استعلائية عربية ونظرة قاصرة ضيقة الأفق بشأن موضوع الفيدرالية التي غالبا ما تقابل باعتبارها الخطوة الأساسية نحو الانفصال.

وتمثل هذه النظرة الخاطئة استمرارا للموقف من حقوق القوميات والأقليات وحقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام، ومن جهة أخرى فإن هناك نزعات ضيقة الأفق لدى بعض القيادات والأوساط الكردية خصوصاً التعويل على التدخل الخارجي الذي قاد إلى الاحتلال، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مبرراً لتفتيت الوحدة الوطنية أو التنصّل من استحقاقاتها.

ولا ينبغي أن يكون رد الفعل عليه مبرراً لاتخاذ موقف سلبي من حقوق الشعب الكردي، مثلما أن معاناة الكرد ومأساتهم لا ينبغي أن تكون مبرراً لتجريح العروبة والعرب حتى وإن كانت مواقف بعضهم خاطئة خصوصا السكوت عن ما ارتكبه نظام صدّام حسين أو تبريره.

ولا ينبغي بالمقابل اتخاذ مواقف تجريحية بحق الشعب الكردي على أساس الخلاف حول مواقف بعض القيادات الكردية، بل يقتضي الأمر النظر إلى بعض العوامل الضاغطة وحملة التضليل والدعاية في السابق والحاضر. ولا يمكن تحميل العرب كلهم أوزار ما ارتكبته بعض الحكومات العراقية، كما أن مشاركة جماعات كردية باسم الجحوش وحرس الحدود والفرسان في قمع الشعب الكردي لا يمكن اعتباره موقفاً كردياً بأي شكل من الأشكال،

وكذلك لا يمكن اعتبار مواقف بعض المليشيات الكردية حالياً مواقف لعموم الكرد.

وينبغي أن لا يُقدم ما هو طارئ ومؤقت وآنٍ على ما هو إستراتيجي وثابت وبعيد المدى، إذ إن ما يربط الكرد بالعرب سيكون بالتأكيد أكثر بكثير مما يربطهم بالولايات المتحدة، حتى وإن بدت الصورة الحالية غير ذلك، لكنها ستكون بلا أدنى شك مؤقتة وآنيّة وطارئة، بل إنها لا تعكس حقيقة العلاقات بين الشعبين رغم بعض المشكلات. ولا يمكن استبدال العرب بشعب آخر كما لا يمكن استبدال الكرد بشعب آخر، ولهذا اقتضى الأمر التعايش والتفاهم والبحث عن المشترك الإنساني، ومثل هذا الأمر يشمل علاقة الكرد بالفرس وعلاقتهم بالأتراك وغيرهم.

العلاقة مع إسرائيل

تضررت العلاقات العربية الكردية من تداعيات استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تتعامل بعض النخب والاتجاهات الكردية بشيء من عدم المبالاة مع المعلومات الخاصة بالعلاقات بين الكرد وإسرائيل بذريعة أن العرب والفلسطينيين أقدموا على إقامة مثل هذه العلاقات، فلماذا تثار الضجّة حول الكرد؟ وكذلك ما قيل عن محاولات إسرائيل اختراق الوضع العراقي وفي كردستان تحديداً وبخاصة في ظل الأوضاع الأمنية المنفلتة والفوضى العارمة بعد الاحتلال وهو ما نشرته مراكز أبحاث ودراسات غربيّة وإسرائيليّة.
وقد بادرت بعض القيادات الكردية إلى التشكيك في صحة تلك الأخبار التي أثارت قلقاً عربيا واسعاً وحساسية خاصة قد تؤدي إلى اتخاذ بعض المواقف الخاطئة إزاء القضية الكردية.
وإذا كانت حساسية العرب مشروعة إزاء مواقف عدم المبالاة بخصوص ما يجري لعرب العراق والمناطق الساخنة التي تتعرض لمعاناة مستمرة بسبب العنف والاجتياح الأميركي بمساعدة قوّات حكوميّة وفرق الموت ومراكز التعذيب، وإزاء الموقف من القضية الفلسطينية فإن الحساسية الكردية مشروعة إزاء المواقف السلبية الخاطئة من معاناتهم الطويلة والموقف الرافض لفكرة حق تقرير المصير والفيدرالية بما فيه التشكيك في مجمل مواقفهم وحقوقهم.

وإذا كان موقف العربي الذي يعتز بقوميّته من حقوق الشعب الكردي ومن قضيّة حقوق الإنسان يشكل محكّاً للموقف الإنساني، فإن موقف الكردي المعتز بقوميته من حقوق شركائه في الوطن العراقي وبشكل خاص عرب العراق وبالتالي من القضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع هو الآخر محكّاً للانفتاح القومي والإنساني وبخاصة إزاء الشركاء. ويشكل هذا الموقف العربي والكردي الأساس لعلاقة صحيحة بين عرب وكرد العراق وبين العرب والكرد بشكل عام.

أعتقد أن على العرب أن يبددوا مخاوف الكرد بتقديم نقد ذاتي صريح وإعلان ذلك خصوصاً لما شاب العلاقات العربية الكردية من توترات واحتقانات سواء أيام محنة الكرد ومعاناتهم أو إزاء حقوقهم حاليا.

وعلى الكرد أن يبددوا مخاوف العرب إزاء ما يقال عن الاختراقات والتعاون بلا حدود مع الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأول والأكبر والمنقذ، وبعض المبالغات التي لا تؤخذ بعين الاعتبار مستقبل العلاقات العربية الكردية وظروف المنطقة والمشترك العربي الكردي الذي ينبغي أن يكون هو الأساس وليس أي شيء آخر.
وإذا كان هناك من تحديات تخص العرب والكرد فإن التحدي الدولي هو التحدي الأول، خصوصا استمرار الوضع العراقي كما هو عليه من وجود قوات محتلة أو متعددة الجنسيات وانفلات أمني وعنف مستمر وغياب مرجعية الدولة وضعف مفهوم ومبدأ المواطنة والقسمة الإثنية الطائفية.

أما التحدي الثاني فهو التحدي الإقليمي الذي هو إحدى التحديات التي تعيق تطوّر الوضع العراقي بشكل سليم وبحكم التأثير والامتداد الإقليمي، والضغط على بعض القوى الداخلية لاستحقاقات إقليمية بما يعكر الوحدة الوطنية خصوصا بعض دول الجوار مثل تركيا وإيران.

حقوق المواطنة

التحدي الثالث من أهم التحديات هو التحدي الداخلي(الوطني)، فإذا كانت الحرية مقدمة للديمقراطية فإن المواطنة هي التحدي الأول للدولة القانونية، ومن دون مواطنة كاملة وتناوبية وتداولية لا يمكن تحقيق التعددية وضمان حق المواطن في الانتخاب الحر واختيار الحاكم، وفي ذلك إحدى ضمانات حقوق الإنسان.

ويحتاج الأمر إلى قدر من العقلانية في التعاطي مع تركة الماضي البغيض وإلى قدر من التسامح لتجاوز هذا الماضي، مع ضرورة إنصاف الضحايا أو عوائلهم في حالة وفاتهم وإدانة المرتكبين وكشف الحقيقة كما هي في الماضي والحاضر لكي لا تتكرر المآسي والآلام، وفي ذلك خطوة مهمة لسيادة مفاهيم حقوق الإنسان. ولكن قبل الحديث عن الديمقراطية وآلياتها لا بدّ من بناء الدولة، إذ لا ديمقراطية دون وجود دولة لها هيبتها وسلطتها ووحدتها.

وكلما ترسخت قاعدة الحريات الفردية والعامة وتمت إعادة النظر في القوانين والأنظمة السائدة وتخليصها من كل ما له علاقة بكبح حقوق الإنسان انتقلت الدولة من الاستبداد والتسلط إلى الحرية والديمقراطية.
ينبغي الاعتراف على قدر المساواة بحق القوميتين العربية والكردية في الاتحاد الاختياري في العراق على أساس الشراكة ومراعاة المناطق الجغرافية

ولإرساء دعائم علاقة كردية عربية متينة ينبغي الاعتراف على قدر المساواة بحق القوميتين والشعبين في الاتحاد الأخوي الاختياري على أساس الشراكة ومراعاة المناطق الجغرافية وهو ما اختاره الشعب الكردي في ظروف شبه طبيعية عندما صوّت برلمانه المنتخب –بشكل شرعي وبتأييد هيئات دولية رغم بعض النواقص والملاحظات– على الاتحاد الفيدرالي (٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢) وهو ما ينتظر أن يفعله الشعب العربي أيضا في ظروف سلمية وطبيعية.

ولم يكن من السهل على العديد من القوى قبل بيان ١١ مارس/آذار ١٩٧٠ قبول فكرة الحكم الذاتي، فما بالك بصيغة أرقى إذا ما تجاوز الأمر حدودها النظرية ومواقفها من القضية الكردية خصوصاً في ظروف ملتبسة وفي ظل الاحتلال، فالعودة إلى بعض الأطروحات القديمة التي تشكك في حقوق الشعب الكردي تجد لها ما يبررها،

حيث يختلط الثانوي بالأساسي والتكتيكي واليومي بالإستراتيجي والبعيد المدى، والمسألة تشمل جميع الفرقاء. وتجد اليوم من الفريقين من يدفع نحو القطيعة وذلك للشعور بالغرور والرغبة في الحصول على المكاسب على حساب الآخر أو بتعاظم نزعات الانكفاء على الذات أحيانا، وفي ظل اتهامات كل طرف للطرف الآخر.

ختاما لكي يستمر الحوار لا بد من الإقرار بقاعدة الاختلاف في الرأي وإقرار الرأي والرأي الآخر والتأكيد على ما هو مشترك، وهنا أقترح إيجاد إطار مؤسسي ومرجعيّة ثقافية للحوار ومأسسة هذا الحوار من خلال جدول عمل للتواصل الحضاري والثقافي. كما أقترح تأسيس معهد عربي كردي من شخصيات وقوى عربية وكردية أو للدراسات الشرقية، لكي يتم بحث علاقة الكرد مع العرب والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها.

لنتذكر قولا مأثورا لكارل ماركس هو أن شعباً يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرّا، إن الشعور بالزهو لدى بعض أفراد القومية الكبرى يدفعهم إلى الاستعلاء وإلى محاولة مسخ القومية الأصغر ويظهر أحيانا نوعا من الشوفينية والتسلّطيّة، كما أن الاضطهاد المزمن والطويل الأمد يولد نوعاً من ضيق الأفق والانعزالية القومية باتجاه رفض ما هو مشترك بين الأمم والشعوب.

إن وضع هذه الأمور جميعها على طاولة البحث بروح الصراحة والشفافيّة يساعد على خلق أجواء صحية للحوار من خلال النقد والنقد الذاتي، إذ إنّ نقداً ذاتياً من بعض النخب العربية لبعض مواقفها السلبية إزاء القضية الكردية والاتهامات الجاهزة ضدّ الكرد كشعب وأمة وضدّ خياراتهم الحرة، وكذلك نقداً ذاتياً لمواقف بعض النخب الكردية الانعزالية وغير المبالية بالقضايا العربية وبشكل خاص الفلسطينية والموقف من الاحتلال ونتائجه وتقديم ما هو طارئ ومؤقت على ما هو ثابت وإستراتيجي كفيلٌ بتبديد الكثير من الشكوك والاتهامات وتصحيح المواقف والتصورات سواء إزاء القضية العامة أو إزاء وجهة نظر كل فريقٍ حول الآخر، وكل ذلك يمكن أن يتم في إطار عراق ديمقراطي موحد ومتحد وعلى أساس قانوني ودستوري واحترام حق المواطنة والمساواة التامة وحقوق الإنسان.

الكرد في دولهم

كرد إيران

شفيق شقير
الجزيرة نت

لا يمكن الجزم بعدد كرد إيران في ظل عدم وجود مرجع ذي مصداقية كافية، خاصة وأن الرقم سلاح سياسي في منطقة الشرق الأوسط التي تعج بالأقليات وبالطموحات الانفصالية.

وبحسب بعض المصادر غير الكردية تتفاوت التقديرات لأعداد الكرد أنهم ما بين ٧% إلى ٩% من إجمالي السكان البالغ عددهم ٦٨،٦٨٨،٤٣٣، ولكن المصادر الكردية تذهب أبعد من ذلك.

والأقرب إلى الحقيقة أن الكرد هم العرقية الثالثة في البلاد بعد الفرس والآذريين، ويتركز وجودهم في جبال زاغروس على امتداد الحدود مع تركيا والعراق، ومتجاورين مع نظرائهم الكرد في هذين البلدين، وبحسب المحافظات فهم يتوزعون على أربعة منها، أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، وإيلام.

تاريخيا لم تعترف إيران بخصوصية العرق الكردي وهو ما طمح إليه الكرد في إيران كما هو شأنهم في عموم المنطقة، وللكرد الإيرانيين تجربة تاريخية محدودة في إقامة حكم مستقل، ألا وهو دولة مهاباد التي لم تدم إلا فترة وجيزة ولكنها كانت كافية لتلهم الشعور الكردي –عامة والإيراني منه خاصة– بالاستقلال .

وقامت الثورة الإسلامية في إيران وشارك فيها الكرد وكانوا يتوقعون أن يحصلوا على بعض الامتيازات في ظلها، أقله الحكم الذاتي، وهو ما رفضته السلطات الإيرانية بالمطلق، ومنعتهم من المشاركة في كتابة دستور الجمهورية الناشئة، واعتبرت أن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية الإيرانية كفيل بتحقيق ما تصبو إليه القوميات الأخرى.

ويقول كرد إيران أنهم يتعرضون لاضطهاد منظم من السلطات الإيرانية، وأنه يحظر عليهم تعلم اللغة الكردية في المدارس، ويواجهون تقييدات في نشر الأدب الكردي وأن ما يصدر من منشورات كردية يصدر بإشراف المخابرات، وذلك برغم أن البند ١٥ من الفصل الثاني ينص على حق الأقليات في إستعمال لغاتها في المجالات التعليمية والثقافية.

وبرغم أن المادة ١٩ من الفصل الثالث من الدستور تنص على عدم التمييز بين الإيرانيين على أساس عرقي، يقول الكرد أن هناك تمييزا ضدهم في فرص العمل والقبول في الجامعات، وأن من يشغل المناصب العليا في المناطق الكردية هم من غير الكرد، وأن مناطقهم هي الأقل من حيث التنمية والتأهيل والأعلى من حيث البطالة، وأن الكردي مهمش بشكل كبير ولا يسمح له بالتعبير السياسي الحر عن نفسه، حيث تقوم السلطات بإعاقة تشكيل الأحزاب الكردية، وقد أيدت مطالب الكرد هذه وأكدتها منظمات حقوقية معروفة.

ومن جهة أخرى إن الكرد في معظمهم هم من الطائفة السنية، ودستور الدولة يتخذ من المذهب الشيعي مذهبا رسميا له، ووظيفة السلطة هي حماية المذهب ونشره، مما يعني حرمان بقية الأديان والطوائف ومن بينهم الكرد حقوقهم السياسية، بوصفهم المذهبي إضافة إلى وصفهم العرقي.

ولهذا نجد أن قضية الكرد الإيرانيين كانت أقل حضورا من قضية نظرائهم في العراق وتركيا، وغالبا ما يعبرون عن حقوقهم بوصفهم المذهبي أكثر من وصفهم العرقي، وبهذا تختلط مطالبهم مع القوميات الأخرى التي غلب عليها الانتماء المذهبي السني مثل البلوش والتركمان، والذين يشكون جميعا من انعدام الفرص أمامهم، فضلا عن ذلك هناك بعض الجهود بين هذه القوميات وغيرها لأن تتوحد كقوميات متضررة من النظام القائم.

التأثير العراقي

ولكن مؤخرا تشجع كرد إيران أكثر من السابق لرفع الصوت بتمايزهم العرقي، وشجعهم على ذلك التغيير الجذري الذي حصل في العراق وما نتج عنه من اقليم كردي داخل الدولة العراقية، فالكرد على جانبي الحدود يتكلمون اللغة نفسها ويشتركون بالمذهب نفسه، وبينهما علاقة تزاوج، كما أن الفضائيات الكردية زادت من التواصل بينهم وخاصة تلك الموجودة فيما يسمى بكردستان العراق.

فأصداء الفرح والحزن في الناحية العراقية يترك صداه في الطرف الإيراني، فبعد عام ١٩٩١ تطورت هذه العلاقة، حتى أن هناك اساتذة إيرانيين كردا يدرسون في جامعات عراقية في مناطق الكرد.
وبين الطرفين علاقات مصاهرة وتبادل ثقافي، بل ذكرت وكالات الأنباء في مناسبات سياسية كردية عراقية عدة، تفاعلا من الجمهور الكردي في إيران، من ذلك على سبيل المثال خروج الكرد في آذار ٢٠٠٤ بمظاهرات احتفالا بالاعتراف الرسمي بحقوق كرد العراق، وتحولت في بعض جوانبها إلى مواجهات مع الشرطة الإيرانية وسقط عدد من الجرحى.

وفي الغالب معظم الأخبار المتسربة عن وضع الكرد في إيران هي من مصادر كردية محدودة أو من مصادر إعلامية إيرانية متحفظة، وكثيرا من الأحيان لا يمكن التأكد منها، ولكنها تؤكد وجود مصادمات كردية دائمة مع السلطات.

وخاصة بعد مجيء أحمدي نجاد رئيسا لإيران، وهو المتهم كرديا بأنه كان وراء تصفية الناشط الكردي الإيراني الشهير رئيس الحزب الديمقراطي عبد الرحمن قاسملو، وقد خرجت تظاهرات كردية في الصيف الماضي احتفاء بذكرى اغتياله تحولت إلى صدامات مع السلطات الإيرانية، وأسفرت عن مقتل العديد من الكرد في منطقة سقز وسنندج وبقية المدن التي يعتبرها الكرد جزء من دولة كردستان المنشودة.
ومن التأثيرات العراقية الواضحة على الآداء السياسي لكرد إيران هو الإعلان عن قيام الجبهة الكردية الموحدة، والتي تعمل ضمن الأطر القانونية الإيرانية، وتهدف لتحصيل حقوق الكرد والدفاع عن قضاياهم بالوسائل السياسية والسلمية.

وأعلن عن هذا التحالف النائب السابق بهاء الدين أدب والذي منع من الترشح للانتخابات السابقة، وهو كان قد دعا لمقاطعة الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها الرئيس أحمدي نجاد.
والواضح في ظل التجاذبات الأخيرة بين الغرب وإيران بشأن المشروع النووي الإيراني، أن الموضوع الكردي الإيراني سيقفز إلى واجهة الأحداث للضغط على النظام الإيراني، خاصة وأن كرد إيران قد أظهروا تشاؤما ملحوظا من مجيء نجاد، وذلك في الوقت الذي تلقوا جرعة كافية من الجانب العراقي، تؤكد لهم أن طموحات الكرد بإمكانها أن تكون حقيقة في أي لحظة مؤاتية.

المصادر

-country studies
http://countrystudies.us/iran/40.htm
- قارن على سبيل المثال بين موقع CIA factbook وبين موسوعة Info Please لرؤية الفرق في تقدير أعداد أكراد إيران.
http://www.infoplease.com/ipa/A0107640.html
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ir.html
-موسوعة مقاتل من الصحراء
http://www.moqatel.com/MOKATEL/Data/Behoth/siasia2/akrad17/Mokatel72.htm#99

– الأكراد الإيرانيون يحيون مساعي جيرانهم، نزيلة فتحية، موقع الاختلاف ثروة نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز ٢٠٠٤/١١/١٤
http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/NetWatch/NW_11_23_04/Fathi.htm
–عن إنشاء الجبهة الكردية المتحدة في إيران، أنظر موقع الحوار المتمدن العدد ١٤٢٢– ٢٠٠٦/١/٦.
–http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=54098 صحيفة الشرق الأوسط نقلا عن –
–خدمة نيويورك تايمز، هيومان رايتس ووتش: ١٧ قتيلا في اضطرابات بالمنطقة الكردية بإيران.
Iran –http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=317681&issue=9757
Daily, United Kurdish Front Established
–http://www.iran-daily.com/1384/2467/html/index.htm
– أنظر حملة جمع تواقيع من أكراد سوريا للتضامن مع أكراد إيران، ضد ما سموه "اعتداءات الحكومة الإيرانية وأجهزتها القمعية".
–http://www.rezgar.com/camp/i.asp?id=45 موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا،
–لقاء خاص مع عبدالله مهتدي سكر تير حزب كوملة الكردستاني الإيراني.
–– عن –http://www.gulistan.info/html/body_apca_ico_au_uei_caaa_aaeii_oss.html
–اتهام الرئيس أحمدي نجاد بقتل قاسملو أنظر على سبيل المثال، المستقبل اللبنانية ٢٠٠٥/٧/١٦.
–http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=131127
–الدعوة لمقاطعة انتخابات –الرئاسة الإيرانية، أنظر الشرق الأوسط اللندنية ٢٠٠٥/٥/١٧، نقلا عن أ.ف.ب.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=9667&article=299745
–التشاؤم من انتخاب نجاد رئيسا، أنظر على سبيل المثال، الشرق الأوسط اللندنية ٢٠٠٥/٦/٢٧، نقلا عن رويترز.
– –http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=9667&article=308272
للوقوف على توصيف المنظمات الحقوقية لأوضاع الأكراد في إيران أنظر على سبيل المثال، تقرير هيومن رايتس ووتش عام ٢٠٠٣. والنشرة الإخبارية الصادرة عن منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.
http://hrw.org/arabic/mena/wr2003/iran.htm
http://www.amnesty-arabic.org/text/news-letter/2005/oct/oct2005_iran.htm
–أنظر الدستور الإيراني في موقع: Iranology Foundation
http://www.iranologyfo.com/low-e01.htm
– عن مطالب الكرد ومعاناتهم، حوار غير منشور للجزيرة نت مع خسرو عبدالله مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، ومدرس اللغة الكردية في معهد الدراسات الشرقية بباريس.

القضية الكردية في سوريا

محمد موسى محمد
سياسي كردي سوري

تم تقسيم كردستان بين عدة دول، أهمها أربع من دول المنطقة هي إيران وتركيا والعراق وسوريا، إضافة إلى أجزاء ألحقت بروسيا أثناء حروبها مع الدولة العثمانية، وهكذا صار الشعب الكردي من أكبر الشعوب التي بقيت إلى الآن محرومة من كافة حقوقها القومية، ويتم أحيانا إنكار وجودها وطمس ثقافتها.

ملامح الانتشار

ارتبط مصير الشعب الكردي في سوريا بمصير باقي أبناء الشعب السوري، بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وهو يشكل الآن أحد المكونات الأساسية للشعب السوري ويقطن في مناطقه الرئيسية في شمال شرقي سوريا، في الجزيرة السورية، ومنطقة كوباني (عين العرب) وعفرين في شمال حلب، كما تسكن أعداد كبيرة منه في مدينة حلب ومدينة دمشق، وفي محافظات حماه والرقة واللاذقية ومنطقة حوران.

ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين زاد عدد الكرد في محافظة دمشق والمحافظات الداخلية عموماً بسبب هجرة الشباب العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن لقمة عيشهم، كما هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى مختلف الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا بسبب سياسة الاضطهاد القومي التي مارستها الحكومات المتعاقبة على سوريا وبحثاً عن لقمة العيش، علماً بأن الوجود القومي الكردي في محافظتي دمشق واللاذقية وغيرهما من المحافظات الداخلية يعود في قسم كبير منه إلى أيام القائد الكردي صلاح الدين الأيوبي، أي إلى أكثر من ٨٠٠ عام.

ويتكلم الكرد السوريون كلهم اللغة الكردية وتحديداً اللهجة الكرمانجية، ولا توجد موانع لغوية في تفاهمهم، إلا أن الأكراد المقيمين في دمشق منذ القديم وكذلك أكراد اللاذقية وحوران وحماه يتكلمون العربية ونسيت أجيالهم الجديدة اللغة الكردية، وبالنظر إلى أن الدولة تمنع تعلم اللغة الكردية كما تمنع تعليمها رسمياً فإن تعلم الأكراد للغتهم الكردية يتم داخل أسرهم، كما تقوم الأحزاب الكردية بفتح دورات سرية لتعليم اللغة قراءة وكتابة وتم استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية الأكثر ملاءمة مع اللغة الكردية.

وبخصوص عدد الكرد في سوريا فلا توجد إحصائيات رسمية حول عددهم، بالنظر إلى أن السلطة في سوريا تعتبر جميع المقيمين على الأرض السورية عرباً، غير أن آخر التقديرات تشير إلى أن الكرد السوريين يشكلون حوالي ١٥% من سكان سوريا، أي حوالي ثلاثة ملايين نسمة.[هذا الرقم يمثل رأي الكاتب، حيث تشير تقديرات اخرى الى ان عدد الكرد في سوريا ربما يكون بحدود المليونين أو أنهم لايزيدون على مليون شخص فقط (الجزيرة نت)].

وأهم المدن في المناطق الكردية السورية هي مدينة القامشلي التي تقع على الحدود السورية التركية والمتاخمة لمدينة نصيبين التاريخية في تركيا، ومدينة ديريك التي تم تعريب اسمها إلى مدينة المالكية، ومدينة تربه سبيي التي تم تعريب اسمها إلى القحطانية، وبلدة چل آغا التي تم تعريب اسمها إلى الجوادية، ومدينة عامودا ومدينة الدرباسية، ومدينة سري كانيي التي تم تعريب اسمها إلى رأس العين، وهذه المدن كلها تقع في الجزيرة السورية، ومدينة كوباني وعفرين وراجو وغيرها في محافظة حلب.

ويقيم أكثرية الكرد في الريف ويعملون بشكل رئيسي في الزراعة، كما يعمل قسم منهم في تربية الماشية والبقر، وأهم الزراعات في المناطق الكردية هي زراعة الحبوب بكافة أصنافها والقطن والخضروات. وتعتبر منطقة عفرين الجبلية من أهم مناطق زراعة الزيتون وصناعتها في سوريا.

ويقبل الشباب الكردي على العلم بشكل واسع، حيث تلتحق أعداد كبيرة ومتزايدة منه بالجامعات السورية بالرغم من ضآلة حصولهم على فرص عمل، بينما تشكل العمالة الكردية جزءاً هاماً من العمالة الفنية الخبيرة على

مستوى البلاد وبشكل خاص في قطاع البناء والصناعة، إضافة إلى أن أعدادا كبيرة منهم يعملون كأجراء في مهن الخدمات وبخاصة في المطاعم وغيرها في معظم المدن السورية، كما أن التجارة أصبحت من المهن التي يتقدم فيها الكرد بشكل ملحوظ.

ومن الناحية الدينية فإن الأغلبية الساحقة من الكرد السوريين هم من المسلمين السنة، ومن أتباع المذهب الشافعي، وتوجد بينهم فئة صغيرة من أبناء الطائفة اليزيدية يقدر عددها بحوالي ٢٥٠٠٠ نسمة تسكن في مجموعة من قرى الجزيرة ومنطقة عفرين، إلى جانب فئة أصغر منها من أبناء الطائفة العلوية التي يتركز وجودها في منطقة عفرين خاصة في قرية معبطلي.

وبخصوص وضع المرأة فمن المعروف تاريخياً أن المرأة تحتل مكانة هامة في المجتمع الكردي وتحتفظ بقدر من الحرية أوسع من المرأة في المجتمع العربي والتركي والفارسي، ويؤكد المستشرق الروسي باسيل نيكيتين ذلك في كتاباته حول الكرد، حيث يستند إلى مشاهداته الشخصية أثناء تجواله في المناطق الكردية. ولأن حرية المرأة ترتبط بشكل عام بحرية المجتمع بأكمله وبالمستوى الثقافي للمجتمع فإنها كانت إحدى المسائل التي اهتم بها المجتمع الكردي، وقد أسهم فيها كثيرا انتشار تعليم الفتاة الكردية، ونضال أحزاب الحركة الكردية السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يولي أهمية خاصة لمسألة حرية المرأة وزجها في العمل السياسي التحرري للمجتمع.

ويتشكل المجتمع الكردي من مجموعة من العشائر هي امتداد للعشائر الكردية في كردستان تركيا وكردستان العراق، ومن العشائر الكردية

على سبيل المثال لا الحصر: كيكان، ملان، الدقورية، كابارا، كوجر، آشيتي، البرازية، شيخان، بارافا، هارونا، هسنان، شكاكا، الميرسينية، بادلي، وغيرها الكثير من العشائر.

والحقيقة أن دور العشيرة في المجتمع الكردي في تضاؤل مستمر لمجموعة من الأسباب الموضوعية، منها التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحاصل في الساحة السورية عموماً، ونمو الوعي القومي، ونشاط الأحزاب السياسية الكردية والتطور الثقافي بين الكرد

الكرد والحركة السياسية

وبخصوص الحياة السياسية في المجتمع الكردي في سوريا فقد نشطت جمعية خويبون (الاستقلال) وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الجمعية تنشط على مستوى عموم كردستان غير أنه لم يكن لها تأثير كبير على المجتمع الكردي بالنظر إلى أنها كانت محصورة ضمن بعض القوميين من زعماء العشائر والبكوات، إضافة إلى أن أسلوب عملها لم يكن يساعد على إنهاض المجتمع الكردي.

أقبل الشعب الكردي في سوريا بشكل واسع على الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي السوري وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية استقلال سوريا، لأن كثيرين من الكرد رأوا في الحزب المذكور طريقاً للخلاص القومي وكان وجود خالد بكداش الكردي على رأس الحزب يشجع على ذلك، وقد لعب الحزب الشيوعي السوري فيما بعد دوراً هاماً بين الجماهير الكردية.

بعد استقلال سوريا عام ١٩٤٦ وفي الفترة التي سادت فيها الديمقراطية في الحياة السياسية في سوريا لم يكن هناك تمييز قومي واسع تجاه الكرد، وقد ساهم الشعب الكردي بشكل واسع في بناء سوريا، وفي دمشق ذاتها كان الكرد يلعبون دوراً سياسياً واجتماعياً هاماً.

غير أنه مع بدء مرحلة الانقلابات ومجيء الديكتاتوريات، وتحديداً منذ الوحدة المصرية السورية أصبح الكرد يتعرضون للاضطهاد القومي بشكل واسع، وأصبح هناك تمايز قومي شديد.

وأسهم الكرد بقوة في طرد المستعمر الفرنسي، إذ من المعروف أن يوسف العظمة الكردي وزير الحربية السوري كان أول من واجه الحملة الفرنسية، وأحد القواد الثلاثة للثورة السورية الكبرى كان المجاهد إبراهيم هنانو الكردي قائد ثورة جبال الزاوية إلى جانب المجاهدين الشيخ صالح العلي وسلطان باشا الأطرش، وكان محو بشاشو الكردي أول من أطلق الرصاص على الحملة الفرنسية في حلب. وفي الجزيرة كانت هناك انتفاضة عامودا الكردية ضد الاحتلال الفرنسي، وقد اضطرت القوات الفرنسية إلى استعمال المدفعية والطيران لإخمادها، وقاد الكرد ثورة بياندور شرق مدينة القامشلي، وقتلوا قائد الحملة الفرنسية على الجزيرة الكولونيل روغان، وبشكل عام قاسى الوطنيون الكرد من الاعتقال والنفي بسبب كفاحهم للمستعمر الفرنسي، كما خاضوا كل المعارك الوطنية السورية بما في ذلك الكفاح ضد إسرائيل، ودفعوا ضريبة الدم إلى جانب بقية الوطنيين السوريين.

وتم تأسيس أول تنظيم سياسي كردي باسم الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا في ١٤ /٦/ ١٩٥٧م، واستطاع هذا الحزب في زمن قياسي أن يجمع حوله أوسع قطاعات الكرد في سوريا، وقد تعرض للملاحقة بدءاً من مرحلة الوحدة السورية المصرية.

ولأسباب موضوعية فقد انقسم هذا الحزب في ٥ آب ١٩٦٥م إلى حزبين يسار ويمين، ولأسباب موضوعية وذاتية أيضاً تكررت ظاهرة الانقسامات في الحركة الكردية في سوريا وتشكلت تعددية مفرطة لا تتفق مع ضرورات واحتياجات الكرد، وتوجد الآن على ساحة العمل السياسي الكردي أحزاب عديدة منها الحزب اليساري الكردي والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي).

وهذه الأحزاب الأربعة مؤتلفة في إطار يسمى التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، ويضم تحالف آخر هو الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا أحزابا أخرى هي: الحزب الديمقراطي الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، الحزب الوطني الديمقراطي الكردي.

وتنسق الجبهة والتحالف سياساتهما العامة، ويتخذان مواقف مشتركة من كافة القضايا الهامة سواء على الصعيد القومي الكردي أو على الصعيد الوطني السوري، وهناك قوى سياسية كردية أخرى تعمل خارج هذين الإطارين.

المشروع الوطني

تنطلق كل الأحزاب الكردية في سوريا من الأرضية السورية، وتعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويه بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كردستان العراق وكردستان تركيا

وكردستان إيران وبشكل عام مع الأكراد في جميع أماكن وجودهم.
كما تعتبر الكرد في سوريا جزءاً من الشعب السوري، ولا تستخدم معظم الأحزاب الكردية في سوريا تعبير كردستان سوريا، بل تعتبر نفسها جزءاً من الحركة السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سوريا، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، وبربط نضالها مع نضال كل الوطنيين والتقدميين والديمقراطيين في سوريا على اختلاف انتماءاتهم، وهي تؤكد أنها لن تنجر إلى أساليب العنف، بل إنها ترفض

وتدين بشدة كل أشكال العنف، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية.
وتطالب هذه الأحزاب بتأمين حقوق الكرد القومية المتمثلة في الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية في إطار الوطن السوري، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو العرق، وإلغاء تطبيق القوانين الاستثنائية ولا سيما المرسوم التشريعي رقم ١٩٣ وغيره من الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى عرقلة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب الكردي، إضافة إلى سلسلة من القرارات والأوامر الإدارية التي لا يمكن حصرها، كما تناضل من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية كحرية التعبير وحرية الصحافة.
ورغم ما حدث في مارس/آذار ٢٠٠٤ فيما يعرف بأحداث القامشلي فإن الحركة الوطنية الكردية في سوريا لا تعتبر نفسها حركة قومية كردية فقط وإنما تطرح نفسها كحركة وطنية على مستوى سوريا وكحركة تقدمية

وكحركة ديمقراطية في آن واحد، وهي تربط نضالها القومي بالنضال الوطني السوري العام، بمعنى أن همها ليس فقط هماً قومياً كردياً، وإنما هماً وطنياً سورياً أيضاً.

وهذه الحركة تعتبر أحداث القامشلي فتنة أقدمت على افتعالها جهات محدودة من السلطة حينما أوصلت الأمر إلى استعمال الرصاص الحي ضد المواطنين الكرد في ملعب كرة القدم بالمدينة، مما أدى إلى الهبة الشعبية للجماهير الكردية في كل مناطق وجودها، وقدمت تلك الجماهير عشرات الشهداء ومئات الجرحى وحوالي ٥٠٠٠ معتقل استشهد بعضهم تحت التعذيب.

وينبغي القول إن كافة الأحزاب الكردية في سوريا محظورة وغير مرخصة لها لعدم وجود قانون للأحزاب في سوريا، وهي تمارس نشاطها بشكل سري غير أنه من المعروف أن أغلبية الأحزاب السورية ومن بينها الكردية أصبحت تعمل بشكل علني منذ عام ٢٠٠٠ ولهذا السبب قلما تخلو السجون السورية من المعتقلين السياسيين الكرد بسبب قيامهم بأنشطة سياسية مثل القيام بالاعتصامات في العاصمة دمشق أو تنظيم الاحتفالات والندوات السياسية.... إلخ.

وتبذل الحركة الوطنية الكردية جهداً كبيراً من أجل تعزيز التلاحم الوطني بين الكرد وغيرهم من أبناء الشعب السوري بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، ويمكن القول إنها تحقق تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه، بالرغم من صعوبة إيصال خطابها السياسي وتعقد الأوضاع الداخلية، كما يمكن القول أيضاً إن مختلف مكونات الشعب السوري والقوى السياسية في سوريا قد بدأت مرحلة جديدة تتميز بالتفهم والواقعية للواقع الكردي.

والحركة الوطنية الكردية في سوريا ترى أن حل القضية الكردية في سوريا يتم في دمشق وليس في مكان آخر، وأنه مرتبط تماماً بحل المسائل الديمقراطية لباقي أبناء الشعب السوري، وتكرس هذه الرؤية في الممارسة العملية، وهكذا فأن مواقفها هذه تنعكس بشكل إيجابي على كل الوطنيين السوريين على اختلاف أطيافهم.

الكرد و الدمج في تركيا

سيدي أحمد ولد أحمد سالم
الجزيرة نت

أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بداية مايو/ أيار ٢٠٠٦، متحدثا عن الأقلية الكردية في تركيا، أن حكومته ستعمل على إصلاح ما اعتبرها أخطاء الماضي، إشارة منه إلى السياسة القسرية لإدماج الكرد في النسيج الاجتماعي والسياسي التركي التي استمرت أزيد من ثمانين سنة. وتتفق أغلب المصادر على أن كرد تركيا هم أكبر الأقليات الموجودة في هذا البلد، وتقدر بعض تلك المصادر نسبتهم بـــ٢٠% من سكان البلاد البالغين ٧٠ مليونا. ولم تتغير النظرة الرسمية التركية للكرد منذ عهد الرئيس كمال أتاتورك وظلت تسير على نفس الوتيرة قبل الإعلان الأخير لأردوغان.

الدمج والجمهورية الكمالية

ظلت مسألة ادماج الكرد في تركيا غائبة في ظل الإمبراطورية العثمانية بحكم كونهم مسلمين كغالبية رعايا تلك الدولة، غير أن هذه المسألة ظهرت بشكل لافت مع بروز الجمهورية التركية "الكمالية". إذ يرى المؤرخون أن الرئيس التركي كمال أتاتورك، رغم أنه تحالف في البداية مع الكرد ووعدهم بوعود تتعلق بمصيرهم السياسي، إلا أنه في النهاية أعلى شأن القومية "الطورانية" وما تقوم عليه من تتريك للشعوب غير التركية، فدخل في صراع مع القوميات الأخرى في تركيا وعلى رأسها الكرد.

ومن مظاهر سياسة إدماج الكرد في عهد أتاتورك:

- إطلاق حكومة أتاتورك تسمية "أتراك الجبل" على الكرد كتغييب ونفي لتميزهم القومي.
- تدريس الفولكلور التركي في المدارس ليكرس واقع التتريك، ويزيل الفوارق الثقافية والعرقية على حساب الثقافة الكردية.
- تهجير بعض العوائل الكردية إلى غرب تركيا ليؤدي ذلك إلى إدماجها في المجتمع التركي.

- مشاركة الإعلام التركي بشكل كبير في الترويج للطابع التركي، وفرضه على جميع مكونات المجتمع وأعراقه.

الدمج في عهد العسكر

ظلت سياسة إدماج الكرد في النسيج السياسي والاجتماعي التركي مستمرة منذ العهد الكمالي. وقد أصدرت حكومة الانقلاب العسكري التركي عام ١٩٨٠ والتي خاضت حربا مريرة مع المقاتلين الكرد، عددا من القرارات التي تنحو نحو مزيد من إدماجهم، ومن هذه القرارات:

- منع استخدام اللغة الكردية في مؤسسات الدولة.
- تغيير أسماء القرى والبلدات الكردية.
- الإجبار على التسمية بأسماء تركية.
- حل الأحزاب ذات التوجه الكردي.
- السجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات لمن ينتهك هذه القوانين.

وفضلا عن هذه القوانين فإن الدستور التركي لا يقبل بالوجود السياسي للقوميات داخل تركيا. وتتهم تركيا في أدبيات المعارضة الكردية بتهجير اعداد كبيرة من الكرد من مناطقهم وبتدمير قراهم.

في مارس ١٩٨١ سجن شرف الدين ألصي الوزير في حكومة بولند أجويد ثلاث سنوات لأنه أعلن عن انتمائه االكردي. كما تمت المتابعة القضائية للمغني التركي ذي الأصول الكردية إبراهيم تاتليسس عندما غنى بكلمات كردية في حفل غنائي بباريس سنة ١٩٨٨.

الدمج بين النجاح والإخفاق

تذهب بعض الدراسات إلى أن التحضر الذي فرض على الكرد في المدن التركية ولد أجيالا أصبحت تحت تأثير الإعلام والمدارس والتمدن ذات ثقافة تركية. بينما حافظ كرد الأرياف والجبال الواقعة جنوب شرق تركيا على هوية كردية خالصة.

وحسب إحصاء أجري سنة ١٩٩٥ فإن ثلثي كرد تركيا يتداولون لغتهم الأم في بيوتهم فقط، ويستعملون اللغة التركية في المحلات العمومية. وحسب نفس الإحصاء فإن اللغة الكردية صارت في المرتبة الثانية بعد التركية عند أبناء الطبقة المتوسطة من ذوي الأصول الكردية تجارا وعمالا ومثقفين. وقد تولد عن هذا صعوبة الاتصال اللغوي بين كرد الجبل وكرد المدينة.

غير أن تغير طبيعة الوضع عما كان عليه بعهد تركيا الكمالية في الثلاثينيات وفي عهود الانقلابات التركية في السبعينيات والثمانييات، بشكل جذري. فالتوجه العالمي الذي يجد صدى قويا في تركيا بحكم تعلقها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قد أخذ في التبلور. وقد صارت المطالبة بتكريس حقوق الكرد الثقافية والاجتماعية والسياسية أمرا ملموسا. كما أثر وجود استقلال ذاتي موسع لإقليم كردستان العراقي على اندماج الكرد في تركيا.

ومن مظاهر تراجع سياسة الدمج:

- ظهور منشورات (جرائد ومجلات وكتب) باللغة الكردية في تركيا، مع أنها محظورة نظريا.
- سماع الأغاني الكردية بشكل مألوف في المناطق ذات الكثافة الكردية.
- سمح بالترافع أمام القاضي باللغة الكردية إذا كان المتخاصمان أو أحدهما لا يعرف سوى الكردية.
- استعمال الأسماء الكردية بعد أن كانت محظورة.

غير أن التعليم في جميع المدارس ما زال مقصورا على اللغة التركية فضلا عن التشدد أزاء أي مظهر يبرز البعد القومي الكردي (*).

أردوغان والمشكل الكردي

وتعتبر تصريحات رئيس وزراء تركيا أثناء زيارته لديار بكر بداية شهر مايو/ أيار الجاري تحولا في سياسة التعامل الرسمي مع قضية كرد تركيا. ويرى بعض المحللين أن القضية الكردية في تركيا ربما تشهد انفراجا سيكون من أبرز مظاهره التخلي عن المواجهة العسكرية بين الجيش التركي والكرد المسلحين، وفتح الباب أمام إصلاحات سياسية وعلاج المشاكل الاقتصادية والثقافية في كردستان تركيا.

الهوامش

– من مظاهر التشدد أن طلب من أحد المترشحين في الانتخابات التشريعية التركية سنة ١٩٩٩ أن يشطب من سيرته الذاتية عبارة (كونه يتقن اللغة الكردية).

المصادر

١ – أكراد تركيا.. المطالب الهوياتية والفضاء القومي والعولمة (مقال بالفرنسية للباحث جيل دورنسورو) يوجد في الرابط التالي:
w w w.ceri-sciencespo.com/publica/etude/etude62.pdf
٢ – موقع المعهد الكردي بباريس من خلال الرابط:
w w w.institutkurde.org
٣ – الدولة التركية والمشكل الكردي من خلال الرابط:

w w w.tlfq.ulaval.ca/AXL/asie/turquie_3kurdes.htm
٤ – موقع الأقليات من خلال الرابط:
w w w.minorites.org
٥ – أرشيف الجزيرة نت

الكرد في المجتمع العراقي

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

استوطن الكرد المناطق الشمالية في العراق منذ القدم، ويبلغ تعدادهم أكثر من خمسة ملايين نسمة أو ما يمثل نحو ٢٠% من عدد سكان العراق، ويتوزعون بصورة أساسية في أربيل والسليمانية ودهوك، وبشكل متفاوت وغير محدد في بغداد والموصل وديالى وصلاح الدين وكركوك، وأغلبهم من المسلمين السنة ويتبعون المذهب الشافعي، ويتحدثون اللغة الكردية بلهجات مختلفة.

ولكرد العراق مشكلة سياسية مؤرقة عاشت معهم على مدى السنوات الممتدة منذ ما قبل إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١ حتى انهيارها على يد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، هذه المشكلة يمكن وضعها تحت عنوان الصراع من أجل إقامة دولة كردية مستقلة.

وبالرغم من الدماء الغزيرة التي سالت على أرض العراق في سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن ذلك لم يمنع الإنسان الكردي من التواصل والعطاء الحضاري مع محيطه العراقي أيا كانت مكونات النسيج الاجتماعي لهذا المحيط.

الكردي في المجتمع العراقي

فالكرد تصاهروا وتزاوجوا مع غيرهم، وامتد نشاطهم الاقتصادي في كل أرجاء العراق، وهم متواجدون كذلك في كل مؤسساته العسكرية منها والمدنية، والأهم من كل ذلك أن الحضارة العراقية بل والعربية والإسلامية على امتدادها الزمني واتساعها الجغرافي تشهد لرموز كثيرة من أصول كردية بالتميز والتفرد، ومن ذلك على سبيل المثال، معروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي وبلند الحيدري ومصطفى جواد وحسين مردان وعبد الكريم المدرس.. وهؤلاء أبدعو باللغة العربية أدبا وفكرا وفنا وثقافة ساهمت في نهضة العراق الحديث.

أما عربيا وإسلاميا فإن أصول الكثير من الأسماء اللامعة في سماء الفكر والأدب والبارزة في صفحات التاريخ هي أيضا من أصول كردية، ومن ذلك رجل الدولة العباسية القوي أبو مسلم الخراساني، والفقيه الذي أثر في مسيرة الفكر الإسلامي ابن تيمية، والقائد العسكري وصاحب موقعة حطين صلاح الدين الأيوبي.

وفي العصر الحديث تبرز أسماء مثل أمير الشعراء أحمد شوقي والكاتب عباس محمود العقاد والمصلح الديني الإمام محمد عبده.. فكلهم من أصول كردية بعيدة الجذور.

ما نود أن نقوله إذن إنه على المستوى الفردي والإنساني كان الكرد دوما متفاعلين مع محيطهم وفاعلين ومؤثرين فيه على مختلف المجالات. فماذا عن علاقتهم مع الدولة العراقية على مستوى النخب السياسية؟

الكرد والدولة المركزية

تلك الصورة الرائقة التي سبق الحديث عنها على المستوى الفردي والإنساني تنقلب بنسبة مائة وثمانين درجة إذا نظرنا إليها من زاوية العلاقات الرسمية، ونعني بكلمة الرسمية هنا تلك العلاقة التي تشكلت بين الكيانات والزعامات السياسية الكردية والنظام العراقي في بغداد أيا كان ملكيا أو جمهوريا.

هذه العلاقة شابها الكثير من التوترات والتقلبات وانعدام الثقة، واتخذت ما تتخذه عادة أي علاقة للصراع السياسي بين طرفين يود كل منهما فرض هيمنته وسيطرته تحت غطاء من الدعوات الأيديولوجية أو القومية، والتي يؤمن كل طرف بأنها الحق المطلق. وكان من مظاهر هذا التوتر أن شنت عليهم الحكومات العراقية حملات عسكرية بدعوى المحافظة على وحدة التراب العراقي. وأما الكرد فيحاربون معتقدين أن هذا قدرهم لتحقيق حلمهم بإقامة دولة كردية.

أما عن معرفة طبيعة ومسار العلاقة بين النخب السياسية الكردية وبين الدولة العراقية المركزية. فللوهلة الأولى قد يكون المدخل الدستوري والقانوني لفهم هذه العلاقة سهلا ميسورا لكن القراءة المتأنية لوقائع تلك العلاقة كما هي على الأرض تفضي إلى نتائج مغايرة.

فمنذ السنوات الأولى لتأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي والطمأنات الحكومية للكرد تتوالى، فكثيرا ما أكد الملك فيصل الأول وحكومته أن "كردستان بالنسبة للعراق بمثابة الرأس بالنسبة للجسد"، بل إن سلطات الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٥ حينما أعلنت رسميا عن إلحاق كردستان بالعراق وضعت لذلك شروطا لتستميل بها الكرد كان منها "احترام إرادة الشعب الكردي، والسماح لهم باستغلال ثرواتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم ضمن الكيان العراقي".

وبعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية عام ١٩٥٨ نصت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الصادر في عهد عبد الكريم قاسم على أن "العرب والكرد شركاء في الوطن".

وصدر في عهد حزب البعث عام ١٩٦٣ بيان معروف باسم بيان اللامركزية جاء فيه "لقد عاش العرب والأكراد كإخوة، يربطهم الوطن، وإن مجلس قيادة الثورة ليعترف بحقوق الأكرد على أساس مبدأ اللامركزية، وهذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت والدائم وستشكل لجنة من أجل وضع برنامج واسع للامركزية".
وفي عام ١٩٦٤ صدر عن عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز بيانات مشابهة.
وفي عام ١٩٧٠ أبرمت اتفاقية مارس/آذار بين الكرد والحكومة المركزية وتم الاعتراف فيها بحق الكرد في الحكم الذاتي.

بل إن عقد هذه المفاوضات وتلك الاتفاقيات ظل مستمرا حتى أوائل التسعينيات إبان الحصار والمنطقة الآمنة المشهورة.

برغم كل ما سبق فإن النتائج كانت دوما على الأرض مغايرة، فالمعارك العسكرية بين الطرفين ظلت مستمرة، تخبو حينا وتستعر أحيانا، فأين كانت تكمن المكشلة إذن؟

كانت الخلافات الأساسية التي حالت دون الوصول إلى شكل من أشكال التعايش السلمي بين الطرفين تكمن دائما في نقاط جوهرية من قبيل الحدود الجغرافية كمناطق حكم ذاتي للكرد وبالأخص ما يتعلق منها بسيطرتهم على مدينة كركوك الغنية بالنفط، وصلاحيات المجلس التشريعي في كردستان، ونشاط العناصر التابعة لأجهزة الأمن والمخابرات الحكومية.. وكلها نقاط كانت كفيلة بجعل ما يتم الاتفاق عليه يظل دوما حبرا على ورق، ولا يجد طريقا معبدا للتطبيق والتنفيذ.

هذه الصورة حاليا تشهد ومنذ انهيار الدولية العراقية عام ٢٠٠٣ تغييرا جوهريا، فأحد طرفي المعادلة سقط من الحساب، ونعني به الحكومة المركزية، وحلت محله كيانات سياسية أخرى تأسست على قاعدة طائفية ومذهبية، فتغيرت تبعا لذلك مراكز القوى، فأصبح رئيس الجمهورية كرديا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كرديين، وظلت قوات البشمركة (المقاتلون الكرد) قائمة لم يمسسها سوء، ونسبتهم في البرلمان وصلت إلى ٢١%، وأصبحت أربيل والسليمانية مزارا لعقد التحالفات المؤثرة في مسيرة الأوضاع السياسية العراقية.. غير أن كل هذا لا يعني أن اللحظة التاريخية الحاسمة في مصير كرد العراق قد باتت وشيكة، فلا تزال الخيوط متداخلة ومتشابكة داخليا وإقليميا ودوليا، ولا تزال أبواب الصراع السياسي مشرعة على كل الاحتمالات.

المصادر:
- الحوار العربي الكردي، وثائق مؤتمر القاهرة مايو/أيار ١٩٩٨، عدنان المفتي، إعداد وتقديم، مكتبة مدبولي، ط ١، سنة ١٩٩٩
- THE KURDS OF IRAQ: RECENT HISTORY, FUTURE PROSPECTS By Carole A. O'Leary Scholar-in-Residence for the Middle East Initiative at the American University Center for Global Peace, MERIA.

The Kurds between Iran and Iraq, Martin van Bruinessen, MERIP Middle East Report, No. 141, Hidden Wars (Jul. - Aug., 1986), pp. 14-27
http://links.jstor.org

العمل المسلح

محطات العمل المسلح الكردي في العراق

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

بدأ العمل الكردي المسلح في العراق في فترة سبقت قيام الدولة العراقية الموحدة أوائل العشرينيات من القرن الماضي، فحينما عقدت بريطانيا مؤتمرا في القاهرة عام ١٩٢١ لبحث شؤون الشرق الأوسط وطرحت فيه قضية العراق ورؤيتها الخاصة بتوحيد ولاياته الثلاث الموصل والبصرة وبغداد وتنصيب فيصل بن الحسين ملكا سارع الكرد برفض هذه الأفكار وأعلنوا أنهم سيقاومون ما سيتمخض عنه المؤتمر من نتائج حتى وإن جاءت في ثوب استفتاء على اختيار فيصل ملكا، ومن ثم قرروا حمل السلاح والبدء في حركات مسلحةكانت تشتد حينا وتخبو حينا تبعا لظروف داخلية في صفوف الحركة الكردية نفسها ووفقا كذلك لظروف خارجية تتعلق بالبيئة المحلية والإقليمية المؤثرة.

حركة محمود الحفيد البرزنجي

كان الشيخ محمود الحفيد البرزنجي الذي ينتمي إلى عائلة كردية شهيرة أول قائد كردي يرفع لواء العمل المسلح بهدف الحصول على مكاسب قومية، تبدأ بسقف طموح شعاره الاستقلال، ولا تتراجع عن أقل من حكم ذاتي يحفظ للكرد هويتهم وخصوصيتهم.

أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حاولت الدولة العثمانية استمالة الشيخ البرزنجي للوقوف معها ضد بريطانيا، إلا أنه اختار العمل إلى جانب البريطانيين.

ولم تضيع بريطانيا وقتا فاتصلت به وأغرته بإمكانية تحقيق حلم الدولة الكردية إذا ما وقف بجانبها وخرجت من الحرب منتصرة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وأفهمته أنه سيترتب على المادة ٦٤ من معاهدة سيفر إنشاء دولة كردية.

وكانت المكافأة البريطانية للبرزنجي هي أن سمح له الإنجليز برئاسة حكومة كردية في لواء السليمانية لكنهم فرضوا عليه مستشارين بريطانيين لا يبرم أمرا دون الرجوع إليهما.

ولم يمض وقت طويل حتى تنكرت بريطانيا لوعودها وتنكرت كذلك لمعاهدة سيفر مما جعل البرزنجي يعلن الحرب عليها وعلى الحكومة المركزية في بغداد بعد إنشائها.

وشهدت تحركاته انتصارات وهزائم مختلفة ونفاه البربطانيون مرتين إلى الهند وإيران ثم نفوه مرة ثالثة إلى جنوب العراق.

وتعتبر حركة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي أولى الحركات المسلحة المنظمة للكرد في العراق غداة تأسيس دولته الحديثة، وقد استمرت تحركاته على فترات متقطعة نحو اثني عشر عاما حتى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، وسعى إلى تأسيس دولة كردية حينما أعلن نفسه ملكا على السليمانية لكن مساعيه لم تتمكن من مواجهة الضغط العسكري للاحتلال البريطاني وضغط الحكومة العراقية.

حركة أحمد ومصطفى البارزاني:

في ذروة حركة الشيخ محمود الحفيد اندلعت في منطقة بارزان بشمال العراق عمليات عسكرية كردية مسلحة قادتها عائلة البرزاني وتحديدا الأخوين أحمد ومصطفى البارزاني.

بدأ أحمد البارزاني نشاطه بتحرك سياسي عام ١٩٣١ تمثل في تقديمه طلبا لعصبة الأمم يتضمن السماح للكرد بإقامة حكم ذاتي في مناطقهم وبدأ في تنظيم مجموعات كردية مسلحة استعدادا لما ستسفر عنه الأمور من تطورات.

لكن بريطانيا قررت مواجهته بالقوة فضربت طائراتها الحربية أماكن تجمعات المسلحين الكرد في منطقة بارزان، واستطاعت فرض نوع من السيطرة على تلك المنطقة بل إنها ألقت القبض على الشيخ أحمد البارزاني ووضعته رهن الإقامة الجبرية في لواء السليمانية، وظن المراقبون آنذاك أن الأوضاع في طريقها إلى الهدوء غير أن قيادة الحركة المسلحة آلت إلى أخيه الملا مصطفى فعاد النشاط يدب في صفوف المسلحين الكرد من جديد.

وفي عام ١٩٤٣ تمكن أحمد من الفرار من السليمانية وانضم إلى أخيه الملا مصطفى وواصلا عملياتهما المسلحة، ثم أعلنا أنهما على استعداد لوقف القتال إذا ما تحققت للكرد الشروط التالية:

- تشكيل ولاية كردية تضم كركوك وأربيل والسليمانية وزاخو ودهوك والعمادية وسنجار وخانقين ومندلي. اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في تلك الولاية.
- تعيين نائب وزير كردي في جميع الوزارات العراقية.

ولم تكن الظروف مهيأة آنذاك لقبول هذه الشروط ففشلت المساعي السلمية ليستمر العمل الكردي المسلح.

العمل المسلح بعد إعلان الجمهورية العراقية

لم يتوقف العمل المسلح الكردي حتى مع إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية عام ١٩٥٨، ففي تلك الأثناء حاول عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء التوصل إلى اتفاق سياسي مع الكرد ينهي من خلاله حركتهم المسلحة لكنه اصطدم بسقف مطالبهم المرتفع الذي تمسك به الملا مصطفى البارزاني مما أدى إلى استمرار العمليات المسلحة طوال الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣.

وقد تغيرت ملامح العمل المسلح الكردي قليلا بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم وتولي عبد السلام عارف الحكم، حيث حدث انشقاق سياسي في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه الملا مصطفى البارزاني،

وكان أبرز المنشقين جلال الطالباني وأحمد إبراهيم اللذين اتفقا بعد ذلك في عام ١٩٦٦ مع الرئيس عبد الرحمن عارف على المشاركة مع الجيش العراقي في قتال قوات الملا مصطفى مما أجبر الأخير على الهرب إلى طهران عام ١٩٦٨ لإقامة تحالف كردي إيراني ليستطيع مواصلة العمل المسلح.

أثناء تولي حزب البعث

ومع تولي حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨ كان الموقف العسكري للملا مصطفى البارزاني يتزايد قوة بسبب الدعم العسكري الذي كان يتدفق عليه من إيران، وقد واجهت الحكومة العراقية هذا التطور بتوقيع معاهدة مع الملا مصطفى عرفت ببيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ وفيها اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للكرد مع تقديم ضمانات لهم بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية، وتم الاتفاق كذلك على تأجيل البت في قضية كركوك حتى تنتهي إجراءات الإحصاء السكاني لمعرفة نسبة القوميات المختلفة في المدينة.

وكان مقررا إجراء مثل هذا الإحصاء عام ١٩٧٧ لكن الاتفاق بأكمله بين الحكومة العراقية والكرد انهار بعد أن اعلن الملا مصطفى البارزانيفي مطلع عام ١٩٧٤ عن "حق الكرد في نفط كركوك" الأمر الذي اعتبرته بغداد بمثابة إعلان حرب، وأعلنت من طرف واحد عن عزمها تطبيق بيان ١١ آذار بمنح الكرد حكما ذاتيا، وهو ما رفضه الكرد معتبرين أنه أقل مما تم التوصل إليه من قبل في اتفاقية عام ١٩٧٠، وإزاء هذه التطورات عادت عجلة الصراع المسلح لتدور من جديد.

في تلك الأثناء دخلت أطراف خارجية على الخط تمثلت في إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، وكلهم أرادوا دعم العمل المسلح الكردي لإحداث عراقيل أمام الحكومة العراقية تمنعها من تقديم الدعم للجبهة السورية التي كانت في حالة حرب مع إسرائيل، وإزاء هذا الأمر سعت الحكومة العراقية إلى أن تكسر هذا التحالف، وقد تم ذلك بالفعل بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين إيران والعراق.

قبل العراق في هذه الاتفاقية بفكرة اقتسام مياه شط العرب عند خط التالوك مع ايران، وكان من شروط وتداعيات ذلك أن توقفت إيران عن تقديم الدعم المالي والعسكري للكرد مما أدى إلى انهيار الحركة الكردية المسلحة، فهرب الملا مصطفى إلى إيران ثم إلى الولايات المتحدة ليموت هناك عام ١٩٧٩متأثرا بمرض السرطان.

الجبهة الكردية في حربي الخليج الأولى والثانية

في عقد التسعينيات وقعت عمليات عسكرية كردية عقب وقف اطلاق النار في حرب الخليج الثانية التي عرفت اميركيا باسم عاصفة الصحراء، وقد استطاع الجيش العراقي إخماد هذه العمليات ودخول المدن الشمالية التي ظلت لايام بيد المقاتلين الكرد، مما اضطر مئات الآلاف من الكرد إلى النزوح اتجاه الحدود الإيرانية والتركية، وهنا تدخلت الولايات المتحدة وفرضت حظرا للطيران فوق المناطق الكردية في الشمال والشيعية في الجنوب وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ أبريل ١٩٩١، وامتدت منطقة الحظر شمال خط العرض ٣٦ وجنوب خط العرض ٣٢.

وابتداء من العام ١٩٩٢ سحبت الحكومة العراقية موظفيها من محافظات شمال العراق الكردية، التي اصبحت عمليا خارج سيطرتها، فتولى الكرد ادارة شؤونهم بمساعدة اقليمية ودولية واسسوا لتجربة اشبه بالدولة المستقلة. وفي أواخر عام ١٩٩٦ وسعت الولايات المتحدة منطقة الحظر الشمالية إلى خط ٣٣ فكانت أقرب إلى حدود العاصمة بغداد، وذلك بعد بضعة شهور من دخول وحدات من الجيش العراقي محافظة أربيل في اغسطس/ آب من ذلك العام في عملية استمرت يوما واحدا فقط.

ونتيجة لمنطقة حظر الطيران هذه استمر الكرد متمتعين بالحماية الدولية وتراجعت عملياتهم المسلحة ضد الحكومة المركزية في بغداد حتى غزو العراق عام ٢٠٠٣.

وقت الغزو الأميركي

لم تشارك قوات البشمركة الكردية في الايام الاولى للحرب الأميركية على العراق والتي بدأت في ٢٠ مارس/آذار عام ٢٠٠٣، ولم تكن الجبهة الشمالية العراقية في مجملها ساحة للقتال كما كان الحال في الجبهة الجنوبية خاصة بعد أن رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية بالعبور إلى العراق من أراضيه، لكن المقاتلين الكرد قاموا برفقة وحدات من القوات الاميركية بالضغط العسكري على القوات العراقية في مدينة الموصل الشمالية في اواخر ايام الحرب عشية احتلال بغداد كما انهم قدموا قبل ذلك دعما لوجستيا للقوات الأميركية لاسيما بعض طواقم القوات الخاصة الأميركية وعناصر الاستخبارات التي تسللت إلى تلك المنطقة لتمهد البيئة وتساعد في عملية غزو العراق.

بعد احتلال بغداد وسقوط نظام الحكم وحل الجيش العراقي يمكن القول إنه بات مؤكدا أن الكرد قد تخلصوا من وجود تهديد عسكري تنظمه دولة مركزية استمر مرافقا لمسيرة عملهم المسلح منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة مع الغزو البريطاني حتى انهيارها مع الغزو الأميركي، لكن في الوقت نفسه يمكن القول أيضا إن توقف العمل المسلح الذي تشهده المناطق الكردية حاليا لا يمكن الجزم بأنه سيكون أبديا وذلك لسبب بسيط هو أو أن حلم الدولة الكردية المستقلة الموحدة لم يتحقق لهم بعد.

المصادر:

١- أكراد العراق، موسوعة مقاتل.
٢- الكرد، موسوعة السياسية.
٣- تاريخ الكرد، سرد زمني، موسوعة infoplease
٤- أكراد العراق، تاريخهم وثقافتهم، Cultural Orientation Resource Center.
٥- الجبهة الكردية أثناء الغزو الأميركي للعراق، الأرشيف الإخباري للجزيرة نت.

كرد تركيا والعمل المسلح

سيدي احمد ولد احمد سالم
الجزيرة نت

تشكل منطقة كردستان ربع مساحة تركيا ويشكل الكرد خمس سكانها، وتشكل مساحتهم أكبر فضاء كردي بالمقارنة مع فضاءاتهم في الدول الأخرى (العراق وإيران وسوريا) كما يشكلون أكبر أقلية عرقية بتركيا. وقد عرف وضع كردستان تركيا العسكري تطورات وتقلبات عديدة من ظهور الجمهورية في عشرينيات القرن الماضي مرورا بعهد الانقلابات في السبعينيات وانتهاء بالعهد التعددي الراهن.

بداية العمل الكردي المسلح

ظل التفاهم والأمل يطبع علاقة الرئيس مصطفى كمال بالكرد حتى سنة ١٩٢٣ حيث شاركوا إلى جانبه في حملاته ضد اليونان، كما وعدهم وعودا سياسية تتجسد في تطبيق بنود معاهدة سيفر التي تعِدُ –وفق شروط معينة– بكردستان مستقلة، وفي أقل الأحوال حكما ذاتيا.

غير أن انتصارات مصطفى كمال العسكرية على اليونان والأرمن وغيرهم دفعته إلى إلغاء اتفاقية سيفر وتوقيع اتفاقية لوزان المكرسة للانتصار التركي والموقعة يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٢٣، والتي ينص أحد بنودها على تراجع تركيا عن منح الكرد حكما ذاتيا.

ومع نهاية ١٩٢٣ بدأ التمرد الكردي المسلح، فما إن تسمى الرئيس مصطفى كمال بلقبه "أتاتورك" الذي يعني "أبو الأتراك" حتى بدأ في تطبيق سياسة التتريك وما انجر عنها من إدماج الكرد أو "أتراك الجبل" كما يشيع في الأدبيات التركية.

وشكل زعماء القبائل الكردية قادةَ الثورة ضد الجيش التركي، وقد حركت ثورتَهم سياسة أتاتورك الداعية إلى إبعاد الدين الإسلامي وإعلاء شأن القومية الطورانية، ومن سنة ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨ عرف منطقة كردستان تركيا ثلاث ثورات كبيرة:

ثورة الشيخ سعيد ميراني فبراير/شباط–مارس/ آذار ١٩٢٥.
ثورة جبل عرارات ١٩٣٠.
ثورة درسيم (١٩٣٦–١٩٣٨).

وقد واجهت تركيا الكمالية هذه الثورات بقمع ساحق، وسار حكام تركيا بعد ذلك على نهج أتاتورك في تعامله مع الكرد. ففي مارس/ آذار ١٩٧١ قضى التدخل العسكري التركي على المجموعات الثقافية والسياسية التي أخذت تتكاثر في الأقاليم الكردية.

حزب العمال الكردستاني ومواصلة الصدام

أعلن عن إنشاء حزب العمال الكردستاني (PKK) يوم ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨ واختير عبد الله أوجلان رئيسا له. ويعرف عن الحزب توجهه الماركسي اللينيني؛ ومن أهدافه الجوهرية إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة.

وقد تحول الحزب بسرعة من مجموعة قليلة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكردية، إلى أهم تنظيم سياسي يقود عملا مسلحا يحظى بتعاطف الكثير من كرد تركيا وخصوصا العمال والمثقفين والفلاحين.

ومنذ سنة ١٩٨٤ بدأ الحزب نشاطه العسكري داخل كردستان، وقد أعانت تضاريس المنطقة الوعرة متمردي الحزب في حربهم ضد الجيش التركي. وقد اتخذوا من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم الخلفية، كما أقاموا تحالفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة البارزاني.

وكانت الحكومة التركية قد أعلنت عن تطبيق قانون الطوارئ في الأقاليم الكردية سنة ١٩٧٩ وقررت التدخل العسكري المباشر في المنطقة منذ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠.

وقد تجاوز عدد عناصر جيش حزب العمال في التسعينيات ١٠ آلاف مقاتل. ورغم التوجه اليساري للحزب فإنه لم يحصل على تمويل من المنظومة الاشتراكية بل اعتمد في تمويل عملياته وإعداد مقاتيله على مصادره الخاصة، وتتهمه الأوساط التركية بأن تمويله مشبوه وغير شرعي.

وكان عقدا ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أكثر فترات الصراع بين الأكراد والجيش التركي دموية، فقد قام الجيش التركي بتعقب المسلحين واتهم بتدمير آلاف القرى الكردية وتهجير العديد من الأسر إلى داخل تركيا. كما تذهب بعض الإحصاءات إلى أن مجموع من قتلهم المسلحون الكرد يبلغ ٤٠ ألف شخص.

ولم تقتصر عمليات مسلحي حزب العمال العسكرية على الجيش التركي بل شملت المدنيين أتراكا وكردا وخصوصا المتعاونين مع الحكومة التركية، كما شملت بعض السائحين الأجانب. وقد وجهوا ضرباتهم لبعض المصالح التركية في البلدان الغربية.

اعتقال أوجلان والعمل المسلح

تم اعتقال زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان بنيروبي يوم ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٩ بعد ١٥ سنة من العمل العسكري المسلح، وحكم عليه بالإعدام في يونيو/حزيران من نفس السنة. وقد خفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة.

ومنذ اعتقال ومحاكمة أوجلان أخذت القضية الكردية بما فيها العمل العسكري منعطفا جديدا وإن لم يستمر، من أبرز معالمه

- الإعلان الكردي عن وقف إطلاق النارمن جانب واحد في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩، وهو الإعلان الذي لم يصمد بعد ذلك.
- حل حزب العمال الكردستاني (PKK) وإنشاء حزب مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (كاديك) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، تفاديا لإدراجه على قوائم الجماعات الإرهابية، ليغير اسمه مرة ثانية فيصير المؤتمر الشعبي الكردستاني (KONGRA GEL).

وقد أدرج حزب كاديك أو كونغرا جيل (الصيغة الجديدة لحزب العمال الكردستاني) ضمن قائمة المنظمات الموضوعة أوروبيا وأميركيا على لائحة التنظيمات الإرهابية.

وكان عثمان أوجلان الأخ الأصغر لعبد الله أوجلان قاد الحزب، ثم انشق عنه مشكلا حزب الوطنيين الديمقراطيين الكرد ذا التوجه القومي والمتبني النهج السلمي لحل القضية الكردية.
ومنذ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ عاد الوضع العسكري في منطقة كردستان تركيا للتأزم بعد خمسة أعوام من الهدوء، فاستأنف المسلحون الكرد الهجوم على الجيش التركي، وظهر تنظيم عسكري جديد أطلق عليه اسم صقور الحرية بكردستان، تصفه تركيا بكونه استمرارا لحزب العمال الكردستاني.

المصادر

١ – كردستان تركيا من خلال الرابط:
w w w.globalsecurity.org/military/world/war/kurdistan-turkey.htm
٢ – كراسات دراسية: مشاكل الهوية والقومية بتركيا من خلال الرابط:
http :/ / cemoti .revues.org/document65.html
٣ – الأكراد: القدر البطولي والقدر الدرامي من خلال الرابط:
w w w.diploweb.com/forum/dorinkurdes.htm
٤ – المعهد الكردي بباريس من خلال الرابط:
/w w w.institutkurde.org
٥ – الموقع الرسمي للمؤتمر الشعبي الكوردستاني من خلال الرابط:
w w w.kongra-gel.com/index.php?lang=en&option=content&task=blogcategory&id=1&Itemid=36

محطات العمل المسلح للكرد في إيران

شفيق شقير
الجزيرة نت

شهدت المنطقة التي يطلق الكرد عليها "كردستان"، في عشرينيات القرن العشرين أعمالا مسلحة للقوى الكردية لتأكيد وجودها وهويتها القومية، وكانت ترتفع وتيرة عملياتها العسكرية تارة وتنخفض تارة أخرى، وغالبا بحسب الظروف والمصالح الدولية والإقليمية.

وشهدت كردستان الإيرانية جزءا مهما من هذه الأعمال التي قادتها حركات عدة، حفظها الكرد كمحطات مهمة في تاريخهم.

حركة سيمكو

شيخ قبيلة شكاك الكردية إسماعيل آغا سيمكو اتخذ بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥ من كردستان الإيرانية الواقعة غرب بحيرة أرومية منطلقا لحركته المسلحة، وإلى جانب محاربته السلطات الإيرانية خاض حربا دامية ضد جيرانه الآشوريين إلى أن أخرجه الشاه رضا خان من تلك المنطقة واضطره لأن ينتقل إلى العراق.

ورغم ذلك استمر سيمكو في إدارة الحرب ضد القوات الإيرانية والتركية والعراقية، إلى أن دعي يوم ٢١ يونيو/حزيران ١٩٣٠ للتفاوض مع ممثل القوات الإيرانية في مدينة شنو، حيث دبر الأخير له مكيدة قتله فيها.

حركة جعفر سلطان

وفي خريف عام ١٩٣١، ظهرت في همدان حركة جعفر سلطان هورمان المسلحة، التي تم القضاء عليها بقسوة شديدة، وكان من نتائجها أن "اعترف" ممثل الكرد في البرلمان الإيراني بأن ليس ثمة مشكلة كردية، وأن الكرد يعتبرون أنفسهم إيرانيين، وقد منعوا من استعمال لغتهم أو من ارتداء زيهم القومي، وذلك تحت طائلة العقوبة.

حركة حمه رشيد

وبعد حركة هورمان بحوالي عشر سنوات خرجت عام ١٩٤١ حركة قبلية مسلحة قادها الشيخ حمه رشيد خان، الذي استولى على مهاباد وإقليم ساقز – بانة، ولكن الجيش الإيراني ما لبث أن طرده فلجأ إلى العراق عام ١٩٤٢، حيث ألقي القبض عليه. وعاد إلى إيران مجددا عام ١٩٤٥ مع مجموعة من رجاله قوامها ٢٠٠ فارس، ولكن حركته انتهت بدون أي نتائج تذكر.

مهاباد وحركة البرزانيين

قامت جمهورية مهاباد الكردية على الجزء الشمالي من كردستان الإيرانية، وكان يتولى إدارتها السياسية زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني قاضي محمد علي قاسم، بينما تسلم القوات المسلحة الزعيم الكردي العراقي مصطفى البرزاني، الذي كان قد لجأ إلى مهاباد وقدم العون لكرد إيران.

ولكن الجمهورية الفتية لم تعمر طويلا، وسقطت بعد أشهر من قيامها بيد القوات الإيرانية، التي أعلنت الأحكام العرفية وقامت بتصفية مفاعيل هذه الدولة، وأعدمت عددا من رموزها وعلى رأسهم رئيس الجمهورية قاضي محمد وشقيقه صدر قاضي الذي كان عضوا في البرلمان الإيراني، وابن عمه سيف قاضي وزير دفاع مهاباد، إضافة إلى آخرين.

وبعد سقوط الدولة واصل البرزانيون مواجهتهم للقوات الإيرانية، وتعرضت مراكز إقامة عوائلهم للقصف بالطائرات، مما دفعهم للتوجه نحو العراق، حيث كانت القوات العراقية بانتظارهم واشتبكت معهم مما اضطرهم لأن يتركوا الأطفال والنساء في بارزان، بينما دخل الرجال –وعددهم خمسمائة– تركيا، ومنها عادوا مجددا إلى إيران لمواصلة حركتهم المسلحة إلى أن عبروا نهر أوراس ودخلوا الاتحاد السوفياتي لاجئين، ولم يعودوا للعراق إلا بعد قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

المواجهة مع الثورة

مع سقوط نظام الشاه، وانتصار الثورة الإسلامية شكل الكرد في ايران مليشياتهم الخاصة باسم "البشمركة"، وبسبب رفض مرشد الثورة الخميني إعطاءهم حكما ذاتيا دخلوا –وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني– في مواجهات مع القوات الإيرانية في كثير من المدن الكردية، التي تعرضت لهجمات عنيفة من الحرس الثوري الإيراني مما اضطر البشمركة لأن تلجأ للجبال.

ولما نشبت الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠ تلقى كرد إيران دعما من العراق، واستمرت المواجهات بين الطرفين خلال التسعينيات تعرض خلالها الكرد لنكسات عدة، وتخللتها مفاوضات في بعض الأحيان، ولكن الوضع في نهاية المطاف استقر للسلطات الإيرانية وأصبحت المواجهات المسلحة في المناطق الكردية الإيرانية متقطعة وغير ذات أهمية، وتعرض في هذه الفترة عدد من زعماء الكرد في الخارج للاغتيال من أبرزهم زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عبد الرحمن قاسملو.

اللحظة المؤاتية

بعد سقوط بغداد وقدوم الحكومة العراقية الجديدة وتمتع كردستان العراق بحكم ذاتي معترف به، أعطت هذه الأوضاع دفعا لكرد إيران الذين يتخذون من الشريط الحدودي الإيراني العراقي أرضا لمعسكراتهم، وكثر الحديث عن هجمات متفرقة تتعرض لها القوات الإيرانية، في الوقت الذي أكد فيه بعض قادة الكرد ولا سيما الحزب الأبرز الحزب الديمقراطي الكردستاني أنهم يمتلكون بشمركة خاصة بهم وأنها تعمل وفق ظروفها الخاصة. واللافت أن إيران قامت مؤخرا –في النصف الثاني من شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٦– بقصف مواقع لكرد إيرانيين في أراض تابعة لمحافظة أربيل عاصمة كردستان العراق.

وقالت مصادر كردية عراقية إن كردا إيرانيين يتخذون من المناطق الحدودية العراقية مع إيران منطلقا لهم، أخترقوا الحدود ودخلوا في مواجهات مع القوات الإيرانية.

بينما صرح للجزيرة نت شمرخ جيايي وهو عضو في حزب الحياة الحرة الكردستاني*، بأن إيران قامت بالتعاون مع الحكومة التركية على الحدود العراقية بالهجوم على قوات حزب الحياة الحرة الكردستاني وقصف معسكراته، وأن حزبه استطاع أن يكثف من نشاطاته السياسية والعسكرية فيما وصفه "كردستان الشرقية".

وذهب بعض التحليلات إلى أن الضربة وقائية في بعض وجوهها، وأن إيران تخشى أن يتعاظم العمل العسكري الكردي في الفترة المقبلة، خاصة أن التحركات الشعبية بين كرد إيران قد تسارعت وتيرتها نسبيا وفي توقيت يثير الريبة، إذ إن إيران تخوض معركة دبلوماسية مع الغرب بسبب مسألة تخصيب اليورانيوم، والتهديدات التي تحيط بها تثير المخاوف من دور لكرد إيران يماثل أو يقترب من الدور الذي لعبه نظراؤهم في العراق.

أضف إلى ذلك أن المثلث الحدودي الذي يمتد ما بين العراق وإيران وتركيا يمثل فضاء كرديا حرا نسبيا، ولا تعوزه إلا لحظة مؤاتية قد توفرها القوات الأميركية الجاثمة في العراق، وتحديدا من كردستان العراق.

* أعلن عن تأسس حزب الحياة الحرة الكردستاني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، وهو الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني التركي.

المصادر

١- جمهورية كردستان الديمقراطية في ذكراها الستين، إسماعيل حصاف، المجلة الأسبوعية: الصوت الآخر.
http://www.sotakhr.com/index.php?id=3085
٢- الأكراد في إيران، موقع مقاتل من الصحراء.
/http://www.moqatel.com/MOKATEL
Data/Behoth/siasia2/akrad17/Mokatel7_2-2.htm#91
٣- حوار غير منشور للجزيرة نت مع شمرخ جيايي، عضو مجلس حزب الحياة الحرة الكردستاني وذلك في ٢٠٠٥/٥/١.
٤- Asia Times 20/9/2005, Kurds dream of real power
http://www.atimes.com/atimes/middle_east/GI20AK01.html
٥- صحيفة المستقبل اللبنانية ٢٠٠٦/٤/٢٢، لماذا لم تفعل تركيا ما فعلته إيران بقصف الأكراد؟
http://almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=175224
٦- صحيفة المستقبل اللبنانية ٣٠/١/ ٢٠٠٦، المستقبل تزور مناطق الأكراد الإيرانيين وتستطلع آراءهم.
http://almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=162272
٧- للوقوف على توصيف المنظمات الحقوقية لأوضاع الكرد في إيران، انظر على سبيل المثال تقرير هيومن رايتس ووتش عام ٢٠٠٣، والنشرة الإخبارية الصادرة عن منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.
http://hrw.org/arabic/mena/wr2003/iran.htm
http://www.amnesty-arabic.org/text/news-letter/2005/oct/oct2005_iran.htm
٨- صحيفة الشرق الأوسط نقلا عن خدمة نيويورك تايمز، هيومان رايتس ووتش: ١٧ قتيلا في اضطرابات بالمنطقة الكردية بإيران.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=317681&issue=9757

التدخلات الأجنبية في القضية الكردية..ملامح عامة

كمال قصير
الجزيرة نت

اتخذت التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة من بوابة الكرد أشكالا مختلفة، لكنها اتسمت عموما باستغلال واضح للكرد وطموحاتهم لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية، وتميزت باستخدام معايير مزدوجة في التعامل مع الكرد حسب العلاقة مع النظام الحاكم في هذه الدولة أو تلك.

أميركا والكرد

١٩١٧ الولايات المتحدة الأميركية تدخل الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، والرئيس ولسون يتحدث عن برنامج لحل مشكلة الأقليات في الدولة العثمانية ومنهم الكرد. (لم يتحقق شئ من هذا البرنامج الذي عُرف بمبادئ ويلسون).

١٩٧٢ أقنع جون كونلي أحد البارزين في قضية ووتر غيت الرئيس الأميركي نيكسون، بتقديم مساعدة مباشرة للكرد في العراق.

١٩٧٢ اجتماع في طهران بين الرئيس الأميركي نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر وشاه إيران، لتشجيع الكرد على التمرد ضد الحكومة العراقية.

١٩٧٥ الولايات المتحدة وايران تتخليان عن دعم المسلحين الكرد في العراق عقب اتفاق الجزائر بين العراق وإيران، وكانت النتيجة انهيارا سريعا لحركة الملا مصطفى البارزاني.

١٩٧٥ لجنة خاصة للاستخبارات في مجلس النواب الأميركي تصدر تقريرا عرف باسم (بايك) ينتقد الدور الأميركي في التخلي عن الكرد في العراق.

١٩٧٩ وفاة زعيم الحركة الكردية المسلحة في العراق مصطفى البارزاني متأثرا بالسرطان في ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة.

١٩٨٨ زيارة جلال الطالباني للولايات المتحدة.

١٩٩١ الولايات المتحدة تدفع مجلس الأمن لإصدار القرار ٦٨٨ الذي يفرض حظر طيران الطائرات العراقية في أجواء شمال البلاد، وتوفير أميركا ما عرف بالملاذ الآمن للكرد العراقيين.

١٩٩٥ الولايات المتحدة تعتبر حزب العمال الكردستاني في تركيا منظمة إرهابية.

١٩٩٥ الولايات المتحدة تجري وساطة في إيرلندا بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق لإنهاء الاقتتال بينهما.

١٩٩٦ وساطة أميركية في لندن لوقف إطلاق النار بين الفصيلين الكرديين الكبيرين في العراق.

٢٠٠٤ وزارة الخارجية الأميركية تصدر تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان، والذي ينتقد ما وصفه استمرار حالة التدهور الأمني والاعتقالات في أوساط الكرد بسوريا في الحسكة، وأيضا بعد أحداث القامشلي. واتهم التقرير الحكومة السورية بمواصلة إخفاء المعلومات عن أوضاع المحتجزين من الكرد، وقد صدر التقرير في ذروة الخلاف الأميركي السوري حول العراق.

٢٠٠٤ بيان صادر عن الخارجية الأميركية يعتبر مؤتمر الشعب الكردستاني في تركيا منبثقا عن حزب العمال الكردستاني، وبالتالي فهي تدرجه ضمن لائحة المنظمات الإرهابية.

٢٠٠٦ مؤتمر واشنطن للقضية الكردية في سوريا وأبعادها، وأنباء عن لقاء شيركو عباس رئيس المجلس الكردي للديمقراطية والحريات في سوريا مع مسؤولين في الخارجية الأميركية.

إسرائيل والكرد

١٩٦٣ أقام جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) قاعدة وسط مواقع المسلحين الكرد شمال العراق يوجد بها عدد من الضباط في الجيش الإسرائيلي.

١٩٦٦ الموساد يساعد في تشكيل جهاز استخبارات للمسلحين الكرد التابعين للبارزاني شمال العراق، عرف بجهاز (الباستان) مازال قائما حتى اليوم.

١٩٦٦-١٩٧٤ مساعدات عسكرية إسرائيلية للمسلحين الكرد شمال العراق تتضمن أسلحة ومدربين من قطاع المظليين على رأسهم العقيد تسوري ساغي إلى جانب مبعوثي الموساد.

١٩٦٨ الملا مصطفى البارزاني يزور إسرائيل عبر طائرة أقلته من إيران.

١٩٦٨ أهارون ديفيدي أحد قادة الجيش الإسرائيلي يزور شمال العراق ومنطقة راوندوز.

١٩٦٩ وفاة ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي، والبارزاني يبعث تعازيه إلى إسرائيل.

بريطانيا

١٩١٨ المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس يجري مفاوضات في مرسيليا مع شريف باشا، حول إقامة منطقة حكم ذاتي للكرد.

١٩١٨ بريطانيا تحتل الموصل.

١٩١٩ الطائرات البريطانية تقصف المسلحين الكرد التابعين للشيخ محمود الحفيف في السليمانية، وكان ذلك الهجوم الجوي أول استخدام للطائرات الحربية في عموم مستعمراتها.

١٩٢٣ بريطانيا تعلن أن ولاية الموصل التي تضم المناطق الكردية، تؤول إلى المنطقة العربية في العراق لتكون تحت نظام ملكي وتحت الانتداب البريطاني.

١٩٢٦ اتفاق بريطاني عراقي تركي لتنسيق علاقات الجوار بين الحكومتين العراقية والتركية بمشاركة البريطانية المنتدبة، لمواجهة ما أسموه أعمال الشغب والنهب كتعبير عن النشاطات المسلحة للكرد.

١٩٣٢ الطائرات البريطانية تقصف مواقع المسلحين الكرد شمال العراق، وتساند الجيش العراقي في هجومه على منطقة بارزان بعد مطالبة أحمد البارزاني عصبة الأمم منح الكرد حق الحكم الذاتي.

الاتحاد السوفياتي

١٩٤٦ الاتحاد السوفياتي يدعم إقامة جمهورية كردية في مدينة مهاباد شمال غربي إيران، وقد انهارت الجمهورية في نفس العام بعد أن انسحب الجيش السوفياتي من إيران.

١٩٤٧ الملا مصطفى البارزاني يلجأ إلى الاتحاد السوفياتي مع مجموعة من المسلحين الكرد بعد انهيار جمهورية مهاباد الكردية.

١٩٤٩ وزارة الداخلية الروسية ترفع مذكرة إلى ستالين يقترح فيها سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني (باقروف) على الحكومة تدريب قوات مصطفى البارزاني، وإمدادها بالمؤن.

١٩٤٨ البارزاني يلتقي السكرتير العام للحزب الشيوعي الأوزبكي يوسوبوف، ويبدي عدم ارتياحه لوضعية الفصائل الكردية، طالبا من سكرتير الحزب ترتيب لقاء له مع ستالين مهددا بالانتحار إذا لم تتم الموافقة.

١٩٥٨ الملا البارزاني يغادر الاتحاد السوفياتي عائدا إلى العراق، بعد الإطاحة بالملكية وإقامة النظام الجمهوري.

فرنسا

١٩٨٢ تأسيس المعهد الكردي في باريس والذي يرأسه الكردي كاميران كيكان.

١٩٨٨ الفرنسيون من أوائل من يكشف أحداث حلبجة، لتصدر الحكومة الفرنسية بقيادة ميشيل روكار بعد يوم من الأحداث بيانا تدين فيه ما حدث، وفي نفس الوقت قال وزير الخارجية الفرنسي رولاند دوما أن الغرب أغمض عينيه بعض الشيء عن ما وقع.

١٩٩١ فرنسا تساهم مع الولايات المتحدة وبريطانيا في تشكيل منطقة حظر الطيران شمال العراق، لكنها انسحبت من المشاركة أواخر عام ١٩٩٦.

١٩٩٨ دانييل زوجة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران تبعث رسالة إلى الرئيس التركي تثني فيها على وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني، وتحثه على حل القضية الكردية عبر التخلي عن الخيار العسكري.

٢٠٠٠ بدعم وتأييد من دانييل، قامت مجموعة من حزب الخضر من بين نواب البرلمان الفرنسي، بتنظيم مؤتمر حول القضية الكردية. وكان الهدف تشكيل مجموعة من البرلمانيين الفرنسيين تدافع عن المسألة الكردية مع الدول المعنية بالأمر.

٢٠٠٢ دانييل ميتران تزور كردستان العراق للمشاركة في الجلسات المشتركة للبرلمان الكردي.

٢٠٠٥ كرد سوريا يشاركون في مؤتمر للمعارضة السورية في باريس.

المصادر:
١- القضية الكردية في العراق، حامد محمود عيسى.
٢- القضية الكردية في تركيا، حامد محمود عيسى.
٣- دراسات في المسألة القومية الكردية، سعد ناجي جواد.
٤- عرض كتاب شلومونكديمون،الموساد في العراق ودول الجوار.

العلاقة بالاجنبي بين رؤيتين

رؤية مؤيدة

علاقة الكرد بالقوى الأجنبية..ضرورية لحماية الوجود

فرياد رواندزي
قيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني
رئيس تحرير جريدة الاتحاد / بغداد

أسهم الكرد بدور أو أدوار في المنطقة التي تقاسموا فيها مع الآخرين موطنا، ولم تنته لصراعات بين دول المنطقة التي تتقاسم موطن الكرد أو تمر من غير أن يرى الباحث بصمات كردية عليها، وفي بعض المرات دخل الكرد في مثل هذه الصراعات والأحداث كجزء من اللعبة، ومن دون أن يدركوا أنهم أصبحوا أدواة في اللعبة التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل، لكن يجب أن نؤكد أنه كل في مرة دخل الكرد بأية لعبة إقليمية فإنهم كانوا يقصدون من ورائها ترسيم موطئ قدم كردي في كردستان.

البحث عن وطن

كانت أول مشاركة كردية حقيقية في أحداث المنطقة، قد حصلت قبل وأثناء معركة جالديران ١٥١٤ بين الدولتين الصفوية والعثمانية، اذ وقفت الغالبية العظمى من الكرد في حينها إلى جانب العثمانية، ربما بسبب النوازع المذهبية حيث الغالبية العظمى من الكرد تنتمي إلى المذهب السُني، أو بسبب الوعود التي قطعها السلطان سليم الأول للكرد بزيادة نفوذ أمرائهم وإعفائهم من الضرائب، وبما أن أرض كردستان تحولت إلى ساحة للمعركة بين الجانبين فإن العامل الكردي كان مهما في حسم المعركة وتقسيم المغانم على الإمبراطوريتين، في النهاية وكما في كل مرة خسر الكرد موطنهم، حيث شهدت كردستان أول تقسيم لها بين الصفويين والعثمانيين إثر تلك المعركة، وعدا المكاسب الآنية لبعض أمراء الكرد، فإنهم لم يحققوا أي قدر من الاستقلال الذاتي لإماراتهم، وبعد أن هدأت العاصفة تفرغ الصفويون والعثمانيون للكرد وتمت تصفية الحسابات معهم.

وظهرت العلامة الأبرز في العلاقات الكردية الخارجية من أجل تحقيق مطامحهم القومية بعد انهيار الدولة العثمانية، ففي أعقاب هذا الانهيار وعلى أعتاب تأسيس الدولة التركية الحديثة، كانت هناك دول أخرى في طريقها إلى الظهور بخارطة جديدة، وقد بذل الكرد آنذاك جهودا حثيثة من أجل ضمان حقوقهم وتأسيس دولتهم، فقبل اتفاقية سيفر ١٩٢٠، كان الشيخ محمود الحفيد قد جنح نحو تأسيس مملكة كردستان وعاصمتها السليمانية، ولم يكن الشيخ الحفيد موفقا في رسم سياسة خارجية واضحة ليجني من ورائها مساندة خارجية، حيث تأرجح في مواقفه بين الميل نحو الأتراك تارة ومغازلة الفرس تارة أخرى، في حين أنه لم يحسن التعامل مع الإنجليز الذين كانوا في قلب المنطقة لوضع صورة جديدة لخارطة المنطقة بالتعاون والتنسيق مع فرنسا.

ويبدو أن الشيخ محمود الحفيد كانت تسيطر عليه نوازعه الإسلامية أكثر من سواها، لذلك لم يستثمر وعود الحلفاء واتخذ من سياسة معاداة الإنجليز أسلوبا، وكانت النهاية أن انتهى حلمه بدولة كردية بعد إلحاق كردستان الجنوبية (ولاية الموصل وولاية شهرزور) بالدولة العراقية التي تأسست على يد الإنجليز عام ١٩٢١.
لقد غادر الملك محمود الحفيد مع المئات من مقاتليه الأشداء إلى جنوب العراق في البصرة والسماوة لمساعدة شعلان أبو الجون عندما قاد ثورة العشرين ضد الإنجليز. إن هذه الخطوة لم تكن موفقة في الوقت الذي كانت المنطقة برمتها تغلي من أجل أن ترسو بوضع جديد ويأخذ كل شعب نصيبه، في حين أن مشايخ الخليج ومنهم أمراء الكويت وبلاد الشام قد أدركوا جيدا كيفية التعامل مع الوضع الجديد من أجل تأسيس دول تحت وصاية الإنجليز والفرنسيين

التحالفات الخاطئة

إن اتفاقية سيفر ١٩٢٠ والتي نصت موادها (٦٢،٦٣،٦٤) على حق تقرير المصير لكردستان الجنوبية (كردستان العراق حاليا) قد قبرت باتفاقية لوزان ١٩٢٣، ولم يأت ذلك بسبب الغدر الذي لحق بالكرد من قبل الحلفاء بل بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية لقراءة الأوضاع من قبل قادة الكرد آنذاك، فقد أخطأوا في تحالفاتهم واصطفافاتهم، إذ بدلا من أن يلتفوا حول صاحب القرار، التفوا حول من كان ينتظر النعمة من صاحب القرار.

وحتى عند تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، حيث لم تكن ولاية الموصل ومشكلتها قد حُلت بعد، فقد صوتت الغالبية العظمى من الكرد لصالح الانضمام إلى الدولة العراقية في الاستفتاء الذي جرى العام ١٩٢٥ وكان اختيارهم هذا حاسما في تقرير مستقبل ولاية الموصل وكردستان العراق الحالية، ورغم أن هذا الموقف جاء نزولا عند رغبة الإنجليز، فإن الوعود المعسولة التي وضعها الإنجليز على موائد شيوخ العشائر الكردية لم تتحقق، ولم تفِ الحكومة الملكية بوعودها لتحقيق مطامح الكرد لتأسيس كيان خاص بهم في كردستان الجنوبية. إن تصويت الكرد لضم كردستان الجنوبية إلى العراق لم يكن حبا بالحكومة الملكية حديثة العهد ولا كرها لحكومة مصطفى كمال أتاتورك، بل كان محاولة من سكان ولاية الموصل لإظهار حسن النوايا نحو الإنجليز لتنفيذ وعودهم التي تجسدت في بنود اتفاقية سيفر وبنود إعلان الرئيس نلسون.

وفي منتصف الأربعينيات من القرن الماضي أصبحت إيران الشاه رضا بهلوي مسرحا للعمليات الحربية في الحرب الكونية الثانية، وكان ذلك فرصة للكرد والآذريين لإعلان نوع من الاستقلال والوقوف بجانب الاتحاد السوفياتي، وهكذا أعلن القاضي محمد عن تأسيس جمهورية كردستان (مهاباد) مستفيدا من المساندة السوفياتية والأوضاع التي آلت إليها الحرب الكونية، إلا أن عمر هذه الجمهورية الفتية وجمهورية آذربيجان وعاصمتها تبريز لم يدم أكثر من سنة، بعد أن تراجع السوفيات عن دعمهما، وسقطتا وأعدم القاضي محمد رئيس كردستان بساحة الاستقلال في مهاباد، دون أن يتحرك السوفيات لإنقاذ الجمهورية أو حتى حياة قائدها.

إن تخلي السوفيات عن الكرد والآذريين جاء بعد أن أعطى شاه إيران الوعود الكبيرة لموسكو بالاستثمار والكشف عن آبار البترول في إيران لمصلحة الاتحاد السوفياتي.

ولم تكن محاولات الكرد للجنوح نحو الإنجليز أو نحو الروس في العراق وإيران على حساب الشعور ألتوأمي للكرد مع العرب والفرس، بل بالعكس فالحركة الكردية بشقيها السياسي والعسكري كانت تقلد العرب والفرس في التقرب من الإنجليز والروس، لكن المعادلة السياسية التي ولدت بسبب تقاسم كردستان بين دول المنطقة لم تكن قط مثل تلك التي جرت للشعوب الأخرى، فكان التقليد الكردي تقليدا أعمى كان يجب أن يكون وفقا لقراءة خاصة للمصالح التي تجمع هذه القوى مع الكرد وليس اتباع قراءة الآخرين لرسم السياسة الكردية.

العلاقة مع اسرائيل

لا يمكن أبدا ان نتحدث عن العلاقات الخارجية للكرد، دون التعريج على العلاقات (الكردية الإسرائيلية) وهي العلاقات التي بدأت تظهر بوادرها من خلال اتصالات بين طلبة الكرد الدارسين في أوروبا والصحفيين الإسرائيليين الذين نقلوا وجهات نظر الطلبة الكرد إلى الجهات الرسمية الإسرائيلية في بداية الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأت الثورة الكردية في كردستان العراق بقيادة الزعيم الكردي الراحل ملا مصطفى البارزاني، لكن مثل هذه الاتصالات لم تتم بين القيادة الكردية والإسرائيليين إلا نهاية عام ١٩٦٤.

إن البارزاني كان مترددا في تلك الأوقات ليس فقط في إقامة العلاقة مع إسرائيل، بل في استلام المساعدات من الولايات المتحدة الأميركية أيضا، ويؤكد شميدت ذلك في كتابه (رحلة في أوساط رجال شجعان) مشيرا إلى أنه عندما "سئل البارزاني، عما إذا كانت هناك إمكانية لأن يطلب الكرد مساعدات من واشنطن، اجاب بالنفي.

لم تأت العلاقات الكردية الإسرائيلية لتضرب العرب أو العلاقات العربية الكردية، ففي عام ١٩٦٤ وفيما كانت بوصلة الموافقة الإيرانية لمد الكرد بالمساعدات الإسرائيلية قد توقفت عند مقر القيادة الكردية، فإن القيادة الكردية دخلت في المفاوضات مع حكومة عبد السلام عارف مستندة إلى موقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر المؤيد لحل القضية الكردية في العراق بطرق سلمية. لكن عارف لم يستثمر الفرصة وبدأ القتال ثانية، وفي أحد مؤتمرات القمة العربية سأل الحبيب بو رقيبة الرئيس عارف عن "الأوضاع في الشمال الكردي" فردّ عليه "إنهم مجموعة شكلوا عصابات للنهب والسلب وقتل الشرطة في المخافر". فنصح بورقيبة الرئيس العراقي قائلا "وهنا تكمن المشكلة عندما لا تعترفون بهذه العصابة بأنهم يريدون شيئا".

ومع أن المساعدات الإسرائيلية كانت تصل الثورة الكردية، لكن القيادة الكردية بشقيها قيادة البارزاني– قيادة طالباني، لم تتوقف في توطيد العلاقات مع الفصائل العربية الثورية، لا سيما الفلسطينية منها، ولم توصد أبواب المفاوضات مع الحكومة العراقية ١٩٦٤، ١٩٦٦، ١٩٦٧ وحتى بعد انقلاب عام ١٩٦٨، بل إن القيادة الكردية كانت دائما رهن الإشارة لبدء المفاوضات على أساس منح الحكم الذاتي للكرد

الورقة الكردية

إن السياسة الخاطئة للحكومة العراقية وإنكارها لوجود المشكلة الكردية ووقوف بعض الحكومات العربية مع بغداد، كان لها تأثيرها في استثمار هذه الأوضاع من قبل الحكومة الإسرائيلية لعرض المساعدات للكرد، وقد أكد الزعيم الكردي ملا مصطفى البارزاني لأحد الزوار الذي كان يحمل رسالة غير مباشرة من تل أبيب "إن من الضروري أن يعيش الكرد مع العراقيين لذا فإننا نطالب بالحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية".

إن العلاقات الكردية الإسرائيلية التي لم تكن بعيدة عن عيون شاه إيران والولايات المتحدة الأميركية، لم تكن إلا مصلحة إسرائيلية لإضعاف العراق وهو هدف ربما كان يلتقي عنده الكرد والإسرائيليون، إلا أن أميركا تقول عن علاقاتها مع الكرد في تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأميركية "إننا نتفق مع الشاه في ضرورة عدم حسم الوضع الكردي إلى هذا الجانب أو ذاك". وهذا دليل على أن تلك الأطراف كانت تستخدم القضية الكردية كورقة، لكن القيادة الكردية لم تكن تمتلك خيارا آخر، غير استلام المساعدات حتى من الأعداء لدرء المخاطر عن الكرد والدفاع عن كردستان.

وعندما توصل شاه إيران مع صدام حسين إلى اتفاقية الجزائر على هامش قمة أوبك بالجزائر في مارس/آذار ١٩٧٥ بوساطة الرئيس الجزائري بومدين، لم تتحرك لا إسرائيل ولا أميركا لإيقاف الشاه، وهكذا ذهبت ثورة سبتمبر/أيلول ١٩٦١ والتي استمرت إلى مارس/آذار ١٩٧٥ وانهارت بسبب عدم التعامل الجدي من قبل الحكومة العراقية مع القضية الكردية، بل فضلت التنازل عن نصف شط العرب وأراض عراقية شاسعة لقاء خنق الثورة الكردية، وبدلا من أن يكون هواري بومدين وسيطا في الوقت ذاته بين الكرد والحكومة العراقية، مهد هو الآخر لضرب القضية الكردية فكان جرحا لم ينسه الكرد رغم أن شعراءهم غنوا للثورة الجزائرية أجمل قصائدهم وأصبحت صورة (جميلة بوحيرد) معلقة في كل بيت كردي.

استثمار المتغيرات الدولية

يعتبر عقد الثمانينيات مرحلة أخرى من تشابك العلاقات الكردية مع دول الإقليم، لا سيما تلك الدول التي تتقاسم كردستان. فبعد نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني، أصبحت مناطق شاسعة من كردستان إيران تحت سيطرة كرد إيران، لكن ما لبثت أن تمكنت القوات الإيرانية وحرس الثورة من إعادة السيطرة على تلك الأراضي. واستثمرت المعارضة الإيرانية سوء العلاقات بين طهران وبغداد للتوجه إلى الأراضي العراقية وإقامة معسكرات لقواتها. وقد أصبحت مساعدات صدام حسين للمعارضة الإيرانية بصورة عامة ملحوظة أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

وكانت تربط الزعيم الكردي الإيراني د. عبد الرحمن قاسملو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني علاقات جيدة مع صدام حسين، لكن تلك العلاقات لم تكن أبدا على حساب مبادئه وإيمانه بالقضية الكردية، وفي

الوقت ذاته كانت علاقاته جيدة مع قادة الكرد العراقيين، ولفترة طويلة كانت مقرات قاسملو ملاصقة لمقرات قادة الكرد، بل إن قاسملو ذهب إلى أبعد من ذلك عندما توسط بين الكرد وبصورة خاصة بين جلال الطالباني أحد أبرز زعماء الكرد والرئيس العراقي الأسبق صدام حسين عام ١٩٨٣.

إن علاقات كرد العراق لم تتوطد مع الثورة الإيرانية إلا بعدما رفضت حكومة صدام حسين التوصل إلى اتفاق لحل القضية الكردية مع الطالباني عام ١٩٨٤، وقد تهربت الحكومة العراقية من التصالح مع الكرد حتى بعد أن اصطدمت بقوة الإيرانيين في خوزستان، ووقعت تحت ضغط الحكومة التركية، بل إنها شنت حملة عسكرية انتهت بتدمير (٤٥٠٠) قرية وقصبة كردية في كردستان العراق، ولولا التقارب الكردي الإيراني لتحولت كردستان إلى ساحة معركة حقيقية على غرار مناطق الوسط والجنوب، بالإضافة إلى هذا فإن التقارب الكردي الإيراني قد جاء كون عدوهما مشترك وهو صدام حسين، بالإضافة إلى أنها كانت فرصة لتتنفس الثورة الكردية في ظروف الخناق التي كانت تفرضها تركيا والعراق على الكرد.

وفي مفاوضات عام ١٩٨٣ والتي استمرت زهاء السنة، أشاد الرئيس العراقي صدام حسين بالسيد جلال الطالباني واعتبره وطنيا، لأن حزبه الذي كان الذراع الأقوى في الثورة لم يمد يده لإيران والقادة الجدد. لكن حتى هذه الشهادة من صدام حسين لم تفعل فعلتها، فكان الضغط على القيادة الكردية كبيرا من قبل قواعد الحزب وصفوف البيشمركة لفتح منفذ للمساعدات، ولم تكن الظروف تسمح بأكثر من إقامة العلاقات مع إيران.

أما عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا فلم يخرج تقريبا من القاعدة، فكان يعيش في دمشق وسهل البقاع، وحتى أن أكثر قواته كان يشكلها الكرد السوريون بعلم ومعرفة المخابرات والسلطة السورية، لذا انتهى المصير بعبد الله أوجلان إلى السجن في إيميرلي بتركيا لأنه لم يحسن اللعبة الدبلوماسية واستثمار العلاقات المتوترة بين دمشق وأنقرة، بل وضع كل البيض في سلة دمشق التي سرعان ما تخلت عنه بعد ازدياد ضغط التهديد التركي لضرب دمشق وغزو البلاد لإلقاء القبض على أوجلان.

القضية المنسية

هكذا كانت العلاقات الكردية مع دول الجوار، التي كانت تبنى على أساس التناقضات والاختلافات الموجودة بين الدول التي تتقاسم كردستان، إلا أن تلك الدول مهما تعاظمت خلافاتها، لكنها كانت ترى في القضية الكردية أكبر تهديد لكياناتها وأكبر بكثير من الخلافات الموجودة بينها. لقد كانت هذه العلاقات ضرورية لتأكيد الكرد على البقاء وإبداء المقاومة وطرح بعض مطالبهم المتواضعة، وذلك في غياب الدعم الإسلامي والعربي والعالمي لقضية الكرد التي غدت تطلق عليها (القضية المنسية).

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور القطب الأميركي الوحيد في العالم، وتغيير مفهوم السيادة والعلاقات الدولية والمصالح المشتركة بين الدول في ظل النظام العالمي الجديد المتمثل بـــ (العولمة) قد فتحت آفاقا جديدة على القضية الكردية، فلم تعد العلاقات الكردية أسيرة الدول التي تتقاسمها، بل طرقت أبواب أميركا وأوروبا، وبالتالي لم تعد القضية الكردية قضية محلية فحسب، بل تحولت إلى مسألة عالمية وأصبح اللاعب الكردي معروفا فيها.

وكانت لسياسات الرئيس العراقي الخاطئة في الكويت وما بعدها، تأثيرها الكبير في إعطاء العلاقات الكردية الأميركية والعلاقات الكردية الأوروبية بعدا جديدا، حتى أن بعض الحكومات العربية لم تعد تخشى من غضب الحكومة العراقية ومدت هي الأخرى يدها نحو القادة الكرد وبصورة خاصة الطالباني والبارزاني، لاسيما بعد أن تبين لتلك الحكومات صدق الرسالة الكردية التي كانت ترغب في البقاء ضمن العراق، وكانت للتطورات اللاحقة في إقامة المنطقة الكردية الآمنة تأثيرها الكبير على توسيع تلك العلاقات على أساس بحث مستقبل العراق والتخلص من حكومة صدام حسين، واعتقد أن الحكومة التركية هي الأخرى وبسبب طموحاتها للدخول في النادي الأوروبي قد فتحت الآفاق أمام القضية الكردية بمعزل عن زعيم الحزب العمالي الكردستاني، والنظر إليها كقضية شعب لا يمكن أن يبقى هكذا.

إن العلاقات الأميركية الكردية في العراق أصبحت مسألة إستراتيجية بالنسبة لكرد العراق وللولايات المتحدة الأميركية، وإن مثل هذه العلاقة لم توجه نحو أي طرف، وهي ليست اصطفافا أو تحالفا ضد الآخرين، بل إنها حماية من (دولة ضامنة) للدفاع عن الكرد في العراق من التذويب والانصهار وعمليات الإبادة الجماعية.

إن النخبة العربية الحاكمة والعالم الإسلامي يتحملان إلى حد كبير طريقة إقامة الكرد لعلاقاتهم مع دول الإقليم، ربما في بعض الأحيان على حساب تلك الدولة أو تلك. فلا يوجد في أرشيف مؤتمرات القمم العربية والإسلامية ما يشير إلى طرح قضية شعب مسلم كان يريد أن يتمتع بحقوقه البسيطة ولا حتى إشارة للدفاع عنه بوجه الممارسات الوحشية التي كانت تمارس ضده.

لم يكن أمام الكرد أي مفر من إقامة تلك العلاقات التي كانت مهمة وحيوية للمحافظة على وجوده.

العلاقة بالاجنبي بين رؤيتين

رؤية رافضة

العلاقة بالقوى الأجنبية... سلوك كردي مبكر للتآمر

طارق الدليمي
كاتب وباحث عراقي

في طريقته الاجتماعية السياسية في التحليل، يضع جاك لاكان، منهجاً يجمع بين الصرامة المدرسية والمرونة في التعامل مع الوقائع، يشير فيه إلى السلوك العام للإنسان والمجموعات البشرية حين تقع في الخطأ الجسيم من أجل تحقيق آمالها وطموحاتها. والمنهج يتركز في ثلاث رزم: الأولى المتخيل، الثانية الرمزي، الثالثة الواقعي.

الفشل القيادي

حين نواجه المشكلة الكردية في العراق لا بد من القول إن السلوك الفاشل للقيادات الكردية في تحقيق طموحات الشعب الكردي ضمن الإطار الوطني الاستقلالي التاريخي، يجيز لنا القول حسب لاكان، إن التخيل في الذهن القيادي هو الدولة الكبرى-كردستان والتي منعتها الأطماع الاستعمارية من التحقيق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. أما الرمزي، فهو الإصرار لهذه القيادات على اتهام العرب دوماً ومن دون غيرهم على الاضطهاد الكلي والذي يمكن أن يتلخص أحياناً بمسائل مزورة وتراكمات مسبقة الصنع وإحالات نفسية من نمط "حلبجة".

أما الواقعي، فهو أن القيادات ومنذ عام ١٩٢١ -بداية الدولة العراقية- كانت وما تزال تطمح إلى بناء دولتها الخاصة في رقعة متوهمة من العراق تكون بديلاً عن الحكم القومي الكردي العام، ويا ليتهم توقفوا أمام هذا الواقعي الذي انقسم إلى سنجقين البارزاني والطالباني ولا نعرف الحرب بينهما متى تنتهي؟

وإذا كان مكماهون قد خدع الشريف حسين عام ١٩١٥ بخصوص الدولة العربية التي ستشيد بعد ثورة ١٩١٦، فإن شريف باشا الذي بعثه الشيخ محمود الحفيد للقاء مع السير برسي كوكس في مرسيليا عام ١٩١٩ قبل وعود كوكس بأن تكون كردستان تحت الانتداب البريطاني. أما القيادات الكردية في العراق، فإنها أذعنت لخطة بيرسي كوكس، في الاندماج مع الدولة، وتحديداً بعد مؤتمر القاهرة في مارس/آذار ١٩٢١.

وظلت ميالة إلى المساومة باستمرار مع القوى الأجنبية بل أحياناً تخضع للعديد من إستراتيجياتها السياسية. وكانت الإستراتيجية البريطانية في حينها، هي الاندماج المؤقت للشعب الكردي مع العراق، ومحاولة استغلال أوضاعه من أجل تحقيق الضغوطات السياسية على الدولة ومنعها من الاستقلال الكامل. أما الإستراتيجية الإنجلو سكسونية الحالية فهي تتضمن الانفصال المؤقت وذلك لتحقيق نفس الإغراض لمنع الاستقلال والسيادة الكاملة للطرفين العربي والكردي.

ولقد ضاعت القيادة الكردية بين مفهومين تاريخيين للخلاص القومي، الأول الستاليني والثاني الويلسوني لتقرير المصير، وتم تحطيم آمال الشعوب في الصيغتين، تبعاً لمصالح الدولة السوفياتية أو الإمبريالية العالمية.

محاولات الحل العقيمة

كانت بريطانيا المنتصرة في حربها العدوانية عام ١٩٤١ واحتلالها للعراق للمرة ثانية، قد احتضنت القيادات الكردية مرة ثانية: وساهمت في تشكيل حزب هيوا، من خلال الضابط شوتر ودعمه لمؤسس الحزب رفيق حلمي.

وبادر هذا الحزب إلى تأييد الحركة المسلحة للبارزاني وساعده على الهرب والذهاب إلى إيران للمشاركة في جمهورية مهاباد. وقد سارعت بريطانيا وبالتعاون مع أميركا بالقضاء على هذه الجمهورية وتوحيد البلاد مرة ثانية.

وحينها شجعت بريطانيا الملا مصطفى للذهاب إلى الاتحاد السوفياتي. ويؤكد السياسي عبد الفتاح إبراهيم، على أن للسوفيات دوراً غامضاً في هذه النقطة، وتشير الوقائع التاريخية إلى أن اتفاقية سايكس بيكو– سازانوف عام ١٩١٦ منحت كردستان للقيصرية الروسية، لكن الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وفضحها لبنود الاتفاقية جعلت بريطانيا تسترجع هذه القطعة إليها وتتصرف من جديد على ضوء ذلك. وهذا ما جعل السوفيات يبلعون الموس على الحدين !

واستفادت الحركة السياسية العراقية من درس الحركة البارزانية باتجاهين: الأول المشروع الحكومي السعيدي(نسبة إلى أشهر رؤساء الوزراء العراقيين نوري السعيد) والثاني المشروع الوطني في تلك الفترة بقيادة الزعيم الشيوعي يوسف سلمان يوسف.

المشروع السعيدي: يتضمن إعادة إدماج الوضع الكردي بصورة شاملة مع الدولة الوطنية العراقية. بل إن التقرير يشير وعلى ضوء التجارب بوضوح إلى مخاطر التداخلات الأجنبية بالحالة الكردية وانتهازية "الأفندية" الكرد ومصالحهم الشخصية. ويدافع الباشا (نوري السعيد) عن برنامج يتضمن إدماج الطبقات السياسية والتجارية والإقطاع في الحلف المركزي للدولة، البلاط والسلطة السياسية. وكانت هذه الطبقة الكردية جزءاً مهماً من الطاقم السياسي الحزبي الانتخابي للسعيد. [كاتب التقرير ماجد مصطفى من تابعي الشيخ الحفيد].

المشروع الوطني: هاجم يوسف سلمان موقف الحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ والقاضي بالانفصال عن العراق. وثبت في أدبيات الحزب ولا سيما كونفرنس ١٩٤٢ ومؤتمر ١٩٤٥، بأهمية وحدة العراق الوطنية وكون الاندماج مسألة ضرورية، ومحذرا بوضوح من التدخلات الاستعمارية وفي مقدمتها الأميركية التي تسعى إلى "العثور على قاعدة اجتماعية" لها في الشعب الكردي. وكان الجادرجي ممثل البرجوازية الوطنية يتمسك بنفس الموقف، وقد رفضت الأحزاب الوطنية في مارس/آذار ١٩٥٧ دخول حزب البارتي الكردي إلى جبهة الاتحاد الوطني، وأناطت بالعلاقة الجانبية للحزب الشيوعي.

تنفيذ الأجندة الأجنبية

طرحت ثورة ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨ في العراق ومن خلال دستورها الجديد الحقوق الكردية ضمن إطار جمهورية دستورية موحدة. واستفاد الحكم ألقاسمي من الملا مصطفى البارزاني العائد إلى العراق، في صراعه الداخلي مع القوى الأخرى. وقام عبد الكريم قاسم باستعمال القيادات الكردية لتدمير الحركة القومية –لا سيما في الموصل وكركوك– وفي الوقت ذاته دفع هذه القيادات إلى تحجيم النفوذ السياسي للحزب الشيوعي في الشمال. لكن الطرفين، قاسم والبارزاني، سرعان ما أسفرا عن استبدادهما وطموحاتهما الضيقة.

واستثمر البارزاني ضغوطات شركات النفط بعد إعلان قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦٠، وتصاعد الضغوطات العسكرية بعد أن تورط قاسم في مسألة الكويت. هنا ساعدت إيران القيادة الكردية من خلال عشيرة (سعيد قزار) وبعض الإقطاعيين بقيادة عباس مامند، وكان رسولهم إلى الملا مصطفى، جلال الطالباني. وبعد انقلاب ٨ فبراير/شباط ١٩٦٣، طرحت القيادة الكردية برنامجها في الحكم اللامركزي، حيث تم رفض ذلك. إلا أنها قدمت مشروعا –من خلال الطالباني– إلى المباحثات الجارية حول الوحدة الثلاثية في القاهرة.

وبعد فشل هذه الجهود جميعا، بدأ الملا تحركه العسكري الذي أسند بصورة شاملة وعلى كافة المستويات من قبل إيران الشاه. ويؤكد الصحفي دافيد دامسن في كتابه الحرب الكردية، أن البارزاني قال له إن الأميركيين طلبوا منه ذلك بوضوح عبر إيران.
وكان الثمن ربع مليون دينار عراقي مع بعض صناديق البرتقال والتفاح حملها إليه متصرف لواء السليمانية عبد الرزاق سيد محمود. لكن البارزاني بعد الانشقاق الكبير في صفوفه، حاول استمالة القاعدة الشعبية في الرجوع إلى

العمل المسلح والتعاون مع شركات النفط وإيران، واستثمر المشاكل في الحكومة المركزية وموت الرئيس عبد السلام عارف في حادثة الطائرة الشهيرة.

وكانت معركة هندرين بين المقاتلين الكرد والجيش العراقي في ربيع ١٩٦٦ إحدى علامات العار في التاريخ البارزاني. إذ أن المعلومات التي حصلت عليها من عدة إطراف تشير إلى ضلوع المخابرات الإيرانية والأميركية والإسرائيلية في هذه المعركة القذرة. [وقد شرح عبد العزيز العقيلي ذلك في اجتماع عسكري خاص، اطلعت على العديد من أوراقه].

تآمر رغم الاتفاق

سارعت حكومة عبد الرحمن البزاز المدنية إلى تحقيق وقف إطلاق النار يوم ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٦٦. وكانت موافقة الجانب الكردي أيضا حسب كتاب [دانا آدم شمدت–رجال شجعان] نتيجة الضغوطات الأميركية الإيرانية لفسح المجال أمام البزاز.

واستمرت حالة الهدوء النسبية التي كانت تطمر في أعماقها سلوكيات ونيات بارزانية خاصة، وقد اطلعت شخصيا في نهاية عام ١٩٦٨ على وثيقة داخلية مختصرة تؤكد بجلاء أن البارزاني كان ينوي عقد مؤتمر خاص في يونيو/حزيران من ذلك العام يعلن خلاله انفصال كردستان عن العراق.

وقد حمل إلي هذه الوثيقة السيد حافظ القاضي أحد كوادر الحزب الشيوعي العراقي–القيادة المركزية، وقد كشفت المعلومات التي تسربت لاحقاً أن العلاقة المتسارعة بين الملا والقيادة الإسرائيلية منذ مارس/آذار ١٩٦٧ وزيارة الملا إلى إسرائيل في سبتمبر/أيلول ١٩٦٧، لها علاقة بخطط الانفصال البارزانية الجديدة.

وبعد ١٧ يوليو/تموز ١٩٦٨ حدثت مناقشات سياسية ومفاوضات انتهت كلها يوم ١١ مارس/آذار ١٩٧٠ وبيانه الشهير الذي اعترفت فيه الحكومة العراقية بحق الشعب الكردي بالحكم الذاتي. لكن الملا لم يهدأ بعد الاتفاق، وكان ديفيد كمحي السفير الإسرائيلي في طهران، مع ريتشارد هيلمز السفير الأميركي (الرئيس السابق للـ CIA) ومع السافاك بقيادة الجنرال نصيري هم الذين يشرفون على النشاطات العسكرية الجديدة للكرد العراقيين ضد الحكومة المركزية، وهم أيضا من خطط قبل ذلك عام ١٩٦٩ مع مهدي الحكيم (الأخ الأكبر لعبد العزيز الحكيم) وحسين الصدر والملا مصطفى البارزاني ومحمود عثمان وعبد الغني الراوي لانقلاب عسكري مبكر ضد الحكم الجديد في بغداد فشل في حينه.

وبعد ذلك فتحت دورات عسكرية وسياسية عديدة في إسرائيل، منطقة سهل الجولة حيث الجالية الكردية اليهودية، شارك فيها، ناشروان مصطفى البارزاني وحسين سنجاري والمئات من الكوادر، منهم نوري علي حيدر الملقب(هوشيار) والذي يؤكد الجميع أنه وزير الخارجية الحالي وشقيق إحدى زوجات الملا مصطفى!! حدث هذا في سياق غير عادي، حيث كانت الحكومة المركزية العراقية في أبريل/نيسان ١٩٧٢ قد عقدت المعاهدة السوفياتية العراقية، وفي مايو/أيار أي بعد شهر واحد تقريبا زار نيكسون (الرئيس الأميركي) طهران بصحبة كيسنجر (وزير الخارجية) واتفقا مع الشاه على مساعدة البارزاني الذي تلقى مبلغ ١٦ مليون دولار حملها إليه وزير المالية الأميركي جون كونالي. وقد أشار تقرير أوتيس بايك إلى هذه الأمور بالتفصيل عام ١٩٧٧.

وكانت هذه الأحداث كلها قد سبقت القرار التاريخي في يونيو/حزيران ١٩٧٢ بتأميم النفط العراقي!! واستمرت الضغوطات السياسية على الحكم في بغداد من خلال إيران والقيادة الكردية. وقام مسعود البارزاني نفسه برعاية عملية تهجير خمسة آلاف كردي يهودي عبر إيران إلى إسرائيل، وفي تلك الفترة كان لمصطفى البارزاني دور هام في تحطيم المعارضة الكردية في تركيا، حيث سلم الدكتور شفان رئيس الحزب الديمقراطي الكردي التركي إلى الحكومة التركية وكذلك المعارضة الكردية في إيران، حيث قام بقتل المئات من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني وسلم قياداته ومنها فايق نامق إلى السافاك.

التعاون مع العدو

صرح البارزاني بعد انهيار قواته عام ١٩٧٥ إثر اتفاقية مارس/آذار من ذلك العام بين العراق وإيران، حينما وصل إلى طهران هاربا بأنه "يجب محوه (اتفاق آذار) من التاريخ". وذهب إلى ولاية فيرجينيا في أميركا، ولكن في غيابه وقبل موته عام ١٩٧٩، عمد جلال الطالباني إلى إعادة تأسيس تنظيم خاص به بالاستعانة بالقيادة السورية، وتحديداً من خلال باقر ياسين عضو القيادة القومية للبعث السوري، وبالتنسيق مع القيادة الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية في فبراير/شباط ١٩٧٩، وبشكل خاص مع محسن رضائي.

أما مسعود البارزاني فقد سافر إلى إسرائيل وبعدها إلى تركيا تمهيداً لإعلان العصيان مرة ثانية. وبعدها أقنع والده بأن يبعث برقية تهنئة إلى الخميني، نشرت على طريقة الإعلانات في جريدة اطلاعات يوم ١٩٧٩/٢/١٧!!

وفي بداية الحرب العراقية الإيرانية تعاونت القوات الكردية مع الجيش الإيراني والحرس الثوري. وقال لي إدريس البارزاني شخصياً عام ١٩٨٣ في طرابلس الليبية "إن علاقتنا مع إيران إستراتيجية، وإن إسقاط النظام العراقي وإقامة حكم إسلامي هناك سيحل المشكلة الكردية نهائياً". لكن الطالباني كان في وضع آخر، فقد تجول بين العواصم الثلاث بغداد– دمشق–طهران. وأخيراً استقر منتصف عام ١٩٨٨ في واشنطن بطلب من قيادة الجبهة الكردستانية، وطيلة الحرب كانت القوات الكردية تتعاون كلياً مع الجيش الإيراني وقوات بدر الحكيمية. وقد ساعد الكرد الباسدران(حرس الثورة الإيراني) في معركة ليلان، وكان له دوره المفضوح في حلبجة !

توسيع الدائرة

بعد الدخول العراقي إلى الكويت، سافر الطالباني يوم ١٧/ ٨/ ١٩٩٠ إلى واشنطن ورجع بالمشروع الشهير: إسقاط النظام بالحرب. وكانت الخطة مطابقة لخطة الجنرال الإيراني نصيري عام ١٩٦٩. وتقوم الخطة الجديدة على: أولا– تقوم الحركة الكردية بالتمرد المسلح في الشمال، ثانيا– تتحرك القوى الشيعية المسلحة بقيادة فيلق بدر في الجنوب، ثالثا– انقلاب عسكري في بغداد. وفي مارس/آذار ١٩٩١ فشل ذلك كله !! وقد فضح الطالباني كل ذلك حين وصل إلى بغداد نهاية آذار ١٩٩١، ونشرت ذلك جريدة الجهاد يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٩١. وقد ساعد الكرد أميركا على تأسيس قاعدة عسكرية في زاخو.

ومنتصف ١٩٩٢ سافر الطالباني الى واشنطن وأقنعهم بضرورة التعاون تفصيلياً مع المجلس الأعلى بقيادة باقر الحكيم. ورجع كي يتفاهم مع رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال حيث صرح بأن الفدرالية مع تركيا ممكنة!!. لكن الولايات المتحدة سارعت وعبر أحمد الجلبي إلى إجبارهم [محمد بحر العلوم، كنعان مكية، رند الرحيم مع العديد من القوى السياسية ومنهم المجلس الأعلى] للذهاب في يوليو/تموز ١٩٩٢ إلى فيينا وإعلان المؤتمر الوطني، الذي سافر بعد إعلانه وفد خاص بزعامة الجلبي إلى واشنطن. وحينها أتخذ القرار الكردي بقطع الصلات نهائياً مع بغداد والبدء بتأسيس المحمية الكردية في الشمال تحت علم الأمم المتحدة وبإشراف أميركي بريطاني فرنسي مشترك وبالتعاون الكامل من قبل تركيا.

وفي الوقت نفسه تقريباً، بعثت أميركا برسالة خاصة عن طريق نجم الدين كريم–معهد واشنطن للكرد، للذهاب إلى واشنطن. وتم اللقاء هناك، حيث اتفق مسعود مع الإدارة الأميركية على السعي الجاد من أجل إسقاط النظام. وقد وعدوه بتحقيق الفدرالية ضمن الإطار العراقي. وحين رجع مسعود إلى أربيل سارع إلى عقد لقاء سياسي مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وأفهمهم بتفاصيل الزيارة والتي فيها أكد على أن شعار الفدرالية سيكون الحكم في التفاهم والتعاون والتحالف مع القوى السياسية الأخرى. وبعد ذلك أرسل برقية خاصة يطلب فيها من الطالباني أهمية اللقاء مع أوزال.

وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ تم اللقاء وأخذوا مساعدة مالية وضمانا بعدم التحرش بهم عسكرياً لقاء مساندتهم تركيا في مطاردة وتصفية حزب العمال الكردي التركي P.k.k. وفي دمشق راوغت القيادة الكردية مع القيادة السورية. واعترض الشيوعي فخري كريم على الاتفاقات الكردية الأميركية. لكن الصراع المسلح بين البارزاني والطالباني

انفجر في معركة دموية هائلة سميت "أم الكمارك" أوائل مايو/أيار ١٩٩٤. ومن نتائج هذا الصراع انقسام "الواقع الكردي" إلى سنجقين طالباني وبارزاني.

المصادر

١- خفايا المسألة الكردية، لوقا زودو، بيروت، ١٩٧٤
٢- رحلة إلى الهند، عبد الفتاح إبراهيم
٣- الحرب الكردية، ديفيد أدامسن
٤- رحلة إلى رجال شجعان، دانا آدم شمدت
٥- كتابات يوسف سلمان يوسف
٦- النفط والأكراد، كمال مجيد
٧- محمود عثمان، كراس حول الأكراد وإسرائيل، ١٩٧٨
٨- تقرير أوتيس بايك، ١٩٧٧
٩- تقرير عمر الشيخ موس، فيينا، ١٩٨٤
١٠- شهادة أوليفر نورث، الكونغرس الأميركي
١١- نص محضر اجتماع مسعود البارزاني، عزيز محمد
١٢- رسالة فخري كريم إلى عبد الله الأحمر
١٣- أحاديث مدونة مع: عزيز عقراوي، سامي عبد الرحمن، محمود عثمان، إدريس البارزاني، هاشم عبد الجبار، حميد الحصونة
١٤ -كلمة الدكتور البير ربيع في مؤتمر الجمعية اليهودية العراقية في نيويورك، ١٩٨/٤/٤

فكرة الدولة عند الكرد و قضية الهوية

د. دهام محمد العزاوي
باحث وأكاديمي عراقي

الكرد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية، وخلق الوجود الكردي مشكلة كبيرة مست أمن واستقرار الدول الأربع التي يوجدون فيها بشكل رئيسي نتيجة عجز نظمها عن إيجاد آليات سياسية لاستيعاب الكرد ودمجهم في مجتمعاتها الوطنية، فتحولت تلك المشكلة إلى أزمة هوية حقيقية ظلت تعانيها تلك الدول منذ استقلالها وإلى اليوم.

التطلع المبكر للدولة

إن من المفيد القول إن نهاية الحرب العالمية الأولى قد شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية، إذ أخذت آمال الكرد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد إثر إعلان الرئيس الأميركي ودرو ولسون عام ١٩١٨ لمبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير لأبناء الأقليات الموجودة في الدولة العثمانية (الكرد، الأرمن، الأشوريون). وقد جاءت معاهدة سيفر ١٩٢٠ لتؤكد دور الحلفاء في ضمان حق الكرد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من إبلاغهم عصبة الأمم المتحدة برغبتهم تلك، إلا أن الواضح من سياق الأحداث التي مرت بها القضية الكردية فيما بعد أن تلك الاتفاقات والمبادئ لم تكن أكثر من ستار يخفي حقيقة المآرب السياسية للدول الكبرى في المنطقة، فقد استثمرت القضية الكردية وغيرها من قضايا القوميات بذكاء لإعادة تركيب الشرق الأوسط وبما يتوافق مع مرامي القوى المنتصرة في الحرب العالمية لتقطيع أوصال الدولة العثمانية المتهالكة.

وقد أثبتت أحداث المنطقة اللاحقة أن لغة المصالح تعلو على الثوابت الأخلاقية، وأن أي تعارض بينهما سيحسم قطعا لحساب مصالح القوى المهيمنة حتى وإن دفعت الشعوب المستضعفة ثمن ذلك، وهو ما حصل مع الشعب الكردي وغيره من شعوب المنطقة، إذ ضربت مبادئ ولسون حول تقرير المصير بعرض الحائط واستبدلت بحق الشعوب المستعمرة في إخضاع الشعوب المستعمرة لهيمنتها ونفوذها وفق نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام ١٩١٨.

وتمكنت تركيا الكمالية بنفوذها المتعاظم التفاهم مع بريطانيا وفرنسا على استبدال معاهدة سيفر ١٩٢٠ بمعاهدة لوزان ١٩٢٣ التي لم تأت على أي ذكر للكرد وحقوقهم القومية، وهكذا كانت نتائج الحرب العالمية الأولى كارثية لحقوق الكرد وتطلعاتهم القومية، فوجدوا أنفسهم بعد حين من التطلع والترقب مشتتين بين دول حديثة وحدود مصطنعة وبواقع اجتماعي وسياسي، حتم عليهم الاندماج ألقسري بمشاريع وطنية مستحدثة سعت منذ البدء إلى قضم تطلعاتهم السياسية ووأد أي نزوع لبلورة هويتهم القومية عبر أساليب الإقصاء والإلغاء ومصادرة الحقوق والحريات والدمج الإجباري في إطار مجتمعات لم يألفوا العيش معها في ظل كيان سياسي واحد.

حدث هذا بشكل استفزازي حينما جحد مصطفى كمال أتاتورك جهود الكرد ودورهم في تحرير تركيا الحديثة عام ١٩٢٢ واسترسل في تبني كل ما من شأنه أن يمحو الهوية الكردية وثوابتها في اللغة والعادات والرموز الثقافية الأخرى، مثلما ورد في المادة (٨٨) من الدستور التركي التي أقرت بأن جميع سكان تركيا هم أتراك أيا كانت ديانتهم أو قوميتهم.

فشل العمل المسلح

إن هذا الأسلوب الإلغائي وإن لم يتكرر بذات الحدة في العراق وإلى حد ما في سوريا فإنه كان سببا لاستفزاز الكرد وإشعارهم أن مشاريع الدول التي ستبنى سيكون على حساب هويتهم القومية، مما شكل حافزا لبروز أولى ثورات الكرد للتخلص من الواقع السياسي الذي أقحموا فيه.

ففي العراق نجح الشيخ محمود الحفيد عام ١٩٢٣في تجميع القبائل الكردية في السليمانية وإعلان الاستقلال عن جسد الدولة العراقية رافضا الدخول في المشروع البريطاني الخاص بإنشاء دولة عربية تفقد الكرد تميزهم القومي ومعلنا امتعاضه من تنصيب الملك فيصل الأول ملكا على عرش العراق، وفي تركيا تمكن الشيخ سعيد البيراني من حشد أصوات المعارضين لسياسة أتاتورك الإلغائية وأعلن ثورته عام ١٩٢٥، وفي شمال غرب إيران استطاع إسماعيل أغا سيمكو أن يفرض سيطرته وينصب نفسه حاكما على كل كردستان إيران غرب بحيرة أرومية عام ١٩٢١.

ورغم فشل تلك الثورات فإنها أقرت حقيقة أن الهوية الكردية رهان صعب لا يقبل المساومة والتذويب، وأن مشروع الدولة الذي يبنى على الإقحام والقسر لن يناله النجاح إذا ما بني وفق أسلوب الجماعة الغالبة والأقلية المغلوبة، وهذا ما أثبتته ثورات الكرد اللاحقة التي عبرت عن تواصل شعورهم بغبن الإجراءات التي مورست لطمس وجودهم القومي وخصوصيتهم الثقافية.

لكن الفشل تكرر مع تلك الثورات بسبب طبيعتها القبلية وأخطائها العسكرية وصراعات الكرد الداخلية، إذ أن معضلة الكرد التاريخية هي انقساماتهم القبلية والعشائرية والتي لعبت دورا مؤثرا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي موحد، كما شكلت ميدانا خصبا لاستغلال القوى الإقليمية والدولية وتلاقيها في كثير من الأحيان لتطويق التداعيات الناجمة عن تصاعد المد القومي الكردي.
وبفشل تلك الثورات أحكمت تلك الدول قبضتها على المناطق الكردية ومارست سياسات قاسية بحقهم، سواء في تركيا حيث أزيلت كلمة كرد من القواميس أو في إيران حيث مارس الشاه رضا وابنه محمد رضا بهلوي سياسة قمع شديدة للكرد تضمنت القضاء على نواة أول دويلة كردية أسسها الكرد بمساعدة السوفيات في مهاباد عام ١٩٤٦ بقيادة القاضي محمد.

وفي العراق استطاعت الحكومة العراقية الملكية وبالتعاون مع القوات البريطانية والقبائل الكردية الموالية القضاء على حركات الشيخ محمود الحفيد ومن بعده حركة الملا مصطفى البارزاني حيث ألجأت الأخير للهرب إلى إيران ومنها إلى الاتحاد السوفياتي حيث عاش فيه منفيا إلى عام ١٩٥٨.

التعاطي مع الواقع

مما لا شك فيه أن سياسات القوة التي مارستها الحكومات ضد تطلعات الكرد قد ساهمت إلى حد بعيد في القضاء على نشاطهم العسكري وهو ما انعكس لاحقا في سقف مطالبهم السياسية التي أخذت بالتراجع شيئا ما، حيث أخذت مرحلة الستينيات والسبعينيات تشهد تغافلا كرديا عن لغة الانفصال والاستقلال وتركيزا على الحلول الوسطية القائمة على الحكم الذاتي الذي يحفظ للكرد شيئا من المنعة ضد سياسات الدمج والتهجير التي يواجهونها.

حصل ذلك في العراق إبان العهود الجمهورية التي ابتدأت عام ١٩٥٨ والتي عبر فيها كل من الزعيمين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف عن رغبتهما في منح الكرد حكما ذاتيا يبدد هواجسهم القومية من هيمنة الغالبية العربية، وقد بلغت قمة تلك التطمينات في مارس/آذار عام ١٩٧٠حينما وقعت حكومة الرئيس أحمد حسن البكر اتفاقا مع الملا مصطفى البارزاني لإعلان الحكم الذاتي في إقليم كردستان حيث مثل ذلك الاتفاق رغم الاعتراضات التي وردت عليه داخليا وخارجيا، نقلة نوعية في ترجمة الحقوق القومية الكردية إلى واقع ملموس.

وقد شكل الحكم الذاتي في العراق أحد مفاتيح الحل السياسي التي بدأت حكومات المنطقة تعي أهميتها لحل أزمة الهوية التي تعانيها مجتمعاتها وهو ما أدركته الحكومة التركية كذلك مع منتصف الثمانينيات، حينما أعلنت عن خطة اقتصادية لتنمية مناطق جنوب شرق تركيا التي تموج بالثورة والتمرد.

وشكل مشروع الأناضول والذي قدرت كلفته بأكثر من (٢٠) مليار دولار أهم الآليات التي استندت إليها الحكومة التركية لخلق بنية زراعية وتنموية في المناطق الكردية وتوسيع فرص العمل لنسبة كبيرة من الكرد العاطلين عن العمل بهدف التخفيف من آثار التمرد الكردي على الأمن التركي، وقد تعزز هذا التوجه في عهد رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر ١٩٩٥ وعهد رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان الذي زار المناطق الكردية أكثر من مرة وشدد على ضرورة الحل السلمي لمعالجة الفقر والإهمال اللذين يقفان وراء تأجيج مشاعر الحقد والتمرد في المناطق الكردية، وقد ترافقت تلك الخطوات مع إجراءات عملية كان أولها رفع القيود على تكلم الكرد بلغتهم القومية عام ١٩٩٢ والسماح لهم بالاحتفال بمناسباتهم القومية.

وشهد العام ٢٠٠٥ افتتاح أول فضائية تركية ناطقة باللغة الكردية وشهدت أنقرة في مارس/آذار ٢٠٠٦ إقامة أول مؤتمر أكاديمي في تركيا لمناقشة سبل حل المسألة الكردية من قبل أساتذة جامعات تركية وأجنبية مما يمهد الطريق أمام تواصل الحلول السلمية للمسألة الكردية نظرا للتكلفة العالية التي استنزفتها الحلول العسكرية والأمنية طيلة العقود الماضية، ولكن دون أن يعني ذلك بالمطلق التخلي عن الجهود العسكرية الرامية إلى تشذيب الآثار العسكرية لهجمات حزب العمال الكردستاني التركي على الأمن التركي، وتداعيات التقدم السياسي والأمني الحاصل لكرد العراق، والتخوف التركي من انتقال عدواه إلى مناطقها الكردية الملتهبة لا سيما بعد الاحتلال الأميركي للعراق في أبريل/نيسان ٢٠٠٣.

المنعطف الحاسم

إن الاسترسال في تحليل دوافع تبلور الهوية الكردية لابد أن يدفعنا أخيرا إلى تلمس أبعاد تصاعد المد القومي الكردي في العراق، وعلى النحو الذي أخذ يسفر عن إمكانية قيام دولة كردية شمال العراق لا سيما بعد عقد التسعينيات.

وقد شكلت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ منعطفا حاسما في مسار الحركة الكردية في العراق، وتركت الرعاية الأميركية الغربية التي حظيت بها المنطقة الكردية بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت إثرها، في تصاعد طموحات الكرد لتحقيق مشروعهم القومي ولكن بصيغة فدرالية تعد أكثر تقدما من الناحية السياسية والدستورية من صيغة الحكم الذاتي التي كانوا يطالبون بها من قبل، وساعد نجاح الأحزاب الكردية في ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب مؤسسات الدولة بإنشاء إدارة محلية وبرلمان وحكومة في تعزيز ثقة الكرد بنفسهم وقدرتهم على إدارة دولة.

وقد أدت السنوات الأربع عشرة التي عاشها إقليم كردستان في تعميق الشعور الكردي بالذاتية القومية، فقد نشأت أجيال كردية بعيدة عن تأثيرات المركز وانعكاساته النفسية على سلوكيات المواطن، كما تأسس فهم جديد لمستقبل العلاقة المقبلة مع الدولة العراقية.

وساعد التحالف الأميركي الكردي في زيادة اقتناع قطاعات واسعة من الشعب الكردي بأن الحماية الأميركية لإقليم كردستان خلال مرحلة التسعينيات والعلاقة المتميزة التي ربطت الفصائل الكردية بالولايات المتحدة، ستكون خير عون لهم لتحقيق مطالبهم المتعلقة بحق تقرير المصير وبالشكل الذي يرغبون به، لا سيما فيما يتعلق بالفدرالية التي أقرها إقليم كردستان عام ١٩٩٢ كصيغة قانونية تربط علاقة الإقليم بالحكومة المركزية في بغداد، وعلى نحو يؤسس مطالب الكرد بالفدرالية على أسس واقعية، دون أن يخفي القادة الكرد أن مطلب الفدرالية الذي ثبته الكرد في واقعهم السياسي المعاصر إنما يمثل مرحلة أولية في طريق الحصول على تقرير المصير وإقامة دولة كردية في المراحل المقبلة.

استعادة الامل

ساهم الاحتلال الأميركي للعراق في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي، حينما أتاح للكرد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية الجديدة ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي

شكله الحاكم المدني الأميركي بول بريمر في يوليو/تموز ٢٠٠٣ وانتهاء بقانون إدارة الدولة العراقية في مارس/آذار ٢٠٠٤ والدستور العراقي الدائم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ والذي أقر بالصيغة الفدرالية للدولة العراقية وبحق الكرد في الحكم الفدرالي لإقليم كردستان وباللغة الكردية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية وبإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك وبما يسمح بالسيادة الكردية عليها مستقبلا، فضلا عن اعترافه بالواقع السياسي والأمني الذي عاشه إقليم كردستان في السنوات الماضية منسلخا عن السيادة العراقية لا سيما لجهة احتفاظ الأحزاب الكردية بمليشياتها العسكرية (البيشمركة) وسيطرتها الاقتصادية على موارد المنطقة الكردية من النفط والضرائب والمطالبة بربع ميزانية الدولة العراقية.

وفضلا عن ذلك فقد منع تنفيذ قرارات الحكومة المركزية دون موافقة البرلمان الكردي المسبقة والضغط للحصول على أكبر قدر ممكن من الوزارات السيادية في أي حكومة تتشكل في بغداد، ولازال الكرد متواصلين في استثمار أي فرصة تزيد من مكتسباتهم السياسية لا سيما وأن الواقع الأمني والسياسي المنفلت في العراق يتيح لهم قدرة المناورة والمراهنة على أي خيار سياسي بما في ذلك الانفصال عن العراق في أي لحظة يمكن أن تنزلق فيها البلاد إلى حرب أهلية، وهو ما صرح به مسعود البارزاني أكثر من مرة.

يبقى القول أخيرا إنه ورغم اقتناعنا بأن الهوية الكردية في العراق قد بلغت مرحلة من التبلور لا يمكن لجمها، فإننا مقتنعون كذلك بأن اللحظة الدولية لم تحن بعد لتمنح تلك الهوية شرعية الولادة السياسية، إذ أن أبعاد التحالف الكردي الأميركي له حدوده وشروطه ونهاياته، فطالما ترك الكرد ضحايا على مذبح المصالح الأميركية والبريطانية وسياساتهما الذرائعية في المنطقة.

ولا نظن أن القادة الكرد غافلون عن تلك الحقيقة، وهو ما يدفعنا للقول بضرورة أن ينصب نضال الكرد في المرحلة المقبلة على تثبيت مكتسباتهم القومية التي حصلوا عليها في العراق، ولكن بشروط جديدة تقتضيها مرحلة التعايش في عراق جديد يستوعب الجميع، وهو ما يتطلب من الكرد طرح فهم جديد لهويتهم القومية يجردها من مشروعها السياسي الانفصالي لتبديد مخاوف الشركاء الآخرين في الوطن.

وعلى الكرد الاقتناع بأن الهوية القومية باتت في عالم اليوم انتماء ووجودا قبل أن تكون مشروعا سياسيا، وفي واقع العراق المعاصر حيث سياسات الاحتلال الأميركي ومراهناته على توظيف الانفعالات الطائفية والعرقية الملتهبة في العراق لا ينبغي أن تصنع من الكرد معولا يستخدمه الاحتلال لهدم العراق وتفكيك وحدته الوطنية، إنما المطلوب منهم البحث عن مشتركات وفرص للتلاقي مع شركاء الوطن الآخرين لإيجاد آليات ديمقراطية تؤسس لفهم جديد للمواطنة يلغي الاضطهاد القومي والطائفي وينمي دولة القانون التي يتساوى في ظلها الجميع.

المصادر :

١- د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي والدولي.
٢-د.دهام العزاوي، المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن القومي العربي.
٣- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.
٤- د. حامد محمود عيسى، المسألة الكردية في الشرق الأوسط.
٥- د محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول.. قلق الهوية وصراع الخيارات.
٦- فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق.. رؤية مستقبلية.
٧-د.دهام العزاوي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق

الدولة الكردية.. هل من فرصة؟

د. لقاء مكي
الجزيرة نت

حلم الدولة أو ربما وهمها، كان أبرز ما يميز جدلا مازال مستمرا حول الكرد أو في داخل أوساطهم بعد أن تمكنوا خلال العقد الأخير على الأقل من وضع قضيتهم المضنية الطويلة على طاولة العالم، أصبح للكرد دور وقرار في تقرير شأن المنطقة من بوابة العراق، لكنهم اكتفوا رغم ذلك بالوقوف على أعتاب أمل الدولة مكتفين بالوعود والهواجس والأماني القريبة أو ربما المستحيلة.

الحلم الطويل

لم يعرف الكرد عبر تاريخهم الطويل دولة مستقلة تجمعهم، وظلوا منذ سقوط الدولة المدينية قبل نحو ٣٠٠٠ سنة جزءا من أمم أخرى أو في أحسن الأحوال إمارات متناثرة في إطار دول أكبر سادت المنطقة مثل الدولة العربية الإسلامية أو الدولة العثمانية، لكن المهم أن هذا الأمر لم يكن عنصرا شاغلا للوعي الكردي أو الهاجس الشعبي، إنه لم يكن مطروحا بالأساس كضرورة أو حتى رغبة فرعية لأن مفهوم الدولة الحديثة لم يكن قد ظهر أو وصلت أفكاره المنطقة حتى نهايات القرن التاسع عشر.

في ذلك الوقت بدأ العرب يبحثون عن دولة وظهرت بواكير الفكر القومي العربي قبل أن تتحول إلى أحزاب وتيارات وثورات وتحالفات، وكذلك الأمر في تركيا من خلال جمعية الاتحاد والترقي، لكن الجار الكردي المنتشر بين القطبين العرقيين لم يكن متنبها بشكل مؤثر لما يجري، كان لدى بعض مثقفيه هواجس وأفكار لكن قياداته الفاعلة كانت ما تزال آنذاك محشورة تحت سقف الإقطاعية الضيق ومعها شعب فرقت بين أبنائه الجغرافيا القاسية حتى ساد بين الكرد افتقاد للإحساس باللحظة التاريخية، لحظة انهيار عالم وتشكيل عالم جديد، لحظة تحول العالم من عصر الإقطاع إلى عصر الرأسمالية ولحظة تصدع الإمبراطوريات التقليدية وبدء عصر الدولة الحديثة.

وهكذا وبدلا من أن يجتهد زعيم كردي مثل الشيخ محمود الحفيد لتوحيد الشعب الكردي في إطار دولة مستفيدا من مشاعر سادت عقب الحرب العالمية الأولى تعترف بحق الكرد بدولة، بدلا من ذلك اهتم بتأسيس مملكته الخاصة في السليمانية، وهي المملكة التي لم تدم بعد أن اصطدمت بواقع التقسيم السياسي ومصالح البريطانيين وعدم تنبه الشيخ الحفيد إلى أن العصر الجديد كان بحاجة إلى رؤية جديدة وسلوك جديد، فكان أن حصل الأتراك على دولتهم وحصل العرب على مجموعة دول، فيما ظل الكرد بلا كيان سياسي مستقل بل وتوزعوا بين ثلاث من الدول الجديدة إلى جانب وجودهم السابق في إيران.

ضياع الفرصة

عموما ومن غير استغراق في التاريخ يكفي أن نقول إن أخطاء الكرد أنفسهم بما في ذلك صراعاتهم الداخلية المستمرة القائمة على أساس قبلي وإقطاعي والسماح للآخرين باستغلالهم لم يكن ذلك أقل أثرا من مواقف الآخرين لا سيما تركيا الكمالية ولا من سطوة الطبيعة الممزقة لهم في تفويت فرصة الدولة الكردية خلال لحظة تاريخية نادرة تلت الحرب العالمية الأولى وإبرام معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، صحيح أن الكرد بذلوا بعض الجهد من خلال محاولات دبلوماسي كردي هو شريف باشا الذي أجرى اتصالات بالدول المنتصرة وحضر مؤتمر الصلح في باريس، لكن هذه الجهود لم تكن كافية إذ وضع الكرد بيضهم في سلة بريطانيا التي خانتهم ومالت بعد ذلك إلى صف كمال أتاتورك وتناست كل وعودها في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

هذا الوضع أسس لما بعده، حيث كان تقسيم الكرد بين أربع دول قد أنتج وضعا إقليميا سرعان ما تحول بعد جيل أو جيلين إلى نمط سياسي وجغرافي غير قابل للتغير، ولم تعد المخيلة الشعبية أو السياسية في هذه الدول وحتى على الصعيد الدولي قادرة على استيعاب فكرة دولة كردية تقود إلى إعادة رسم المنطقة وتغيير حدود دولها بعد اقتطاع أجزاء من أراضيها وهو ما ظل مرفوضا إقليميا ودوليا.

من جانبهم أصبح الكرد أكثر واقعية، فتركوا الإلحاح على موضوع الدولة واكتفوا بمطالب الحقوق الثقافية والسياسية والحكم الذاتي، بل وتراجعت أحلامهم إلى مجرد المطالبة بالاعتراف بوجودهم كما في تركيا أو تصاعدت إلى مستوى الحق في تقرير المصير كما في العراق عقب الاحتلال، لكن المطالبة بدولة كبرى تضمهم جميعا ظل أملا داخليا لم يطرحوه رسميا منذ فقدوا فرصة الدولة في عشرينيات القرن الماضي.

معوقات الدولة

لا تؤسس الدول على أساس الأحلام فقط حتى لو كانت هذه بدايات كل المشروعات الكبيرة في التاريخ، وفيما يتعلق بالدولة الكردية المنشودة، فإن الكرد مازالوا يحلمون، وكثير من المثقفين وطبقة الشباب لا يرون خلاصهم بأي حل غير دولة مستقلة تجمع كل الكرد في المنطقة وتحديدا في الدول الأربع، لكن الواقع على الأرض يعترض هذا الحلم بجملة مصاعب حقيقية بعضها يرتبط بالطبيعة والجغرافيا والبعض الآخر يتعلق بالظروف الإقليمية والدولية والحقائق الجيوسياسية التي لا يمكن تخطيها.

هناك أولا مشكلة التضاريس الصعبة، فأرض الكرد أو كردستان هي عبارة عن سلاسل مستمرة من الجبال والمرتفعات التي تبلغ أحيانا حدا شديدا من التعقيد، هذه التضاريس كانت هيأت الظرف لحماية واستمرار العمل الكردي المسلح عقودا طويلة، وحفظت لمئات السنين تراث الكرد وثقافتهم، لكنها في الوقت نفسه وعلى امتداد الأزمان مثلت عنصر إعاقة جوهريا أمام بناء دولة كردية موحدة، بل وحتى توحيد الكرد ومنع تشرذمهم إلى تجمعات متباعدة ومنعزلة من الصعب أن تتفق فكريا وثقافيا وسياسيا.

لقد تسببت التضاريس المعقدة في تقسيم كردستان عمليا قبل تقسيمها سياسيا، وهذه التضاريس كانت أحد عوامل تحديد طبيعة العلاقة بين الكرد أنفسهم، فالعلاقة بين كرد العراق مثلا لا سيما في السليمانية هي أكثر وضوحا وتواصلا مع كرد إيران من العلاقة مع كرد تركيا التي تفصلها عن العراق تضاريس معقدة.

وهناك ثانيا الخلافات الكردية– الكردية أو صعوبة التنسيق في أحسن الأحوال، إذ مازال كرد كل دولة في المنطقة متميزين عن الآخرين من بني جنسهم في رؤاهم السياسية وأساليب عملهم بين عسكرية وسياسية وكذلك في تحالفاتهم الخارجية لا سيما الإقليمية أو مع الولايات المتحدة.

إن كرد تركيا مثلا ينشطون من خلال حزب العمال الكردستاني يساري التوجه الذي عاد للعمل المسلح بعد سنين من اعتقال قائده عبد الله أوجلان، وهذا الأخير كان يعتبر قيادات كرد العراق مجرد زعامات إقطاعية مصيرها الهزيمة، ولذلك لم يجد كرد تركيا ملاذا لدى أشقائهم في العراق، فظلوا في منطقة الشريط الحدودي المعقدة والعصية على كل خصومهم.

وهناك ثالثا الموانع الإقليمية الرافضة لأي توجه كردي نحو الاستقلال حتى لو كان جزئيا، وتقف تركيا في مقدمة هذا المنهج، ورغم أن معظم الكرد يتمركزون في هذه الدولة (حوالي ١٦ مليونا)، فإن الدستور التركي يرفض الاعتراف حتى بوجود الكرد ويسميهم (أتراك الجبل)، والسلطات التركية لم تسمح إلا مؤخرا باستخدام اللغة الكردية بشكل علني إلى جانب السماح ببعض الأنشطة الخاصة بالكرد، التي تقتصر على نيل جزء من حقوقهم الثقافية والقومية، ويقترب الأمر من ذلك في سوريا، وبشكل ما في إيران، ولذلك فإن هذه الدول ترفض بإصرار أن تتشكل دولة كردية في العراق مثلا وهي يمكن أن تمارس عليها حصارا خانقا، بل إن أيا منها –لا سيما تركيا– يمكن أن تقوم بعمل عسكري ضد كرد العراق إذا ما حصل ذلك، علما بأن كردستان العراقية هي وحدها المؤهلة اليوم للحصول على مكاسب تتعلق بالحكم الذاتي والفدرالية أو بحق تقرير المصير.

ضعف الاقتصاد يمثل البعد الرابع، ذلك أن دولة كردية في جزء من كردستان الكبرى ولتكن في العراق مثلا لن تكون قادرة على الحياة حتى لو لم تواجه موانع إقليمية أو دولية، فاقتصاد مثل هذه الدولة سيكون ضعيفا بسبب قلة الموارد الطبيعية والجو الإقليمي المعادي الذي يمكن أن يقبل بنشوئها لكنه لن يسمح لها على الارجح بالتنفس خوفا من انتشار عدواها إلى الكرد في الدول المجاورة، وحتى مع النفط الذي يمكن أن يكون موجودا في شمال العراق، بل حتى إذا ما سيطر الكرد على كركوك فإن دولة كردية مستقلة لا منفذ لها على البحر لن تتمكن من بيعه أو

تصديره اذا ما رفضت دول الجوار التعاون معها للتواصل مع العالم، ناهيك طبعا عن توافر أساليب اخرى للحصار تجعل من هذه الدولة معتمدة بالكامل على المعونات الدولية في حال وجودها أصلا.

ويبقى المعوق الدولي الذي ما زال يصر على رفض أي إعادة لرسم خريطة المنطقة والسماح بتأسيس دولة كردية تنسف الواقع الجغرافي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، إن الأمر هنا يتعلق بالقانون الدولي بقدر ما يتعلق بالمصالح الدولية لا سيما مصالح الدول الكبرى، إذ إنه فضلا عن أن المنطقة حساسة أكثر مما يجب لإثارة اضطرابات شديدة تصاحب تأسيس دولة كردية، فإن إرادات مختلفة ينبغي أن تتفق قبل الشروع بذلك حتى لو سلمنا بأن الإرادة الأميركية ستكون حاسمة هنا.

وفي كل الأحوال لا يمكن القفز على أي من هذه العقبات لصالح أخرى فهي كل مترابط وسيكون على الكرد عمل الكثير لتجاوزها، وربما لا يكون هذا الأمر ممكنا في حياة جيلنا الحالي على الأقل.

رؤية بديلة

رغم كل العوائق التي تمنع قيام دولة كردية، وهي جميعا عوائق جدية وحقيقية ومتداخلة، هل يمكن تصور الأمر من زاوية مختلفة، أكثر خيالا وتحررا من تفاصيل الواقع الإقليمي والدولي الراهن؟

وبغية تحديد أوضح للفكرة نعود إلى تقرير جرى تداوله بين أعضاء الكونغرس الأميركي في أغسطس/ آب ٢٠٠٥ ويتعلق بشكل محدد بخطة مستقبلية لقيام ما وصفه التقرير "دولة كردستان".

يقول التقرير الذي أعده مركز للدراسات في واشنطن إن أميركا يمكن أن "تشجع قيام دولة مستقلة للكرد في العراق تمهيدا لقيام كردستان الكبرى"، ويمضي التقرير في سرد "التحولات الإستراتيجية التي ستتحقق في المنطقة في حال تشجيع واشنطن قيام دولة كردستان في العراق، ومنها ضمان وجود دولة صديقة وحليفة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل، وتطوير واستثمار مشاعر الملايين من الكرد، المتعاطفة مع الولايات المتحدة في منطقة إستراتيجية، لا سيما أن الولايات المتحدة تواجه خزينا من الكراهية المتنامية عند الشعوب العربية".

ويمضي التقرير إلى أن تشكيل الدولة الكردية المقترحة التي ستتوسع مستقبلا لتضم مناطق الكرد في إيران وتركيا وسوريا يهدف أيضا إلى "إيجاد حليف إستراتيجي لدولة إسرائيل يمكن أن يشكل لها عمقا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وسوقا رائجا لبضائعها، فالكرد –حسب التقرير– لا يتحسسون من أي انفتاح مع إسرائيل، بفعل تاريخ قديم من العلاقات ومن الدعم السياسي والعسكري للكرد منذ عهد الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني، إلى جانب تشكيل قوة إستراتيجية عسكرية واقتصادية لها القدرة على إيجاد توازن إقليمي حقيقي مع إيران والدول العربية، وأيضا مع العراق أو ما يتبقى منه في حال أفرزت الديمقراطية فيه تيارا سياسيا متطرفا".

ويسهب التقرير في سرد الضرورات الإستراتيجية لقيام دولة مستقلة للكرد في العراق، ويورد خاصة دورها في ما يسمى بمكافحة الإرهاب لا سيما بعد أن تتوسع لتصبح كردستان الكبرى ذات الـ٤٠ مليون نسمة وعلى رقعة كبيرة من الأرض قد تصل إلى نصف مليون كيلومتر مربع.

لم لا؟

هذا التقرير الذي خرج من أحد مراكز البحوث الأميركية لا يبدو واقعيا بالطبع في الوقت الراهن، لكن الكثير من تبريراته للدولة الكردية المقترحة تبدو منطقية ومقبولة بل ومطلوبة بحسابات البراغماتية الأميركية، لا سيما أن تركيا التي ما زالت أهم أسباب الرفض الأميركي الرسمي لدولة كردية لن تعود في المستقبل حليفا لا يمكن الاستغناء عنه أميركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتغير الأوضاع الدولية والإقليمية لا سيما في أواسط آسيا وإثر انضمامها للاتحاد الأوروبي وأيضا مع التحولات لصالح الإسلام الاجتماعي والسياسي فيها.
ولأن الإستراتيجيات الأميركية غالبا ما تبدأ من مجرد أفكار تصدر من مراكز البحوث، فلم لا يكون هذا التصور الأميركي غير الرسمي بداية لمشروع قد يأخذ بعض الوقت لكنه ينتهي بما يبدو الآن مستحيلا؟، ولماذا نعتمد على

الواقع الجيوسياسي الراهن في المنطقة معيارا لتقويم الرؤية للمستقبل؟ أو لم يكن هذا الواقع مختلفا تماما قبل قرن مضى، حتى رتبته الظروف والمصالح الدولية بالشكل الذي نعرفه اليوم؟ فلماذا لا نتخيل إذن واقعا إقليميا جديدا تكون دولة كردية كبرى إحدى ركائزه الأساسية إذا ما اقتضته مصالح القوى الكبرى، وعمل باتجاهه الكرد بشكل وأسلوب وخبرة تتجاوز خطايا وأخطاء الماضي؟ ألن يصبح حينها الحلم الكردي القديم بدولة واقعا في متناول اليد بعد أن ظل لقرون مجرد وهم مستحيل.

المصادر

أرشيف الجزيرة نت

http://www.voltairenet.org/article91335.html#article91335

تجارب الحكم الكردية... رؤية نقدية

د. نجدت عقراوي
أستاذ التاريخ في جامعة صلاح الدين/أربيل

عاش الكرد في العصر الحديث تجربتين للحكم المستقل أو شبه المستقل كانت أولاهما تجربة جمهورية مهاباد في إيران والثانية كانت تجربة حكم الكرد لأنفسهم في كردستان/العراق منذ عام ١٩٩٢، ولكل من التجربتين دروس وعبر ومعان خاصة لدى الكرد الذين تأرجحت قضيتهم بين الكفاح من أجل تقرير المصير وبين رفض الأنظمة الحاكمة في الدول التي توزعوا عليها الاعتراف بحقوقهم.

جمهورية مهاباد

ولدت جمهورية مهاباد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة عوامل دولية، تمثلت في الصراع البريطاني السوفياتي على تقاسم النفوذ في إيران بهدف الاستفادة من الثروة النفطية فيها، وعوامل داخلية خاصة بالكرد تتمثل في حرمانهم من التمتع بالحقوق القومية والسياسية أسوة بباقي الشعوب الأخرى بإيران في ظل دستور ١٩٠٦.

كان الكرد يؤلفون ثالث أكثرية في إيران بعد الفرس والأذربيجانيين، أي حوالي سدس العدد الكلي لسكان إيران، ومع ذلك بدأت ومنذ أوائل الثلاثينيات سياسة صهرهم في إيران من خلال منع استخدام اللغة الكردية في المدارس والدوائر وترحيل الأكراد وتغيير أسماء المدن الكردية، الأمر الذي حفز على نمو حركة قومية تحررية كردية منذ أوائل الأربعينيات من القرن الماضي اتخذت شكل تنظيم سياسي تجلى في تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بزعامة قاضي محمد.

وقد أدى هذا النشاط السياسي الكردي إلى تأسيس جمهورية مهاباد كواحد من المكاسب التي استفاد فيها الكرد من دعم سوفياتي في وقت كانت فيه القوات السوفياتية لا تزال تسيطر على أجزاء من إيران منذ دخولها إلى هناك في صيف عام ١٩٤١ بصحبة القوات البريطانية، وكان من المفترض أن تنسحب القوات السوفياتية من إيران بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية حسب اتفاقية عام ١٩٤٢ مع حكومة طهران لكن السوفيات رفضوا الانسحاب من إيران عشية اندلاع الحرب الباردة وقاموا بالمساعدة على تأسيس جمهوريتين في منطقة نفوذهم العسكري داخل إيران، كانت أولاهما جمهورية أذربيجان بينما كانت الثانية جمهورية مهاباد في المنطقة الكردية من إيران.

تم إعلان ولادة (جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية) الكردية بواسطة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران قاضي محمد في ٢٢ يناير/كانون الثاني عام ١٩٤٦ وعاصمتها مهاباد، وشملت مساحتها ٣٠% من المساحة الإجمالية لكردستان الشرقية. وجاء إعلان تأسيس الجمهورية بعد بضعة أيام من قيام الحكومة الإيرانية بتقديم شكوى إلى هيئة الأمم ضد الاتحاد السوفياتي متهمة إياه بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم تنفيذ بنود معاهدة ١٩٤٢.

وكان من نتيجة فشل الحكومة الإيرانية في حل الخلاف مع الاتحاد السوفياتي استقالة الحكومة الإيرانية، وتشكيل حكومة جديدة في ٢٧ يناير/كانون الثاني عام ١٩٤٦ برئاسة "قوام السلطنة"، وقد عمد هذا الأخير إلى استخدام الأسلوب السياسي لحل خلاف بلده مع موسكو، ومكث في العاصمة السوفياتية حوالي شهر، لكنه فشل في إقناع قيادة الكرملين بسحب قواتها.

انهيار الجمهورية

حصلت إيران على دعم بريطاني أميركي في مواجهتها السياسية مع موسكو، لكن انفراجا مفاجئا حصل في المواجهة، حيث أعلن الاتحاد السوفياتي استعداده للانسحاب من الأراضي الإيرانية خلال ستة أسابيع بعد حصوله على امتيازات نفطية في إيران وهي الامتيازات التي لم تجد طريقها للتنفيذ بعد ذلك بسبب رفض المجلس النيابي الإيراني لها.

وأصبحت إيران بعد الانسحاب السوفياتي جزءا من منطقة النفوذ البريطاني والأميركي، وكانت تصفية جمهوريتي مهاباد وأذربيجان جزءا من أولى نتائج هذه المتغيرات، إذ إنه بعدما تأكد قوام السلطنة من حقيقة الموقف الأنجلوأميركي الداعم لإيران، وبانسحاب القوات السوفياتية قامت القوات الإيرانية في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤٦ باقتحام جمهورية أذربيجان ثم بعد ذلك بأيام اقتحمت هذه القوات جمهورية مهاباد لتقضي على هذه الجمهورية الفتية، ثم لتقوم بعد ذلك وتحديدا في مارس/آذار ١٩٤٧ بإعدام قاضي محمد وعدد من معاونيه من قادة الجمهورية ومناضلي الحركة الكردية.

لم يكن شعار جمهورية مهاباد الانفصال بل الحصول على حق الحكم الذاتي رسميا داخل إيران. وشهدت التجربة التي استمرت نحو عشرة أشهر تشكيلات وزارية بزعامة قاضي محمد وقوات عسكرية محلية بزعامة مصطفى البارزاني (القائد الكردي العراقي بعد إخفاق تجربته في العراق عام ١٩٤٥).

وتمثل جمهورية مهاباد نقطة التحول في المطالب القومية الكردية من حيث الإعلان عن شكل من أشكال التنظيم الإداري السياسي، وإليها يعود الفضل في إنشاء أول مسرح كردي واستعمال اللغة الكردية في التعليم وجعلها اللغة الرسمية في الجمهورية وإنشاء جيش كردي وإذاعة كردية وتكوين نقابات مهنية وفي إغناء الصحافة الكردية والإصلاحات الزراعية والإدارية وفي إعطاء دور للمرأة وتطوير الفن الكردي وتحريك القضية الكردية دوليا .... إلخ.

وهناك بالطبع عوامل عديدة دولية وإقليمية وداخلية أدت إلى الانهيار السريع للجمهورية الوليدة، وتمثلت أبرز العوامل الدولية في الصراع السوفياتي مع الغرب الذي استثمرته حكومة طهران، إلى جانب العوامل الداخلية المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للقبائل الكردية وعدم استطاعة الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران اعتماد سياسة دبلوماسية ناجحة في احتوائها فضلا عن الافتقار إلى إستراتيجية قومية مع أجزاء كردستان الأخرى (تركيا، العراق، سوريا) إضافة إلى محدودية مساحة الجمهورية إلى جانب الارتجالية والعفوية والعاطفة القومية التي كانت من سمات هذه التجربة.

إقليم كردستان/العراق

ساهمت عوامل دولية وإقليمية وداخلية (عراقية وكردية) متداخلة في هذه التجربة، بدأت مع الاجتياح العسكري العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ الذي قاد إلى حرب الخليج الثانية بين العراق وبين قوات تحالف من ٣٣ دولة انتهت بهزيمة عسكرية ووهن سياسي وأزمة اقتصادية عراقية.

وقد سعى التحالف الدولي إلى استثمار وجود المعارضة العراقية الناشطة آنذاك (ومن ضمنها الأحزاب الكردستانية) التي كانت مؤتلفة في جبهة سياسية وعسكرية منذ عام ١٩٨٧، فكان أن قادت هذه الجبهة في ٥ مارس/آذار ١٩٩١ انتفاضة شعبية مسلحة ساهمت فيها الأحزاب الكردستانية مع المليشيات العسكرية التي كانت تابعة للنظام السياسي العراقي (أفواج الدفاع الوطني) إضافة إلى قطاعات واسعة من الجماهير نتيجة استيائها من الممارسات الخاطئة للنظام السياسي العراقي في التعامل مع القضية الكردية وبالذات خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١.

واستقراء بانوراما الأحداث في هذه التجربة يشير إلى سيطرة الانتفاضة على معظم أجزاء كردستان/العراق خلال الفترة من ٥ إلى ٢١ مارس/آذار ١٩٩١، ولكنه بفعل عوامل دولية بدأ الخط التنازلي في سقوط مدن الانتفاضة

(أربيل، السليمانية، كركوك، دهوك) في أيدي القوات العسكرية العراقية نتيجة عدم تكافؤ التوازن العسكري العراقي مع قوات الانتفاضة، ومن ثم بدأت الهجرة المليونية إلى الحدود الدولية (الإيرانية والتركية).
شعرت إيران وتركيا بخطورة الموقف عليهما، الأمر الذي دعا إلى مبادرة دولية لإنقاذ الموقف تجلت بوضوح في قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٩١/٦٨٨ ومن ثم اعتماد النظام السياسي العراقي لسياسة الحوار بإجراء مفاوضات مع أحزاب الجبهة الكردستانية في أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، لكن تلك المفاوضات باءت بالفشل نتيجة عدم تفاهم حول موضوعات المناطق الجغرافية والتعددية السياسية.

وكانت نهاية المطاف بعد ذلك خروج الإدارات الحكومية العراقية في أكتوبر ١٩٩١ من مدن أربيل والسليمانية ودهوك لتشهد هذه المدن فراغا حكوميا تم ملؤه بسلطة الأمر الواقع لغاية مايو/أيار ١٩٩٢ حيث جرت أول انتخابات تشريعية لبرلمان كردي في يونيو/حزيران ١٩٩٢.

تشكلت بعد ذلك أول حكومة كردية بين الحزبين الكردستانيين الرئيسيين (الديمقراطي والاتحاد الوطني)، وبعد ذلك بدأت مرحلة جديدة على الصعيد الداخلي في بناء مؤسسات قانونية تجلت في جملة قوانين صدرت عن البرلمان خاصة بالوزارات وكيفية التعامل مع الوضع الجديد في إقليم كردستان بإطار قانوني وكل ذلك جرى في أجواء من حماية دولية للكرد في منطقتهم التي عرفت بـــ(الملاذ الآمن).

ومهما يكن من أمر فإن التجربة هذه واجهت مشكلات عديدة تجلت في ما يلي:
حصار دولي وعراقي كانت له آثاره الاقتصادية الصعبة على الرغم من المساعدات الإنسانية ولم يطرأ تغير ملحوظ على الوضع الاقتصادي إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٩٦/٩٨٦.

عدم ارتياح إقليمي (تركي، سوري، إيراني، عراقي) من الأوضاع الجديدة في الإقليم تجلى في اجتماعات (طهران، دمشق، أنقرة) بدءا من عام ١٩٩٣ ثم وصل الأمر إلى حد التدخل بأشكال مباشرة وغير مباشرة .
عدم وضوح السياسة الأميركية تجاه الإقليم وبالتالي ظل القلق من المستقبل سمة مرادفة للأوضاع الجديدة في الإقليم المتسمة بالضبابية السياسية ولم تتضح الصورة إلا بعد اتفاقية واشنطن ١٩٩٨ بين الفصيلين المتنازعين بوساطة أميركية.

الصراع الحزبي المحتدم على الرغم من الائتلاف الحكومي، حيث وصل هذا الصراع إلى حد الاقتتال العسكري بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، فأدى إلى شلل المؤسسات وغياب الشرعية القانونية (١٩٩٤-١٩٩٦)، ليؤول الأمر إلى إدارتين حكوميتين (أربيل، السليمانية). لكن وعلى الرغم من الوهن الذي أصاب البرلمان الكردي فإنه ظل المؤسسة الوحيدة القائمة بسبب استمرار محاولات تجديده ثم تفعيله بعد اتفاقية واشنطن ١٩٩٨.

لقد اتسمت الحياة السياسية في تجربة الحكم في كردستان بتوفر مناخ من التعددية بين تيارات قومية ويمينية ويسارية في شكل أحزاب سياسية ساهمت بشكل أو بآخر من خلال صيغة التحالف مع الحزبين الرئيسيين في تجربة الحكم، وبالتالي اتسمت التجربة بنوع من الانفتاح السياسي.

إن نمط القبلية السائد في إقليم كردستان يختلف تماما عن الأنماط الأخرى من حيث التكوين والعلاقات والدور، حيث تركت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصماتها على مسار دور القبلية وطبيعة علاقاتها، وبالتالي تم احتواؤها في الإطار السياسي والقانوني والإداري لتنصهر إلى حد ما في بوتقة المرجعية القومية السياسية حيث تتصدر الاهتمامات القومية الولاءات القبلية.

إقليم كردستان بعد الحرب

تسبب سقوط النظام السياسي العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩ إثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في بانهيار المؤسسات الدستورية والقانونية في العراق ما عدا إقليم كردستان، وسرعان ما تنبه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الجديد، فكان أن صدرت قرارات مجلس الأمن الدولي (١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ و١٥١١ في ٢٠٠٣/١١/١٦ و١٥٤٦ في ٢٠٠٤/٦/٨) ، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق.

وتجلت هذه الترتيبات في البدء بتجربة مجلس الحكم الذي أصدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ثم انتقال السلطة وإجراء عمليتين انتخابيتين خلال عام ٢٠٠٥ إلى جانب كتابة دستور دائم والاستفتاء الشعبي عليه، وفي كل هذه التطورات كان إقليم كردستان طرفا فاعلا في الأحداث.

وشهدت هذه الفترة تنسيقا بين الأطراف السياسية الكردستانية في إطار قائمة التحالف الكردستاني وكانت جزءا من انتخابات ٢٠٠٥/١٠/٣٠، حيث تشكل ثاني برلمان كردستاني، وكانت أيضا جزءا من التصويت على الدستور الجديد في ٢٠٠٥/١٠/١٥ وقبل ذلك المشاركة في تجربة مجلس الحكم والحكومة الانتقالية والانتخابات التشريعية العراقية. ويجد التفسير القانوني للموضوع نفسه في اتخاذ الكرد لشكل الاتحاد الاختياري في الدولة العراقية الجديدة القائمة على الأسس الديمقراطية والبرلمانية والاتحادية (الفدرالية) المثبتة في الدستور الجديد، أما التفسير السياسي فيجد نفسه في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية التي يحذر فيها الكرد من إعلان استقلالهم.

وقد اتخذت خطوات لتوحيد الادارتين (أربيل، السليمانية)، في مقدمتها تشكيل حكومة مشتركة نالت ثقة الرلمان الكردي في السابع من مايو/ آيار ٢٠٠٦، الى جانب خطوات اخرى سبقت ذلك كاستحداث منصب رئاسة الإقليم.

وفى كل الأحوال فإن العملية السياسية الجارية في العراق ما هي إلا عبارة عن معادلة معقدة تتفاعل فها عوامل داخلية تتجلى فى الخارطة السياسية الداخلية والأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وعوامل خارجية تتجلى في الملف الإقليمي المعقد للموضوع (إيران، تركيا، سوريا، دول الخليج، الجامعة العربية) والملف الدولي (الولايات المتحدة وبريطانيا، منظمة الأمم المتحدة).

والقضية الكردية جزء من هذه المعادلة التي تتسم بالضبابية المستقبلية، ولكن الكرد على ما يبدو استفادوا من تجارب الماضي وبدؤوا بصياغة تحالفات مرحلية وإستراتيجيات مستقبلية مدروسة على أساس من توقع الاحتمالات والتحسب لها.

مناطق الأكراد الأخرى

لا تزال سياسات الدول الأخرى (إيران، تركيا، سوريا) قائمة على الإحساس بأن قبولها للمطالب القومية الكردية فيها يعني تعرضها لخطر التجزئة ومن ثم تتعامل مع القضية من منظور الإنكار الدستوري والقانوني للحقوق القومية والتعامل بأسلوب استثنائي قائم على الأحكام العرفية والطوارئ، وعدم امتلاك أية رؤية ديمقراطية لمعالجة المشكلة، وفي الواقع فإن ذلك يشكل خطورة عليها في ظل التطورات الخارجية والداخلية وبالتالي يجب عليها اعتماد مراجعة لسياساتها وإعادة تقييم لأوضاعها في ضوء تجربة كردستان/العراق حيث لابد من اتخاذ سياسات واقعية وموضوعية.

حوارات

المؤرخ الدكتور كمال مظهر احمد
التاريخ والجغرافيا ظلما الشعب الكردي

حوار: لقاء مكي

يتعامل الدكتور كمال مظهر أحمد أستاذ التاريخ في جامعة بغداد مع الأحداث والوقائع برؤية تحاول التجرد من ضيق العرق والهوية إلى رحاب العالم الموضوعي.

وعلى الرغم من أنه كردي وله ماض يعتز به في الدفاع عما يعتبره حقوق شعبه، إلا أن الرجل يرفض الانجرار إلى حمى التعصب وردود الفعل التي تلبست البعض من القوميين الكرد منذ سنوات ولاسيما بعد الاحتلال، وهو مازال يعول على المنطق والحوار مع بقية العراقيين لتأمين حقوق الجميع مستندا إلى مصداقية خاصة له بين العرب والكرد على حد سواء، وإلى هيبة علمية وأكاديمية بعد أن بات واحدا من أهم المؤرخين وأساتذة التاريخ في العراق والمنطقة.

الجزيرة نت حاورت الدكتور كمال حول القضية الكردية، وسألته أولا عن جذور إحساس الكرد بالغبن والظلم التاريخي، هذا الإحساس الذي جعلهم يخوضون مواجهات طويلة ومكلفة مع حكومات الدول التي يتوزعون عليها..

يجيب الدكتور كمال: الجغرافية ظلمت الكرد، ففي زمن ما وعندما كانت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية مسيطرة عليهم كانوا محصنين في جبالهم، لديهم كل ما يحتاجون إليه ولذلك لم تنشأ لديهم رغبة التوسع إلى مناطق جديدة على عكس أقوام أخرى مثل العرب، لكن المشكلة إن الكرد لم يفطنوا إلى التحولات التاريخية في القرن التاسع عشر، لم يتنبهوا إلى انهيار الإقطاعية وانتشار الرأسمالية وما استتبعها من هيمنة إمبريالية، وهم أيضا لم يتنبهوا للتحولات الدولية والإقليمية وتأسيس واقع جغرافي جديد فبقوا معزولين عن منفذ إلى البحر لذلك ترى القوميين الكرد يعوضون عن ذلك بالخيال حينما يقومون بتوسيع حدود كردستان إلى الخليج أو إلى الإسكندرونة على البحر المتوسط.

الجزيرة نت : هذه نتائج للجغرافية ولقصور لدى الكرد أنفسهم، ولكن ماذا عن التاريخ؟

* تداخلت الجغرافية مع التاريخ لتجعل من الكرد ضحايا للصراع ألصفوي العثماني، وأول انعكاسات هذا الصراع على الكرد حصل في معركة جالديران الأولى عام ١٥١٤م التي جرت في قلب كردستان والتي أسفرت عن تقسيم كردستان بين الدولتين.. في السابق قبل سقوط الدولة العربية الإسلامية لم تكن هناك مشكلة للكرد فهذه الدولة لم تتدخل في شؤونهم وكان لديهم استقلالية كاملة تقريبا باستثناء ما يقدمونه من ضرائب ومجندين، لكن الكرد كانوا يمارسون كامل حقوقهم القومية في اللغة والثقافة، لذلك ترى أن كبار شعراء الكرد آنذاك كانوا هم كبار رجال الدين.

الجزيرة نت : لكن بعض القوميين الكرد يعتبرون الفتح العربي الإسلامي غزوا افتتح عهد تقسيم الأمة الكردية؟

* بموضوعية كاملة وبدون الارتكان للعواطف وباحترام كامل لشعبي الكردي أقول إن الكرد دخلوا الإسلام بقناعة مطلقة، الكرد كانوا مثل العرب يتألفون من مجموعة شعوب، وأصولهم تعود إلى الغوتيين الذين كانوا أحد فروع شعوب زاكروس، وقد حكموا بابل قرنا كاملا وكانت لهم دولة قوية، لكن دولتهم دالت بعد أن جاء الفرس للمنطقة بعد الكرد بثلاثة قرون.

وهكذا تحول الكرد من حكام إلى محكومين ومن ظالمين إلى مظلومين، وظلوا على حالهم هذا حتى الفتح الإسلامي، وكان من الطبيعي ان يتم الترحيب بالدين الجديد الذي فيه إنقاذ للكرد من ظلم امتد لقرون طويلة، لذلك لم تكن هناك مقاومة للفتح الإسلامي إلا في حدود ضيقة، وقد أخلص الكرد للإسلام بدون حدود، وصلاح الدين

ليس النموذج الوحيد لعلاقة الكرد بالتاريخ الإسلامي فهناك الصحابي جابان الكردي ومشطوب الهيكاري الذي جاء من منطقة نائية في كردستان تركيا ليحارب الصليبيين حتى استشهد وقد تميز ذكره في التاريخ لبطولاته.

وأقول مع مزيد الأسف إن بعض الأطراف القومية العربية قد أضرت العرب أكثر من الكرد حينما لم تقدر الصديق الكردي المخلص تاريخيا، وحسب الوثائق التاريخية فإنه لولا موقف الكرد لذهبت ولاية الموصل إلى تركيا الكمالية حيث صوتوا في الاستفتاء لضمها إلى العراق في حين أن بعض أشراف العرب هناك صوتوا على العكس من ذلك... كما كان للكرد دور مشهود في الصراع العربي الإسرائيلي وقد قدموا أكبر عدد من الشهداء في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بين سائر العراقيين ومعظم الشهداء من مدينة حلبجة، ومقابل ذلك يواجه الكرد حملة بمستوى الأنفال، فماذا تتوقع.

الجزيرة نت: لكن ماذا عن موقف الكرد قبل الأنفال أو سواها، ألا ترى أنهم كانوا طوال الوقت تقريبا في حالة صراع مسلح مع السلطات في دولهم ولم يوفروا الوقت الكافي لإيجاد حلول سلمية ربما كانت ستخدم الكرد والشعوب الأخرى في المنطقة ولاسيما في العراق؟

* هذا إذا كانت هناك توجهات حقيقية لحل القضية الكردية، الكرد ليسوا أقل من ١٧-٢٠% من السكان، ولذلك فهم ليسوا مجموعة قابلة للتهميش، ولو عدنا للتاريخ المعاصر فإن تركيا شهدت الحركات الكردية الأقوى وأكثر بكثير من العراق، وهذه الحركات تبدأ بانتفاضة الشيخ سعيد بيران في عام ١٩٢٥، والتي تعززت إثر تراجع أتاتورك عن وعوده بحكم ذاتي للكرد في تركيا وتزايد حقده عليهم بسبب ما قال في مذكراته بأنه دور كرد تركيا في فصل ولاية الموصل عن تركيا ودمجها بالعراق.

المشكلة في كثير من إخواننا العرب أنهم ربما يعرفون تاريخ كل العالم لكنهم لا يعرفون تاريخ الكرد، لذلك فإنهم مازالوا يحملون الكثير من التصورات الخاطئة، فنقرا لبعض المؤرخين العراقيين مثلا أن الشيخ محمود الحفيد هو عميل بريطاني، في حين أن الحقيقة هي أن الشيخ الحفيد قاتل البريطانيين منذ أول دخولهم العراق بعد أن توجه على رأس أكثر من ألف فارس إلى البصرة لهذا الغرض في عام ١٩١٤ وظل يقاتلهم على فترات متقطعة حتى العام ١٩٤١ وتعرض للنفي على أيديهم أكثر من مرة إلى خارج العراق وكذلك إلى مدن عراقية خارج كردستان.

الجزيرة نت : ولكن ألم تكن هناك فرص للسلام لم تستثمر؟

*لا أنفي أن بعض الكرد يتحملون بعض المسؤولية والوزر، وربما يعود الأمر إلى جرح في أعماقهم.

الجزيرة نت : وماذا عن الدولة الكردية.. هل ترى أنها مطلب واقعي؟

*أظن أن الخلل يكمن في الاعتراف بحق تقرير المصير، المهم أن تعترف لي بالحق، وهو أمر لا يعني الانفصال -بالعكس- فأنت عندما تحترمني فإنك بذلك تدفع بالتوجهات الانفصالية جانبا، ولعلي أذكر هنا بملاحظة الأستاذ مسعود بارزاني حول الظرف العالمي الراهن الذي يتجه نحو إلغاء الحدود القائمة وربط الدول مع بعضها من خلال العولمة الأمر الذي يعني إن إنشاء دولة كردية سيكون مخالفا لمنطق المجتمع المعاصر، ناهيك طبعا عن العوائق السياسية الأخرى التي تمنع ذلك في الوقت الحاضر على الأقل، ولكن ينبغي التذكير هنا أن الكرد رفعوا شعار الاستقلال في التاريخ الحديث قبل كثير من شعوب المنطقة بما في ذلك العرب، فهم طالبوا بالاستقلال في عام ١٨٨٠ في حين بدأت المطالبة العربية بالاستقلال في عام ١٩١٦.

قائد الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني التركي

نقاتل من أجل حل سياسي

حوار: أحمد الزاويتي

قال باهوزر آردال القائد العام للجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني التركي أو ما بات يسمى بقوة الدفاع الشعبي إن قواته تقاتل اليوم من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلة الكردية في تركيا، مؤكدا في مقابلة مع الجزيرة نت أنه لا يمكن طرح حل بدون زعيم الحزب عبد الله أوجلان المعتقل لدى السلطات التركية منذ عام ١٩٩٩.

الجزيرة نت : بعد اعتقال رئيسكم عبد الله أوجلان طرأت على ساحتكم تغييرات واضحة في سياستكم العسكرية، مثلا اسمكم سابقا كان قوة تحرير كردستان، بعد اعتقال أوجلان تحول إلى اسم قوة الدفاع عن الشعب. البعض يفسر ذلك بأنه تكتيك للحفاظ على حياة أوجلان في السجن هل هذا صحيح؟

*أريد أن أجيب عن هذا السؤال بمحورين: أولا دون شك أن موقع الرئيس أوجلان عند الشعب الكردي ودوره في تطوير النضال الكردي نحو الحرية أساسي، كان له دور البدء في هذا النضال وكذلك دور حل القضية، لا يمكن التحدث عن حل بدون أوجلان، ولا أن نتحدث عن الحرية، ويعتبر وضع أوجلان الآن والاقتراب منه لحركتنا بشكل عام وخاصة لنا كقوات الدفاع الشعبي مهما جدا، ونعتبر نحن الاقتراب من أوجلان قضية حرب أو سلم لأننا نرى القضية الكردية والنضال الكردي وخاصة في تركيا لا ينفصل عن السيد أوجلان... هذا من جانب.

ومن جانب آخر بالنسبة للتغييرات التي حدثت في حركتنا بشكل عام من ناحية الإستراتيجية العسكرية وفي طبيعة النضال، ليس لها علاقة بقضية اعتقال الرئيس.. في السابق كانت طبيعة نضالنا وفق ظروف القرن العشرين، على أساس التوازن بين القطبين، كان هناك عالم ذو قطبين، كانت حركة التحرر القومية تستطيع في القرن العشرين أن تتحرك وتصل إلى هدفها، كانت تستطيع أن تعالج القضايا والمشاكل القومية، كانت إستراتيجيتنا القديمة على هذا الأساس، لكن دخلنا القرن الواحد والعشرين وتغيرت ظروف الدنيا، وإستراتيجيتنا الجديدة بنيت وفق الظروف الجديدة ونحن ننظر إليها على أنها إستراتيجية الدفاع المشروع، وسميناها بقوات الدفاع عن الشعب، هذا وفق القرن الجديد، هذه التغييرات ليست فقط للأكراد ولا لحزب العمال الكردستاني بل لكل الحركات ولكل القضايا.

الجزيرة نت: وماذا بالنسبة للأسماء الجديدة لحزبكم، كـ(كونكرا كه ل/ مؤتمر الشعب) أو (كوما كومالين كردستانى/ أو ما يسمى بالكونفيدرالية الديمقراطية الكردستانية) وفي الكثير من المناسبات أبديتم حرصكم على وقف المواجهات وكان في بعضها وقفا من جانب واحد، تبدون من جانبكم مرونة في سياستكم، هل هذا تراجع في الشعارات أو السياسات؟ أو ضرورة المرحلة؟

الكثير فسروا مواقفنا بعد اعتقال أوجلان بأننا تنازلنا عن نضالنا، وتراجعنا عن خطنا القومي، وعلى أساس أن هذه التغييرات حدثت تحت الضغوط التركية، لكن الحقيقة أن التغييرات التي حدثت في الدنيا أثرت علينا أيضا وفرضت هذه التغييرات، في دنيانا الجديدة هناك حركة في المشاكل أي أن المشاكل تتغير من أماكنها.

في خضم صراع الحضارات اليوم الدنيا كلها تحاول أن تتأقلم معها، من الدول الكبرى وحتى المجتمعات تحاول أن تبني نفسها وفق الوضع الجديد، من دون شك أن الشرق الأوسط يتأثر أيضا بهذه التغييرات، والشرق الأوسط الآن وسط تغييرات ساخنة، يغلي من داخله، وباعتبار أن كردستان هي مركز للشرق الأوسط، فحركتنا تريد أن تتأقلم مع المستجدات والوضع الجديد.

نعم نحن أعلنا في فترة السنوات الست الماضية ومن جانب واحد عن وقف القتال، وأخرجنا قواتنا المسلحة إلى خارج الأراض التركية، واخترنا الشكل الديمقراطي كأساس لحل مشكلتنا، كل هذا لم يكن تكتيكا، بل تقاربا جديا من قبلنا، وفرصة جدية لحل المشكلة الكردية ومن أجل أن لا تتحول مشكلتنا إلى عقدة مستعصية على الحل بين شعوب المنطقة، وأن لا تكون هناك مواجهات بين هذه الشعوب، هذا مشروع إستراتيجي بالنسبة لنا، الختام هو:

عندما كنا نقاتل وإذا قاتلنا الآن فهو من أجل حل سياسي لمشكلتنا.. فكان موقفنا السابق فرصة حقيقية لإيجاد سلام حقيقي واستقرار في تركيا، وأن تكون فيها ديمقراطية حقيقية وعلى أساس ذلك تحل القضية الكردية، ويجب أن تفهم التغييرات التي حدثت في حركتنا على هذا الأساس...

الجزيرة نت :هل كانت هناك استجابة تركية للمرونة التي أبديتموها؟ مثلا لوقفكم للقتال من جانب واحد؟ توجهكم لأسماء ومصطلحات سلمية كيف قيمتها تركيا؟

تركيا لم تستطع أن تُقَيِّمَ السنوات الست الماضية، تركيا أضاعت فرصة كبيرة للسلام، أضاعت فرصة لحل ديمقراطي للمشكلة الكردية وكذلك للمشاكل الأخرى، هكذا قيمت: أنها انتصرت بعد اعتقال رئيسنا، ووقف القتال من جانبا فقط أحدث سلاما واستقرارا نسبيين في المنطقة، وتعاملت الحكومة التركية سياسيا مع هذه التطورات على أن القضية الكردية خرجت من عبد الله أوجلان ومن حزب العمال الكردستاني، أي أن القضية قد انتهت، وخطت بعد ذلك في عكس اتجاه التطورات، عندما تصورت أننا ضعفنا فتحركت من أجل تصفية حركتنا، وعلى أن حركتنا ستنحل من داخلها، للأسف تحركت السياسة التركية على هذا الأساس..

الجزيرة نت :تشكيل أي حزب وخاصة إذا كان حزبا مسلحا وله نشاطات عسكرية يحتاج إلى دعم إقليمي أو دولي، هنا السؤال هو من يدعمكم، وما هي مصادر تمويلكم؟

* نُسأل السؤال نفسه منذ عشرين سنة، يقولون ما هي الدولة التي تمولكم، ويقولون إن حركة مسلحة مثلكم في ظروف صعبة كالتي تمرون بها لا يمكن أن غير مدعومة دوليا، لكن جوابنا واضح، نحن لا ننكر أننا نستفيد من التناقضات والتضادات الموجودة في المنطقة ويمكن أن تفسر هذا دعما أو تأييدا لحركتنا لكن ليس هناك دعم مباشر أو تأييد مباشر من أية دولة لنا، لا نستلم مالا ولا سلاحا من أحد، والخصوصية الأساسية التي تميز حزب العمال الكردستاني عن غيره هي هذه. الفرق بيننا وبين جميع الحركات الأخرى التي تتحرك نحو الحرية في الشرق الأوسط هو أننا نعتمد على قوانا الذاتية، نحن كحركة شعبية جماهيرية نستمد دعمنا من الشعب والجماهير..

الجزيرة نت : تركيا تبحث عن حل للمشكلة الكردية لكنه حل بعيد عن إطار حزب العمال الكردستاني، وعن شخصية عبد الله أوجلان، هل ستقبلون بحل من هذا النوع؟

* حزب العمال الكردستاني (pKK) هو الذي بدأ حركة التحرر الكردية في تركيا، وقائدها كان السيد أوجلان، الشعب الكردي في تركيا كان ضحية لسياسة التتريك، وكان منسيا. في ظل تلك الظروف المظلمة والمعتمة ظهرت حركة أوجلان، واستمرت هذه الحركة منذ ثلاثين عاما وحتى اليوم، فالمنطق يقول إذا كانت فعلا هناك مشكلة فيتم حلها مع طرف المشكلة الرئيسي، الشعب الكردي قَبْلَ حزب العمال الكردستاني بوصفه معبرا عن الإرادة السياسية له، وقبل بأوجلان كذلك ورأيتم في إحياء مناسبة ١٥ شباط يوم اعتقال أوجلان هذه السنة كيف حسم أوجلان دوره لدى الشعب الكردي؟

إذا أرادت الدولة التركية بصدق حل المشكلة الكردية وتحركت نحو ذلك، فحركتنا مستعدة، لكننا نعتبر أن سياسة فصل القضية الكردية عن حزب العمال وعن أوجلان هي سياسة لا تصبو للحل، بل هدفها هو تضعيف وتفريق في الجبهة الكردية، ونحن لا نقبل بهذا، والشعب الكردي لا يقبل به أيضا.

الجزيرة نت : سمحت تركيا بفتح بعض القنوات التلفزيونية باللغة الكردية، وأعطت حرية ما للثقافة الكردية، كيف تعاملتم مع هذه الخطوات؟

* بعض القوانين الجديدة بتركيا تساعد الكرد بفتح تلفزيونات أو مدارس خاصة بلغتهم، لكن لاحظ أن تركيا لا تسمح رسميا باللغة الكردية، ولا تصرح بها بل تقول اللغات المحلية، لا شك أن هذه الخطوات التركية جيدة إذا

كانت بداية من أجل السير في طريق حل المشكلة الكردية، لكن هذه الخطوات لا تبدو كذلك، ففي تركيا تصدر بعض القوانين الجيدة لكن تجهض بعد ذلك ببعض المراسيم بضغط من العسكر..

السياسة الحالية لحزب العدالة في إدارة الدولة تستند على التعامل مع قضيتنا على أن القضية الكردية شيء، وقضية عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني شيء آخر، هذه السياسة لن تنتج حلا، ونية هذه السياسة ليست حل المشكلة بل إضعاف الجبهة الكردية وتمزيقها، فهي تنظر إلى مسألة حزب العمال على أنها مسألة إرهاب، وعلى أن المسألة الكردية تحل وفق الدستور التركي بأن الجميع سواسية، ويستطيع الكردي أن يتكلم في بيته بلغته، لهذا تبدو تركيا في الآونة الأخيرة منفتحة شيئا ما، لكن الانفتاح ليس ضمن خطة لحل المشكلة.

الجزيرة نت : حزب العدالة يريد أن يتبنى سياسة مختلفة عمن سبقه من الأحزاب التركية في التعامل مع القضية الكردية ألا يمكنكم الاستفادة من هذه السياسة؟

* في العام الماضي وقعت القضية الكردية في البحث مرة أخرى عندما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان منطقة ديار بكر فصرح ولأول مرة بأن هناك مشكلة كردية وأن للدولة أيضا مسؤولية في ذلك، هذا التصريح ولد أملا في الرأي العام بأن هناك إرادة لدى هذه الحكومة لحل المشكلة الكردية إلا أنه حتى الآن لا تُرى في أرض الواقع إرادة جدية لدى هذه الحكومة لحل هذه القضية، وتَدَخَلَ الجيش التركي ثانية وفق سياسته الكلاسيكية منذ ثمانين عاما، وهي إنكار الوجود الكردي وحقوقه في تركيا، واصطفت الحكومة أيضا في نفس هذا المسار، ومنذ الخريف يستعد الجيش التركي عسكريا وتشاركه تصريحات المجلس القومي التركي لتكون هذه سياسة الحكومة التركية أيضا، ويريدون بذلك.. بالضغوطات والهجمات العسكرية أن يخوفوا الشعب الكردي وأن يضعفوا من حركتنا أيضا.

الجزيرة نت : أميركا الآن تواجه مشكلة في العراق، هناك معارضات شتى للوجود الأميركي في العراق سواء من إيران أو من سوريا أو من أطراف أخرى لذا تبدو أميركا حريصة على عدم خسارة تركيا بل كسبها لجبهتها في العراق، وتركيا لن تنضم إلى هذه الجبهة إلا إذا كان ذلك على حسابكم، ألا تتوقعون حدوث مفاجأة وتقلبات في الحسابات العسكرية الأميركية وبالتالي الهجوم عليكم سواء من الجانب التركي بعد أن يسمح به الأميركان أو حتى من الجانب الأميركي؟

*نحن نعيش في الشرق الأوسط وكل شيء فيه متوقع، وتركيا تصر من هذه الناحية على توريط أميركا ضدنا وأن تقع في مواجهة عسكرية معنا، ولهذا تركيا تنظر إلى وجودنا في شمال العراق كمشكلة رئيسية، لذا تحاول أن تضغط على أميركا وعلى الحكومة العراقية وعلى حكومة إقليم كردستان العراق، تركيا ترى من خلال ذلك أن مصدر المشكلة هو خارج تركيا، مصدر المشكلة في شمال العراق، لكن العكس هو الصحيح. إن مصدر المشكلة هو تركيا، هو سياسة الإنكار للشعب الكردي، في أي مكان في هذا العالم ليس هناك من يمنع الشعوب من لغتهم إلا في تركيا، السبب الآخر هو أن تركيا تحاول أن تحدث حربا في شمال العراق لفقد المكتسبات التي حصل عليها الشعب الكردي فيها، والسبب الثالث تريد تركيا من ذلك أن تقضي على الاستقرار الوحيد في العراق وهو في شماله، وتورط أميركا بشكل كامل. فمثلا كل المواجهات تحدث مع تركيا في شمال كردستان داخل تركيا، لكنها تقول إنها من شمال العراق جنوب كردستان، لكننا ننظر إلى القضية على أن كل ذلك ليس في مصلحة أميركا، ليس من مصلحتها أن تقع في مواجهة معنا، وليس من مصلحة إقليم كردستان العراق ولا الشعب الكردي فيه أن تكون هناك مواجهة معنا، نحن نأمل أن لا يحدث ذلك، لكن مع ذلك هناك حساباتنا الخاصة بهذا الاتجاه باعتبارنا قوة عسكرية فإذا كان هناك احتمال ١% لحدوث نوع من المواجهات من هذا القبيل فعلينا أن نستعد له.

ملاحق وتقارير

معاهدة سيفر ١٩٢٠

إعداد: قسم البحوث والدراسات/ الجزيرة نت

معاهدة سيفر وتسمى أيضا معاهدة الصلح قبلت بها تركيا العثمانية في ١٠ أغسطس/آب عام ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء لكنها لم تبرم على الإطلاق بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٣ رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلما وإجحافا بالدولة التركية، وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها، وقد نصت هذه المعاهدة على:

منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
الاعتراف باستقلال أرمينيا.
اعتبار مضائق البسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.
وفيما يتعلق ببنود المعاهدة الخاصة بالشأن الكردي فقد نصت على:

حصول كردستان على الاستقلال حسب البندين ٦٢ و ٦٣ من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استنادا إلى البند ٦٢ وكان نص هذا البند:

"إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا".

وقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى وأصرت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد.

المصادر:

سيفر، معاهدة، موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي، ص ٤٠٣، المجلد ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ٢ سنة ١٩٩٣.

حركة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

تعتبر العمليات المسلحة التي قام بها الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في لواء السليمانية عام ١٩١٩عشية قيام الدولة العراقية أوائل العشرينيات من القرن الماضي والتي استمرت حتى عام ١٩٣١ محطة مهمة في تاريخ العمل العسكري الكردي.

من التحالف مع تركيا إلى الانقلاب عليها

كان الشيخ البرزنجي ينتمي إلى أسرة كردية مشهورة لها نفوذ ديني واسع بين الكرد في السليمانية، وكانت الدولة العثمانية في صراع مع بريطانيا للحفاظ على وجودها في العراق. فأمده الأتراك بالفعل بالمال والسلاح ووضعوا تحت تصرفه الفوج العثماني من لواء السليمانية عام ١٩١٨ وأعلنوه متصرفا في شؤون اللواء بأكمله.

لكن بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى انضم الشيخ البرزنجي إلى الطرف الذي كسب المعركة فأعلن تسليم لواء السليمانية إلى القوات البريطانية في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٨ ولم يكتف بذلك بل سلم لهم الفوج العثماني نفسه فوقع ضباطه وجنوده أسرى في يد القوات البريطانية، وقد كافأه الإنجليز على ذلك بتعيينه حاكما (حكمدار) على لواء السليمانية لكنهم عينوا معه الرائدين نوئيل ودانليس مستشارين له.

لم يرض البرزنجي بما حصل عليه من بريطانيا واعتبره غير كاف مقابل ما قدمه من خدمات لها فقد كان يتطلع إلى حكم المزيد من المناطق والألوية الكردية، فقرر مواجهة بريطانيا بعد أن أعلن أنها تنصلت من وعودها له.

بدأ البرزنجي يتصل بالحركات المناوئة للنفوذ البريطاني في العراق لا سيما في منطقة شرناك الواقعة في الجهة الجنوبية الشرقية من الأناضول على الحدود السورية العراقية، مما دفع الإنجليز إلى التفكير في التخلص منه، واستقر رأيهم على تعيين الميجور سون حاكما سياسيا للسليمانية في مارس/آذار عام ١٩١٩ لتقليص نفوذه، فاختار البرزنجي العمل العسكري المباشر للرد على الخطوة البريطانية تلك، فقام بانقلاب عسكري في السليمانية مستعينا بفرقة عسكرية كردية تسمى "الشبانة" وساندته في ذلك القبائل الكردية في إيران وخاصة قبيلتي الهورامان ومريوان، وقد حقق الشيخ البرزنجي في البداية انتصارا عسكريا واستطاع أن يعتقل الضباط الإنجليز في بيوتهم وتولى هو وفرقة الشبانة السلطة المطلقة وقطع الخطوط السلكية في كركوك واستولى على قافلة تحمل أسلحة وأموالا كانت متجهة إلى "كفري" في السليمانية واستولى كذلك على حلبجة في ٢٦ مايو/أيار عام ١٩١٩.

إزاء هذه الأعمال المسلحة في المناطق الكردية سيرت بريطانيا حملة عسكرية كبيرة في يونيو/تموز عام ١٩١٩ أحاطت بالبرزنجي وفرقته وحاصرته في "دربند بازيان" قرب السليمانية وتمكنت من أسره بعد إصابته بجراح أثناء الحصار، وأسرت معه العديد من أتباعه، وأرسلتهم جميعا إلى بغداد وسيطرت القوة البريطانية تماما على السليمانية وأصدرت حكمها بالإعدام على الشيخ البرزنجي ثم خففه بعد ذلك القائد البريطاني في بغداد إلى عشر سنوات مع النفي إلى الهند.

الوعد بحكم ذاتي كردي

فشلت إذن حركة الشيخ البرزنجي المسلحة وهدأت الأوضاع إلى حين، وبالرغم من القضاء على الحركة الكردية فإن الحاكم البريطاني العام في العراق عزم على منح الكرد وضعا خاصا يتيح لهم حكما ذاتيا ليتجنب عودة الاضطراب إلى المناطق الكردية مرة أخرى، وجاء هذا العزم البريطاني حتى قبل أن يستكمل البريطانيون تنظيم استفتاء عام بين أفراد الشعب العراقي على حكومة مركزية وطنية يرأسها الملك فيصل بن الحسين، واستشهد الحاكم العام البريطاني بنص المادة السادسة عشرة من لائحة الانتداب البريطاني على العراق التي جاء فيها "إنه لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية".

لكن خطوات تنفيذ الحكم الذاتي المستقل إداريا على الأرض لم تتم بالسرعة التي كان يتوقعها الكرد، وحل موعد استفتاء الشعب العراقي عام ١٩٢١ على أمر تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العرق فرفض الكرد في السليمانية الاشتراك في هذا الاستفتاء وأعلن الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود المنفي في الهند مطالبته بحكم ذاتي مستقل ورفض فكرة الانضمام إلى العراق.

عودة البرزنجي

كانت تركيا تراقب الأوضاع بين الكرد والحكومة العراقية والقوات البريطانية عن كثب وأرادت أن تستغل الغضب الكردي للضغط على بريطانيا من أجل حل مشكلة الموصل المتنازع عليه بينها وبين بريطانيا فحشدت قواتها عاقدة العزم على الدخول في مواجهة مسلحة مع قوات الشيخ قادر، وقد نجح الأتراك بالفعل في احتلال بعض المدن الكردية مثل كوي سنجق وهددوا مدينة عقرة واندفعوا في اتجاه العمادية.

هنا فكرت بريطانيا في الاستعانة بعدوها اللدود البرزنجي ليقف أمام المد التركي الجديد، فأعادته من منفاه في الهند إلى السليمانية مرة أخرى عام ١٩٢٢ وعينته رئيسا للمجلس المحلي المنتخب ثم حاكما عاما، وبدأ الشيخ البرزنجي ينظم قواته ويوسع نفوذه في لواء السليمانية ويتجه صوب كركوك مهددا بضمها إلى حكومته، ولم يكن هدف بريطانيا وقف المد التركي فقط بل أرادت أيضا أن تضغط على حكومة الملك فيصل لكي توقع على المعاهدة "العراقية البريطانية الأولى" والتي وقعتها بالفعل في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٢.

في تلك الأثناء بدأ الشيخ البرزنجي يستشعر أن بريطانيا في طريقها للاستغناء عنه بعد أن أدى ما عليه ولم تعد بحاجة إليه، فبادر بإعلان نفسه ملكا على كردستان في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٢ وبالفعل صدق حدسه وأرسلت بريطانيا إلى السليمانية حملة عسكرية لنزع سلطاته بعد بضعة شهور .

وعلى إثر خلو معاهدة لوزان في يوليو/تموز ١٩٢٣ من أية إشارة لمنح الكرد حق تقرير المصير الواردة في معاهدة سيفر وفي محاولة من بريطانيا لطمأنة هواجس الكرد أوعزت إلى الحكومة العراقية لإصدار بيان تعترف فيه بحق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية غير أن الكرد رأوا أن بريطانيا غير جادة في طلبها هذا وغير جادة كذلك في ضغطها على الحكومة العراقية بل إن الحكومة العراقية كما رأى الكرد غير جادة في منح الكرد حكما ذاتيا في مناطقهم فلم يهتموا بالبيان الذي صدر في هذا الصدد، ورتبوا أنفسهم على العودة مرة أخرى إلى العمل المسلح.

حرب عصابات ضد حكومة بغداد

في ذلك الوقت سيرت الحكومة المركزية في بغداد حشدا عسكريا للقضاء على حكم البرزنجي، وتمكن الجيش العراقي بالفعل من احتلال السليمانية في ١٩ يوليو/تموز عام ١٩٢٤ بيد أن البرزنجي أجبره على التخلي عن المدينة فأعادت حكومة العراق الكرة مرة أخرى وبعثت إليه جيشا استطاع هذه المرة أن يقضي على نفوذ البرزنجي في السليمانية فلجأ إلى الجبال ليقوم بشن حرب عصابات منها، وعلى المستوى السياسي عينت الحكومة العراقية أحد الكرد الموالين لها متصرفا للواء السليمانية يتلقى أوامره من الحكومة المركزية في بغداد فاستتب له الأمن إلى حين.

واستمر البرزنجي في عمله المسلح ضد الحكومة العراقية حتى أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٢٦ حينما عقد اتفاقا معها يقضي بأن يغادر هو وأسرته العراق إلى إيران وأن يمتنع عن التدخل في الشؤون السياسية مقابل رد أملاكه إليه.

بقي البرزنجي أربعة أعوام في إيران إلى أن حل صيف عام ١٩٣٠ الذي نظمت فيه الحكومة العراقية انتخابات في المناطق الكردية رفضها الكرد فوقعت اشتباكات مسلحة بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العراقية قتل على إثرها أكثر من ٤٥ كرديا وجرح حوالي ٢٠٠ آخرين، فرأى البرزنجي أن الأجواء السياسية والأمنية باتت مهيئة لعودته من إيران وقيادته للعمل المسلح من جديد.

وصل البرزنجي إلى السليمانية وأعلن عن مجموعة من المطالب ليعود الهدوء مرة أخرى إلى السليمانية. من هذه المطالب ترك الحكومة العراقية جميع مناطق كردستان ما بين خانقيين وزاخو، وتولي حكومة كردية تكون تابعة للانتداب البريطاني إدارة شؤون هذه المناطق ريثما تصدر عصبة الأمم قرارها الأخير في شأن الاستقلال العراقي.

نهاية حركة البرزنجي

لم تعجب هذه المطالب الحكومة العراقية فوجهت حملة عسكرية للقضاء على الثورة الكردية المسلحة واستمر القتال بينها وبين قوات الشيخ البرزنجي حتى مارس ١٩٣١، في هذا العام استطاعت القوات العراقية الانتصار على قوات البرزنجي فانتهت ثورته وسلم نفسه للحكومة في ١٣ مايو/أيار ١٩٣١ وفرضت عليه الإقامة الجبرية في المناطق الجنوبية من العراق، وظل مقيما بها حتى نشوب ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١.

في ذلك العام عاد الشيخ البرزنجي إلى السليمانية هاربا من قيود النفي أو بموافقة حكومة الكيلاني وهدد مرة أخرى برفع السلاح ما لم يسمح له بالعيش في مدينته إلى أن استقر فيها بالفعل حتى توفي عام ١٩٥٦ إثر مرض ألم به.

المصادر:

١- الأكراد والمشكلة الكردية، الثورات الكردية في العراق، موسوعة مقاتل.

٢- http://www.hartford-hwp.com

عائلة البارزاني والعمل المسلح الكردي

محمد عبد العاطي
الجزيرة نت

حركة البارزاني الأولى
في الوقت الذي خبا فيه وهج العمل الكردي المسلح نهاية العشرينيات بضعف الحركة التي قادها الشيخ محمود حفيد البرزنجي، نشطت في منطقة بارزان عمليات مسلحة قادتها عائلة البارزاني.

تنتمي عائلة البارزاني إلى مؤسسها الشيخ محمد أحد شيوخ الطريقة النقشبندية، أما اسم البارزاني فهو نسبة إلى قرية بارزان التي ولد وعاش فيها الشيخ محمد.

من الأسماء المشهورة في هذه العائلة الشيخ عبد السلام البارزاني الذي رفض إرسال أتباعه إلى الجيش العثماني ليقاتلوا إلى جواره في الحرب العالمية الأولى، وامتنع كذلك عن دفع الضرائب للدولة العثمانية بل وتمرد عليها في مدينة عقرة فوجهت إليه الدولة العثمانية قوة عسكرية أسرته ثم أعدمته بعد محاكمته في الموصل عام ١٩١٦.

تولى قيادة الحركة الكردية في منطقة بارزان من بعده أخوه الشيخ أحمد الذي تعاون مع القوات البريطانية، فمد لها يد العون وقبل منها ما عرضته عليه من مساعدات مادية ومعنوية، واستطاع بذلك بسط نفوذه على المنطقة الشرقية من كردستان.

وقع أول صدام جدي بين العائلة البارزانية والحكومة العراقية حينما حاولت الأخيرة نشر مخافر للشرطة في منطقة بارزان فمنعها الشيخ أحمد، واندلعت المصادمات الدامية بين أتباعه وقوات الشرطة والجيش في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٢.

في هذه الأثناء أعادت بريطانيا حساباتها وغيرت مواقفها فوقفت إلى جانب الحكومة العراقية في حربها ضد الشيخ أحمد، بل إنها شاركت ضد تمرده بطائراتها فقصفت القرى في منطقة بارزان وقتلت أكثر من ألف وثلاثمائة.

استطاعت القوات الحكومية المدعومة من بريطانيا هزيمة قوات الشيخ أحمد وأجبرته على الهرب إلى الحدود التركية وسلم نفسه إلى قوات حرس الحدود التركية هناك، وانتهت بذلك ولو من الناحية الرسمية الحركة العسكرية التي قادها الشيخ أحمد البرزاني في يوليو/ تموز ١٩٣٢، وإن كانت قد استمرت بعد ذلك لمدة عام تقوم بعمليات أو مناوشات عسكرية بسيطة هنا وهناك قادها شقيقا الشيخ أحمد، الملا مصطفى والشيخ صديق.

في العام التالي أي سنة ١٩٣٣ أصدرت الحكومة العراقية عفوا عن أفراد عائلة البارزاني ومائتين من أعوانه فعادوا إلى العراق، وأملت تلك الحكومة أن تهدأ الأوضاع في منطقة كردستان، وهو الأمر الذي لم يحدث.

استمرت الحركة الكردية المسلحة فوجهت الحكومة المركزية حملة أخرى كبيرة إلى مناطق الاضطرابات في فبراير/ شباط ١٩٣٦، لم يستطع أفراد العائلة البارزانية مواجهتها فآثروا اللجوء الى الجبال.

في تلك الأثناء وقع انقلاب عسكري في بغداد بقيادة الفريق بكر صدقي، فقبل الملا مصطفى البارزاني الهارب في الجبال عرض الحكومة بالإقامة الجبرية بلواء السليمانية بعيدا عن منطقته بارزان وظل بها، وظلت الحركة العسكرية الكردية كامنة منذ عام ١٩٣٦ حتى ١٩٤٣ حينما نشبت حركة مسلحة ثانية للبارزاني.

حركة البارزاني الثانية:
استغل الملا مصطفى البارزاني ظروف الحرب العالمية الثانية وهرب من إقامته الجبرية في السليمانية ليعود إلى منطقة بارازان، وقام بحركة مسلحة قطع فيها المواصلات ورفض مطالب الحكومة العراقية التي دعته إلى وقف

حركته، ولم تيأس الحكومة العراقية بل عمدت إلى تعيين كردي هو ماجد مصطفى في منصب وزير دولة بالحكومة وكلفته بالتفاوض مع البارزاني، فاشترط عليه الملا مصطفى السماح لأخيه الشيخ أحمد بالعودة إلى منطقة بارزان وتزويد المنطقة بالمواد الغذائية والملابس وتحسين الإدارة المدنية وتعيين سبعة ضباط ارتباط من الكرد العاملين بالجيش العراقي لإدارة منطقة بارزان بصورة مؤقتة تحت إشراف وزير الدولة ماجد مصطفى وإدارته، كل ذلك مقابل وقف الحركة المسلحة وتسليم الملا مصطفى نفسه للجيش العراقي والذي قد تم بالفعل في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤.

الإدارة الكردية التي تكونت رغم أنها من الناحية النظرية كانت تعمل تحت إشراف الوزير ماجد مصطفى فإنها من الناحية الفعلية كانت تعمل لصالح الملا مصطفى البارزاني، بل إن ضباط الارتباط السبعة بعد إحالتهم للتقاعد عملوا في خدمة الملا مصطفى الأمر الذي زاد من نفوذه وحول حركته إلى حركة قومية كردية ضد الحكومة المركزية في بغداد بعد أن كان يغلب عليها الطابع الإقطاعي.

ازداد إذن نفوذ الملا مصطفى وقدم الضباط الكرد الذين التحقوا به خدمات عسكرية كبيرة، ونقلوا للكرد فنون القتال وأسسوا مراكز عسكرية محصنة تشرف على الطرق الرئيسية المؤدية إلى منطقة بارزان مما تسبب في فقدان الحكومة العراقية سيطرتها على تلك المنطقة بل وفقدت كذلك هيبتها هناك.

هنا ونظرا لقوة الكرد الجديدة التي بلغت ٢٥٠٠ مسلح أعادت بريطانيا مرة أخرى التفكير في موقفها من الملا مصطفى، فقدمت له العون المادي والعسكري فقبلها منها وأقام كذلك علاقات مع الجيش الروسي وقبل منه هو أيضا مساعدات عسكرية ومالية.

عام ١٩٤٥ قررت الحكومة المركزية في بغداد القضاء على حركة الملا مصطفى العسكرية فحشدت قواتها، ووقع الصدام بين الطرفين في منطقة بادليان واستمر القتال طوال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول، وانتهت مطلع أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام بحسم النتيجة لصالح قوات الحكومة التي استطاعت احتلال بعض المناطق البارزانية بل إنها دخلت قرية بارزان وطاردت المسلحين الكرد إلى كاني رش القريبة من الحدود التركية.

عاش الملا مصطفى بعدها لمدة عام ونصف العام في أذربيجان التي كانت تابعة آنذاك للروس، أما أخوه الشيخ أحمد فقد آثر البقاء في ظل الحكومة الكردية التي أسسها كذلك الروس في صاوجبلاق الإيرانية برئاسة جعفر بيشواري.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وانسحاب الروس من إيران وانهيار حكومة بيشواري ومن ثم جمهورية مهاباد الكردية، اشتبك البارزانيون مع القوات الإيرانية التي تعقبتهم حتى الحدود العراقية، وهناك وجدت القوات البارزانية نفسها وجها لوجه أمام القوات العراقية فاستسلم القسم الأكبر من ضباطها في أبريل/ نيسان ١٩٤٧ وبينهم الشيخ أحمد البارزاني وأربعة من كبار ضباطه، فحاكمتهم حكومة بغداد وأعدمتهم جميعا.

أما الملا مصطفى البازاني فقد رفض الاستسلام واستطاع الهرب عبر الحدود العراقية ووصل إلى منطقتي رواندوز وزيبار وهناك أعاد عصيانه العسكري، فبدأت القوات العراقية تلاحقه هو وأتباعه وأعلنت الأحكام العرفية في تلك المناطق، واستطاعت تلك القوات أن تباغته في منطقة هوبا عند السفوح الشمالية لجبل بوتين، لكن هذه المرة أيضا استطاع الملا مصطفى البارزاني الهرب إلى تركيا ومنها دخل إلى إيران.

ومن إيران أعلن في الخامس عشر من أغسطس/ آب ١٩٤٥ عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عرف فيما بعد باسم "البارتي" ووثق روابطه بالحزب الشيوعي وبالتيارات الماركسية بالاتحاد السوفياتي التي وصل إليها قدما من إيران بعد انهيار جمهورية مهاباد، وعن طريق العناصر الشيوعية العراقية أسس البارتي فروعا له بالمنطقة الكردية العراقية ونشط في توزيع المنشورات، لكن السلطات العراقية اكتشفت أمره واعتقلت معظم أعضاء لجنته المركزية، فتفرق أعضاؤه.

وبالتالي خيم على الحركة الكردية الركود طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٨ وهو العام الذي قام فيه الشعب العراقي بثورته واستطاع إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية، ومن ثم بدأ العراق والكرد مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني.

كان من المؤمل أن يفتح الكرد وقادة الجمهورية العراقية الوليدة صفحة جديدة للتعايش المشترك، غير أن الأمور اصطدمت بسقف المطالب الكردية التي رفضها عبد الكريم قاسم وشن حربا على معاقل البارزاني عام ١٩٦١، ولم يلح في أفق عقد الستينيات بوادر حل سلمي.

عام ١٩٧٠ دخلت الحكومة العراقية والملا مصطفى البارزاني في مفاوضات تهدف لإيجاد مخرج ينهي العمل الكردي المسلح، ووضعت بنود اتفاقية عرفت باسم اتفاقية مارس/ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي للكرد، وكان من بنودها ضمان مشاركة الكرد في تشكيلة الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية، وتم الاتفاق على تأجيل البت في قضية كركوك لحين الانتهاء من إحصاء سكاني يبين نسب الأعراق القاطنة بهذه المدينة، لكن الاتفاق انهار حينما تسرع الملا مصطفى وأعلن عن حق الكرد في نفط كركوك وهو ما اعتبرته الحكومة العراقية بمثابة إعلان حرب.

ثم كانت الضربة القاصمة التي وجهت للحركة الكردية وللملا مصطفى البارزاني، حينما اتفق العراق وإيران على اقتسام مياه شط العرب في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مقابل وقف الدعم الإيراني للكرد. هنا ضعف العمل المسلح الكردي، ثم ازداد ضعفا حينما مرض الملا مصطفى وذهب إلى الولايات المتحدة الأميركية للعلاج وتوفي هناك عام ١٩٧٩، وفي العام التالي أنهى العراق العمل بهذه الاتفاقية ثم اندلعت الحرب العراقية الإيرانية.

تواصل حضور العائلة البارزانية من خلال مسعود البارزاني الذي ورث أباه في زعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩، لكن وفاة الملا مصطفى وانهيار العمل الكردي المسلح بعد عام ١٩٧٥ تسببا بخفض فاعلية البارزانيين العسكرية خلال مرحلة الثمانينات، غير أن هذه العائلة استعادت سطوتها بكردستان بعد عام ١٩٩٢ وفرض منطقة حظر الطيران شمال العراق، وبعد الغزو الاميركي لهذا البلد عام ٢٠٠٣ وتوحيد الإدارتين الكرديتين عام ٢٠٠٦، أصبح مسعود البارزاني رئيسا لإقليم كردي متمتع بصلاحيات واسعة شمال العراق.

المصادر:
١- كرد العراق، موسوعة مقاتل.
٢- كرد العراق، موسوعة infoplease
٣- موسوعة السياسة، الكرد.

للاطلاع على الملف كاملا على موقع الجزيرة على الانترنت مدعوما بخرائط وصور تاريخية وخدمات الوسائط المتعددة يرجى العودة الى موقع الجزيرة نت : www.aljazeera.net / المعرفة / الملفات الخاصة ٢٠٠٦، اوإستخدام الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EC4A3471-DA92-4A82-9CCD-C32583D247FA,frameless.ht